وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد الشريف مساعدية

سوق أهراس

Université Mohamed Chérif Messadia Souk Ahras

Mohamed Chérif Messadia University Souk-Ahras

كلية: العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

القسم:

السنة الجامعية: 2022/2021

مذكرة

ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر

سعر الصرف وتعادل القدرة الشرائية دراسة حالة الجزائر دراسة قياسية للفترة:

2020-1990

الشعبة

علوم اقتصادية

التخصص

اقتصاد نقدي وبنكي

من إعداد

عماري ماجدة

معنصري دليلة

لجنة المناقشة/التقييم

الرئيس حليمي حكيمة	الرتبة العلمية	أستاذ	الجامعة	محمد الشريف مساعدية
المشرف بن سليم محسن	الرتبة العلمية	أستاذ	الجامعة	محمد الشريف مساعدية
الممتحن طراد خوجة هشام	الرتبة العلمية	أستاذ	الجامعة	محمد الشريف مساعدية

رقم...../2022

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على أداء هذا الواجب

ووفقنا لانجاز هذا العمل

نتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى كل ساعدنا من قريب أو من بعيد

على انجاز هذا العمل وفي تذليل ما واجهنا من صعوبات ونخص

بالذكر الأستاذ الدكتور " محسن بن سليم" الذي لم يبخل علينا

بتعليماته القيمة الذي كان عوننا لنا في إتمام هذا البحث

ولا يفوتنا أن نشكر كل من ساعدنا أو ساندنا من أصدقاء وأتمنى لهم

التوفيق في مسيرتهم المهنية والنجاح.

الإهداء

أولا لك الحمد ربي على كثير فضلك وجميل عطائك وجودك، الحمد لله ربي.

ومهما حمدنا فلن نستوفي حمدك والصلاة والسلام على من لا نبي بعده.

بدأنا بأكثر من يد وقاسينا أكثر من هم وعانينا الكثير من الصعوبات وها نحن اليوم والحمد لله نطوي سهر الليالي وتعب الأيام وخلاص مشوارنا في هذه المرحلة بين دفتي هذا العمل المتواضع

إلى التي خصها الله بالشرف الرفيع والعز المنيع، إلى التي يحرقها الشوق لنجاحنا، إلى التي يؤرقها الخوف من فشلي، وكانت بدعائها في الليل والنهار سر نجاحنا، إلى الينبوع الذي لا يمل من العطاء وحاكت سعادتي بخيوط منسوجة من قلبها، إليك يا أغلى شئ في الوجود، إليك يا أمـــــــــــــي حفظك الله.

إلى من سعى وشقي لأنعم بالراحة والهناء الذي لم يبخل بشئ من اجل دفعي في طريق العلم إليك أبـــــــــــي العزيز حفظك الله.

إلى من يذكرهم القلب قبل أن يكتب القلم، إلى من قاسموني حلو الحياة ومرها، تحت السقف الواحد أخـواتـي "هديـل" "دعـــــــاء" "لمـــــــــى"

إلى أخي الوحيد وقرة عيني "يـاســـر"

إلى أغلى وأحب شخص إلى قلبي خالتي الحنونة "عقيلـــــــة"

إلى من أحسن من عرفني بهم القدر، أصدقاء الدراسة "شهيرة" "نسرين" "رانيا" "دليلة"

أهدي هذا العمل راجية من المولى عز وجل أن يجد القبول والنجاح

ماجـــدة

الإهداء

الحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات، وتحقق ما كان بالأمس حلما،

لطالما انتظرت هذا اليوم لأهدي من كان عوننا لي في مسيرتي

لعائلتي أولا وثانيا وثالثا وأخيرا ولأحبتي.....

إلى والداي:

أبي حبيبي وقرة عيني ومأمني وأماني وقدوتي وشمعتي يا رجلا أنا نصفه الثاني وهو كل أرجائي، يا من تضج المجالس بذكر اسمه "نور الدين".

أمي جنتي وحياتي وروحا سكنت قلبي ومن علمتني الأصول وحبيبة وجزء من قلبي "نجاة"

إلى إخوتي:

أخي الوحيد مسندي وسندي واتكائي وقوتي وملكي ومملكتي و ضلعي الثابت الذي لا يميل "شمس الدين"

إلى أختي الحبيبة وأمي الثانية ذات القلب الطيب "ابتسام" وإلى زوجها نجيب الأخ الأكبر الذي لم تنجبه أمي

إلى صديقاتي " أمينة" "غادة" "حياة" "ماجدة" "يسرى"

إلى جدتي: روح غالية فارقتني عبرت الدنيا إلى الجنة بسلام وكانت نسمتي وزهرتي، روحك المغفورة بإذن الله " ربعية رحمة الله عليها"

إلى كل هؤلاء اهديهم هذا العمل المتواضع راجية من الله توفيقنا في الحياة.

دلـيـــلة

الملخص:

نتيجة للأهمية البالغة لسعر الصرف ومدى تأثيره على معظم المتغيرات الاقتصادية في الدولة، فقد أدى ذلك إلى البحث على أسس تحديده ومعرفة تغيراته المستقبلية ومؤشراته على المدى الطويل والقصير. فظهرت نظرية تعادل القدرة الشرائية التي تعمل على تفسير سعر الصرف بناءا على مستويات الاستهلاك في الداخل والخارج.

وقد حاولنا في دراستنا هذه اختبار العلاقة بين نظرية تعادل القدرة الشرائية وسعر الصرف، ومدى تطبيقها على واقع الاقتصاد الجزائري. ومن أجل تحقيق هدف الدراسة تم إتباع المنهج التحليلي الوصفي، وتم الاستعانة بالأدوات الإحصائية المتمثلة في اختبار التكامل المشترك لجوهانسن، والسببية لجرانجر على المتغيرات الاقتصادية للدراسة خلال الفترة (1990-2020). وقد أكدت نتائج الدراسة أنه توجد علاقة طويلة المدى بين المتغيرين الاقتصاديين سعر الصرف ومؤشر أسعار الاستهلاك، وبالتالي يوجد توافق لنظرية تعادل القدرة الشرائية مع الاقتصاد الجزائري. أيضا أثبتت النتائج أنه توجد علاقة سببية باتجاه واحد من سعر الصرف إلى أسعار الاستهلاك.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف، نظرية تعادل القدرة الشرائية، اختبار التكامل المشترك.

Résume:

En raison de le grande importance du taux de change et de l'ampleur de son impact la plupart des variables économiques du pays , cela a conduit à des recherches sur la base de sa détermination et de la connaissance de ses évolutions future et de ses indicateurs à long et court terme. La théorie de la parité de pouvoir d'chat a émergé, ce qui explique le taux de change basé sur les niveaux de consommation à l'intérieur et à l'extérieur.

Dans notre étude, nous avons essayé de tester la relation entre la théorie deux la parité de pouvoir d'achat et la taux de change, et l'étendue de son application à réalité de l'économie algérienne. Afin d'atteindre l'objectif de l'étude la méthode analytique descriptive a été suivie, et les outils statistiques représentés par le test de cointégration de Johansen et la causalité de granger ont été utilisés sur les variables économiques de l'étude au cours de la période (1990-2020). Les résultats de l'étude ont confirmé qu'il existe une relation à long terme entre les deux variables économiques, le taux de change et l'indice des prix à la consommation ,et donc il y a accord avec la théorie de la parité de pouvoir d'achat avec l'économie algérienne. Les résultats ont également prouvé qu'il existe une relation causale à sens unique entre le taux de change et les prix à la consommation.

Mots clé: taux de change, théorie de la parité de pouvoir d'achat, test de cointégration , prix consommateur.

فهـــرس المحتويـــات

المحتوى	الصفحة
البسملة	
شكر وعرفان	
الإهداء	
الملخص	
فهرس المحتويات	أ – د
قائمة الجداول	هـ
قائمة الأشكال	و
قائمة الملاحق	ي
المقدمة العامة	1 – 6
الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لسعر الصرف	
مقدمة الفصل	08
المبحث الأول: ماهية سعر الصرف	09
المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف	09
أولا: تعريف سعر الصرف	09
ثانيا:وظائف سعر الصرف	10
ثالثا:صيغ وأشكال سعر الصرف	11
المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في سعر الصرف	13
أولا:العوامل الاقتصادية	13
ثانيا:العوامل الغير اقتصادية	16
المطلب الثالث: مخاطر تقلبات سعر الصرف وأساليب إدارتها	17
أولا:مخاطر تقلبات سعر الصرف	17
ثانيا:أساليب إدارة مخاطر تقلبات أسعار الصرف	19
المبحث الثاني: أنظمة سعر الصرف والنظريات المفسرة له	23
المطلب الأول:أنظمة سعر الصرف	23
أولا: نظام سعر الصرف الثابت	23
ثانيا:نظام السعر الصرف المرن (العائم)	26

ثالثا:أنظمة سعر الصرف الوسيطية	29
المطلب الثاني:سياسة سعر الصرف	31
أولا: مفهوم سياسة سعر الصرف	31
ثانيا:أهداف سياسة سعر الصرف	31
ثالثا: أهم سياسات سعر الصرف	33
رابعا:سياسة الرقابة على الصرف	36
المطلب الثالث:النظريات المفسرة لسعر الصرف	39
أولا:نظرية تعادل أسعار الفائدة	39
ثانيا:نظرية كفاءة السوق	40
ثالثا:نظرية مستوى الإنتاجية	41
رابعا:نظرية الأرصدة	42
خامسا: نظرية تعادل القدرة الشرائية	43
خاتمة الفصل	45
الفصل الثاني: الدراسة النظرية لنظرية تعادل القدرة الشرائية	
مقدمة الفصل	47
المبحث الأول:ماهية نظرية لتعادل القدرة الشرائية	48
المطلب الأول:التطور التاريخي لنظرية تعادل القدرة الشرائية	48
أولا: نشأة نظرية تعادل القدرة الشرائية	48
ثانيا: مفهوم نظرية تعادل القدرة الشرائية	49
المطلب الثاني:قانون السعر الواحد وعلاقته بنظرية تعادل القدرة الشرائية	51
أولا: قانون السعر الواحد The Law of one Price	51
ثانيا: العلاقة ما بين نظرية تعادل القدرة الشرائية(PPA) وقانون السعر الواحد	52
ثالثا:نظرية تعادل القدرة الشرائية وسعر الصرف الحقيقي	53
المطلب الثالث: صيغ نظرية تعادل القدرة الشرائية	55
أولا:الصياغة المطلقة للنظريةPPP	55
ثانيا:الصياغة النسبية لنظرية PPP	57
المبحث الثاني:فرضيات واستخدامات نظرية تعادل القدرة الشرائية والانتقادات الموجهة لها.	59

المطلب الأول:فرضيات نظرية تعادل القدرة الشرائية	59
المطلب الثاني: استخدامات نظرية تعادل القدرة الشرائية	60
أولا:قياس رفاهية الاقتصاديات	60
ثانيا:قياس حجم الاقتصاديات	61
ثالثا: مقارنة مستويات المعيشة بين الدول	61
المطلب الثالث:انتقادات نظرية تعادل القدرة الشرائية	62
المبحث الثالث:تطور نظرية تعادل القدرة الشرائية	63
المطلب الأول: فرضية بلاسا_سام ويلسن	63
أولا:تقديم نموذج بلاسا_سام ويلسون	64
المطلب الثاني: الأسواق الكفء لنظرية تعادل القدرة الشرائية	66
أولا: نظرية اثر فيشر	67
ثانيا:نظرية تعادل القدرة الشرائية في الأسواق الكفء	70
خاتمة الفصل	72
الفصل الثالث:دراسة قياسية لسعر الصرف واختبار نظرية تعادل القدرة الشرائية في الجزائر	
مقدمة الفصل	74
المبحث الأول:نظرة عامة لسياسة سعر الصرف في الجزائر	75
المطلب الأول: مراحل تطور نظام سعر الصرف في الجزائر	75
أولا: نظام الصرف الثابت بالنسبة لعملة واحدة (1964–1974)	75
ثانيا: نظام الصرف الثابت بالنسبة لسلة من العملات (1974–1987)	76
ثالثا:مرحلة تعديل الدينار الجزائري (1987–1994)	77
رابعا:مرحلة 1994–2003	79
خامسا: مرحلة 2004–2010	80
سادسا:مرحلة 2010–2020	82
المطلب الثاني:نظام الرقابة على الصرف في الجزائر	83
أولا:سياسة الرقابة على الصرف قبل سنة 1990	84
ثانيا: سياسة الرقابة على الصرف ما بعد سنة 1990	85

المطلب الثالث:سوق الصرف الموازي وسياسة تخفيض الدينار في الجزائر	86
أولا: سوق الصرف الموازي في الجزائر	87
ثانيا:سياسة تخفيض الدينار الجزائري	90
ثالثا:الإصلاحات الاقتصادية وتخفيض قيمة الدينار الجزائري	92
المبحث الثاني:الأساليب المستخدمة في الدراسة	92
المطلب الأول:ماهية السلاسل الزمنية	93
أولا:تعريف السلاسل الزمنية	93
ثانيا: مركبات السلاسل الزمنية	93
ثالثا:مفهوم والخصائص الإحصائية لصفة استقرار السلسلة	94
رابعا: اختبارات الاستقرارية	94
المطلب الثاني: التكامل المشترك	98
أولا: تعريف التكامل المشترك	98
ثانيا:شروط التكامل المشترك	99
ثالثا:اختبارات التكامل المشترك	99
المطلب الثالث:نموذج تصحيح الخطأ	101
المبحث الثالث:دراسة قياسية لنظرية تعادل القدرة الشرائية في الجزائر	103
المطلب الأول:دراسة الاستقرارية لسلاسل الزمنية	103
أولا:اختبار استقرارية سعر الصرف	103
ثانيا: اختبار استقرارية أسعار الاستهلاك في الجزائر	106
المطلب الثاني:استخدام اختبار التكامل المشترك لتحديد مدى توافق نظرية تعادل القوة الشرائية مع الاقتصاد الجزائري.	109
أولا:اختبار جوهانسن للتكامل المشترك	109
ثانيا: اختبار التكامل المشترك لأنجل جرانجر	112
خاتمة الفصل	114
الخاتمة العامة	116
المراجع	119
الملاحق	126

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	طبيعة عناصر السلة المرجعية لربط سعر صرف الدينار الجزائري	77
02	مراحل الانزلاق التدريجي التي مر بها الدينار خلال الفترة الممتدة من 1987 إلى 1994.	78
03	تطور سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (1987-1994).	79
04	تطور سعر الصرف الرسمي مقابل الدولار من (1994-2003).	80
05	تطور سعر الصرف الرسمي مقابل الدولار من(2004-2010).	80
06	تغير أسعار صرف الدينار الجزائري مقابل العملات الرئيسية من (2004-2010)	81
07	تطور سعر الصرف الرسمي مقابل الدولار من(2010-2020)	82
08	نتائج اختبار ADF عند المستوى لسلسة سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار في صياغتها اللوغارتمية (حالة الحد الثابت والاتجاه العام)	105
09	نتائج اختبار ADF عند المستوى لسلسة سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار في صياغتها اللوغارتمية (حالة الحد الثابت)	106
10	يبين نتائج اختبار ADF لسلسلة أسعار الاستهلاك في الجزائر في صيغتها اللوغارتمية(حالة الحد الثابت والاتجاه العام)	108
11	يبين نتائج اختبار ADF لسلسلة أسعار الاستهلاك في الجزائر في صيغتها اللوغارتمية (حالة الحد الثابت)	109
12	اختيار فترة الإبطاء المناسبة	110
13	ملخص نتائج اختبار التكامل المشترك ل Johansen	111
14	نتائج اختبار السببية لجرانجر لمتغيرات الدراسة	113

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	آلية المقاصة ثنائية الأطراف	21
02	مقاومة التضخم بالاعتماد على سياسة سعر الصرف	32

رقم المنحنى	عنوان المنحنى	الصفحة
01	تعادل القوى الشرائية و قوى الصرف الحقيقي	54
02	العلاقة بين معدل الصرف ومستوى الاسعار النسبية باستخدام نظرية (ppp)	56
03	خط اثر فيشر الدولي	69
04	تطور سعر الصرف الرسمي مقابل الدولار من(1990–2020)	83
05	الكميات المطلوبة والمعروضة من العملة الصعبة	88
06	تطور سعر الصرف مقابل الدولار(1990–2020) في صيغتها اللوغارتمية	104
07	يبين تطور أسعار الاستهلاك في الجزائر (1990–2020) في صيغتها اللوغارتمية	107

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	اختبار استقرارية سعر الصرف عند المستوى حالة الحد الثابت والاتجاه العام	127
02	اختبار استقرارية سعر الصرف عند المستوى حالة الحد الثابت.	128
03	اختبار استقرارية أسعار الاستهلاك عند المستوى حالة الحد الثابت والاتجاه العام.	129
04	اختبار استقرارية أسعار الاستهلاك عند المستوى حالة الحد الثابت.	130
05	يبين اختيار فترة الإبطاء المناسبة.	131
06	يمثل اختيار القيمة الكامنة العظمى.	132
07	نتائج اختبار التكامل المشترك لJohansen	133
08	أسعار الصرف وأسعار الاستهلاك مقابل الدولار الأمريكي.	136

مقـــدمـــة

مقدمة عامة

لقد أدى تطور العلاقات الاقتصادية الدولية إلى تداخل مصالح الدول، وارتفاع معدلات المبادلات التجارية الخارجية مع تعدد العملات المتداولة مع مختلف دول العالم، مما يستدعي في بعض الأحيان اللجوء إلى تحويل العملات بين هذه الأخيرة وذلك لعدم توفر عملة عالمية يتم على أساسها التبادل الدولي، خاصة بعد أن فقد الذهب صفته كعملة مرجعية، مما أوجب وجود آلية يتم من خلالها تقييم كل عملة من العملات المتداولة مقابل العملات الأخرى، ويطلق على هذه الآلية تسمية **– سعر الصرف–** الذي يعرف بأنه سعر عملة ما مقوما بعملة أخرى، والذي يمثل الفارق الجوهري بين التعاملات الدولية والتعاملات المحلية. حيث يعتبر سعر الصرف من أهم أدوات السياسة النقدية الفعالة لحماية الاقتصاد الوطني من الصدمات الداخلية والخارجية، وعليه فإن التقلبات التي تحدث في سعر الصرف بين مختلف العملات يتولد عنها نتائج بالغة الأثر على الاستثمارات وتنافسية المؤسسات والاحتياطات الدولية والتجارة الخارجية والتي تؤدي إلى اختلال في ميزان المدفوعات.

ومن أجل كل هذا سعى الكثير من الاقتصاديين والباحثين إلى معرفة أسس تحديد أسعار الصرف لعملة مقابل عملة أخرى، وعلى رأسهم غوستاف كاسل الذي جاء بنظرية تعادل القدرة الشرائية محاولا من خلالها تفسير أسعار العملات نتيجة للانهيار قاعدة الذهب. حيث بين أن تدهور أسعار الصرف ينتج عن تدهور القدرة الشرائية المرافق للتضخم.

وباعتبار الجزائر من الدول النامية التي تسعى إلى وجود عملة مستقرة ومبنية على أسس صلبة، وغير مبالغ في تقدير قوتها الشرائية، لحماية الاقتصاد المحلي من الصدمات الداخلية والخارجية. لذا فإن التقلبات التي تحدث في سعر الصرف تنعكس على مختلف القطاعات والمؤشرات الاقتصادية الكلية، وبصفة خاصة على التجارة الخارجية كون أن الجزائر تعتمد بدرجة كبيرة على واردات المحروقات والتي يتم تحصيل قيمتها بالدولار الأمريكي، ونتيجة لذلك أدى إلى تدهور النشاط الاقتصادي وقيمة العملة وبالتالي ارتفاع أسعار السلع المستوردة والمصنعة محليا، وهذا مايؤدي في النهاية إلى ارتفاع معدلات التضخم ومن ثم تدهور القوة الشرائية للدينار.

انطلاقا مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

هل توجد علاقة بين سعر الصرف ومؤشر أسعار الاستهلاك على المدى الطويل في الجزائر؟

وللإجابة على هذا التساؤل كان لابد من طرح الأسئلة التالية:

- كيف تتحدد أسعار صرف العملات ضمن الأنظمة المختلفة؟
- ماهو مفهوم نظرية تعادل القوة الشرائية ؟ وفيما تتمثل فراضياتها ؟
- هل توجد علاقة بين مؤشر سعر الصرف ومؤشر القدرة الشرائية المتمثل في أسعار الاستهلاك؟

فرضيات الدراسة:

للقيام بهذه الدراسة والمتمثلة في اختبار الفرضيات نظرية تعادل القوة الشرائية في دولة الجزائر اعتمدنا على الفرضيات التالية:

- توجد علاقة بين سعر الصرف ومؤشر أسعار الاستهلاك على المدى الطويل في الجزائر.
- توجد علاقة سببية في اتجاهين بين سعر الصرف ومؤشر أسعار الاستهلاك.

أهداف الدراسة:

- توضيح مضمون النظريات المفسرة لسعر الصرف وبالأخص نظرية تعادل القوة الشرائية.
- تسليط الضوء على العلاقة بين سعر الصرف والقوة الشرائية في الجزائر.
- معرفة وضعية سعر الصرف ومدى انطباق نظرية تعادل القوة الشرائية على الاقتصاد الجزائري.

أهمية الدراسة:

تعود أهمية هذا الموضوع نتيجة لتزايد اهتمام الاقتصاديين والباحثين بموضوع سعر الصرف باعتباره همزة وصل تربط بين اقتصاديات الدول، بالإضافة إلى محاولة التعرف على إمكانية استخدام نظرية تعادل القدرة الشرائية لتحديد سعر الصرف وإسقاطها على الاقتصاد الجزائري.

المنهج وأدوات الدراسة:

اعتمدنا المنهج الوصفي في الإطار النظري والمنهج التحليلي لتحليل الدراسات التي تتوفر على مشكلة البحث والمعطيات والبيانات المتعلقة بها وكذا تفسير وتحليل النتائج المتوصل إليها، ثم المنهج الإحصائي القياسي عند اختبار صحة فرضيات نظرية تعادل القوة الشرائية على الاقتصاد الجزائري من خلال تقارير وإحصائيات البنك الدولي، تقارير بنك الجزائر، بالإضافة إلى استخدام برمجة Eviews، وهو برنامج متخصص في الدراسات القياسية والإحصائية.

أسباب اختيار الموضوع:

يرجع اختيارنا للموضوع إلى عدة أسباب منها ماهي ذاتي ومنها ما هو موضوعي:

– ذاتية: الرغبة الشخصية في معرفة علاقة سعر الصرف بالقدرة الشرائية في الجزائر، والميول الشخصي إلى الدراسات ذات الطابع القياسي وذلك من اجل التعرف على الأساليب الكمية المستخدمة في هذا النوع من الدراسة، كما أنه يندرج ضمن مجال التخصص.

– الموضوعية:أنه يعتبر من المواضيع المهمة بالنسبة للاقتصاد الجزائري وذلك نتيجة للأزمة الاقتصادية التي مرت بها الجزائر بسبب انخفاض أسعار البترول وتأثير هذا الأخير على موازين المدفوعات .

حدود الدراسة:

يقتصر موضوع دراستنا والمتمثل في سعر الصرف وتعادل القدرة الشرائية على إطارين مكاني وزماني

- فيما يخص الإطار المكاني تخص هذه الدراسة الاقتصاد الجزائري .
- أما بالنسبة للإطار الزماني فقد حددت الفترة 1990-2020.

الدراسات السابقة:

1. **دراسة بن ختو يوسف (2015–2016)، مذكرة ماجيستر، بعنوان:" العلاقة بين سعر الصرف الموازي والقدرة الشرائية– حالة الجزائر"**، تناولت هذه الدراسة سعر الصرف الموازي في

الجزائر ومدى تأثيره على القدرة الشرائية للمواطن الجزائري. وما توصلت إليه هذه الدراسة أنه يوجد تأثير طويل المدى بين سعر الصرف الموازي والقدرة الشرائية للمواطن لكن بنسبة ضعيفة نوعا ما.

2. **دراسة صحراوي سعيد (2009-2010)، مذكرة ماجيستر، بعنوان:" محددات سعر الصرف: دراسة قياسية لنظرية تعادل القوة الشرائية والنموذج النقدي في الجزائر"، تهدف** هذه الدراسة إلى استعراض أهم النظريات والنماذج التي تهتم ببحث و تفسير تغيرات سعر الصرف، مع اختبار نظرية تعادل لا والنموذج النقدي في شرح وتفسير تحركات سعر صرف الدينار الجزائري باستعمال أسلوب التكامل المتزامن.
3. **دراسة سي محمد فايزة (2014-2015)، مذكرة ماجيستر، بعنوان:"اختلال سعر الصرف الحقيقي – فعالية سعر الصرف الموازي- دراسة قياسية لحالة الجزائر(1974-2012)"** تهدف هذه الدراسة إلى تقدير سعر الصرف الحقيقي في الجزائر، بالإضافة إلى معرفة فترة الاختلال في سعر صرف الدينار الجزائري وذلك من خلال دراسة حالة الاقتصاد الجزائري للفترة (1974-2012)وهذا باستخدام نموذج تصحيح الخطأ المتجه (VECN).
4. **بن مصطفى عبد القادر(2009-2010)، مذكرة ماجيستر، بعنوان:"إدارة سعر الصرف ونظرية تعادل القدرة الشرائية دراسة قياسية: حالة الجزائر، تونس، المغرب"**تناولت هذه الدراسة دراسة العلاقة بين المتغيرين الاقتصاديين والمتمثلين في سعر الصرف ومؤشر أسعار الاستهلاك في المدى الطويل للدول المغاربية (الجزائر، تونس، المغرب) وذلك باستخدام التكامل المتزامن لفرضيات نظرية تعادل القدرة الشرائية لتلك الدول.

هيكل الدراسة:

بناءا على الإشكاليات والفرضيات السابقة، ولتحقيق الأهداف المرجوة،وقصد إعطاء صورة واضحة ومركزة حول الموضوع تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول فصلين نظريين وفصل تطبيقي حيث تطرقنا في الفصل الأول إلى استعراض أهم مفاهيم سعر الصرف ووظائفه وأنواعه والمتغيرات المفسرة له بالإضافة إلى خطر وسياسة سعر الصرف. أما بالنسبة للفصل الثاني تناولنا فيه أدبيات نظرية تعادل القدرة الشرائية بداية بنشأة ومفهوم النظرية وعلاقتها بقانون السعر الواحد، بالإضافة إلى فرضيات واستخدامات النظرية وكذلك الانتقادات التي وجهت لها. وفيما يخص الفصل التطبيقي درسنا فيه العلاقة بين سعر الصرف

وتعادل القدرة الشرائية في الجزائر، حيث تم التطرق فيه إلى نظام الصرف ومراحل تطور نظام الرقابة في الجزائر، بالإضافة إلى استخدام السلاسل الزمنية والتكامل المشترك في الدراسة القياسية لتحديد مدى توافق نظرية تعادل القوة الشرائية مع الاقتصاد الجزائري.

صعوبات الدراسة:

- نقص الدراسات المتعلقة بموضوع الدراسة والتي تدرس العلاقة القياسية بين نظرية تعادل القوة الشرائية وسعر الصرف.
- صعوبة التعامل مع برمجة Eviews خاصة أنه لم يتم دراسته في المقرر الدراسي.

الفصـــل الأول

مقدمة الفصل

يعتبر سعر الصرف من أهم المتغيرات الاقتصادية والأداة الرئيسية ذات التأثير المباشر على العلاقة بين الأسعار المحلية والأسعار الخارجية، كما إن نظم الصرف تحدد الإطار والكيفية التي تتم بها حركة أسعار الصرف ويمكن تصور أن نظم أسعار الصرف تبدأ من نظام أسعار الصرف الثابتة وتنتهي عند نظام أسعار الصرف المرنة، وفيما بين هذين الحدين يمكن أن تدرج نظم عديدة تحمل خصائص أسعار الصرف الثابتة والمرنة بدرجات متفاوتة.

ومن هنا تأتي أهمية دراسة سعر الصرف الأجنبي وذلك لمعالجة مسائل تعدد العملات وبالتالي تحويلها فيما بينها في خضم المعاملات الاقتصادية والمالية والتجارية التي تجري بين الدول.

بناءا على ذلك، سيتم التطرق من خلال هذا الفصل إلى مختلف المفاهيم العلمية والنظرية حول سعر الصرف،وذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية سعر الصرف.

المبحث الثاني: أنظمة سعر الصرف والنظريات المفسرة له.

المبحث الأول: ماهية سعر الصرف.

من أجل القيام بالتجارة والمبادلات الدولية لزم وجود أداة للتعامل ومقياسا لتسوية المدفوعات، فاقتناء سلعة معينة من دولة ما لا يتم دفع قيمتها بالعملة المحلية، بل يتطلب تحديد نسبة الوحدات بالعملة المحلية إلى العملات الأجنبية، ويطلق على هذه النسبة سعر الصرف.

المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف

أولا: تعريف سعر الصرف

يمكن تعريف سعر الصرف على انه عبارة عن:

- العلاقة (المعدل) التي يتم على أساس تبادل العملة الوطنية مقابل عملة أجنبية معينة.ويتغير هذا السعر يوميا في سوق الصرف تبعا لتغير العرض والطلب على الصرف الأجنبي.[1]
- الوحدات من النقد المحلي التي مبادلتها بوحدة واحدة من النقد الأجنبي.[2]
- على انه نسبة مبادلة عملة ما بعملة أخرى حيث تعد إحدى العملتين سلعة وتعتبر الأخرى السعر النقدي لها.[3]
- التحول من قوة شرائية عالمية إلى قوة شرائية محلية، أي استبدال العملات الأجنبية بالعملة الوطنية، ويعرف على انه عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية.[4]

ومن خلال ما سبق يمكن تعريف سعر الصرف كالتالي:هو أداة ربط بين اقتصاد مفتوح وباقي اقتصاديات العالم من خلال معرفة التكاليف والأسعار الدولية، و بذلك يقوم هذا الأخير بتسهيل المعاملات الدولية المختلفة و طرق تسويقها.

---

[1] الطاهر لطرش، **الاقتصاد النقدي والبنكي**، ديوان المطبوعات الجامعية،ط2، 2015، ص215.

[2] سمير فخري نعمة، **العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص15.

[3] مصطفى بن شلاط، فاطمة الوالي، **دراسة قياسية لتحديد سعر الصرف الدينار الجزائري حسب نظرية تعادل القدوة الشرائية**، مجلة التنظيم والعمل، المجلد4، العدد4، ص111.

[4] الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،ط6،2007، ص9.

ثانيا:وظائف سعر الصرف.

لسعر الصرف عدة وظائف من بينها الوظيفة القياسية، الوظيفة التطويرية والوظيفة التوزيعية.

1. الوظيفة القياسية

يمثل سعر الصرف حلقة وصل بين الأسعار العالمية من جهة وللأسعار المحلية في جهة أخرى، وعن طريقه نجد أن الأسعار المحلية – باعتبارها تجسيدا للقيمة الدولية للبضائع- يمكن التعبير عنها بعملات وطنية مقومة بعملات أجنبية. معنى هذا أن سعر الصرف يشكل قاعدة مهمة للقياس المباشر للتجارة الخارجية أو بالأحرى لعمليات تجارية معينة. [1]

2. الوظيفة التطويرية

يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات معينة إلى مناطق معينة من خلال دوره في تشجيع تلك الصادرات،كما يؤدي إلى تعطيل فروع صناعية معينة أو الاستعاضة عنها بالواردات التي تكون أسعارها أقل من الأسعار المحلية، في حين يمكن الاعتماد على سعر صرف ملائم لتشجيع واردات معينة، وبالتالي يؤثر سعر الصرف على التركيب السلعي والجغرافي للتجارة الخارجية للبلدان.

3. الوظيفة التوزيعية

بفضل ارتباطه بالتجارة الخارجية فانه يقوم بمهمة توزيعية على مستوى الاقتصاد الدولي وذلك لأنه يساعد على إعادة توزيع الثروات بين أقطار العالم، فعلى سبيل المثال لو كان لدينا دولتين A و B بحيث ارتفاع عملة A مقارنة بعملة الدولة B وهذه الأخيرة تقوم باستيراد الحبوب من الدولة A فإن هذا سيؤدي إلى ارتفاع احتياطي صرف عملة الدولة A، ومنه فإن سعر الصرف يؤثر على رصيد احتياطي الصرف لدى البنوك المركزية في الأقطار الأخرى عن طريق التغيرات الحاصلة في سعر الصرف.[2]

[1]-عبد الرزاق بن الزاوي، **سعر الصرف الحقيقي التوازني**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2016،ص17.

[2] عبادة عبد الرؤوف،حميدات عمر، **أثر تقلبات سعر الصرف على النمو الاقتصادي لدى دول إفريقيا: دراسة حالة الجزائر،تونس والمغرب خلال الفترة من 1990الى غاية 2018**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد13، العدد1، 2020، ص1039.

ثالثا:صيغ وأشكال سعر الصرف

توجد عدة أشكال لسعر الصرف تتمثل فيمايلي:

1. سعر الصرف الاسمي

هو مقياس لقيمة عملة دولة ما، والتي يمكن مبادلتها بقيمة عملة دولة أخرى، ويتم تحديد سعر الصرف الاسمي لعملة ما تبعا للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية معينة، ولهذا يمكن لسعر الصرف أن يتغير تبعا لتغير الطلب والعرض. وينقسم سعر الصرف الاسمي إلى سعر صرف رسمي وهو المعمول به في التعاملات الجارية الرسمية، وسعر صرف موازي وهو السعر المعمول به الأسواق الموازية.[1]

2. سعر الصرف الحقيقي

هو عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، فمثلا ارتفاع الصادرات بالتزامن مع ارتفاع تكاليف إنتاج المواد المصدرة بنفس المعدل لا يدفع إلى زيادة الصادرات لأن هذا الارتفاع في العوائد لم يؤد إلى تغيير في أرباح المصدرين. ومع تطورات وتغيرات كلا من معدلات الفائدة ومستويات الأسعار في جميع الدول بالإضافة إلى سلوكيات المتعاملين في سوق الصرف الناتجة عن العوامل النفسية فإن سعر الصرف الاسمي لا يعبر عن سعر الصرف الحقيقي، وذلك لأن سعر الصرف الحقيقي يجمع تقلبات سعر الصرف الاسمي ومعدلات التضخم، كما أن السعر الحقيقي للصرف يعبر عن مستوى القدرة التنافسية لأسعار سلع الدولة.

3. سعر الصرف الفعلي

يعبر سعر الصرف الفعلي عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما. وبالتالي مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف

[1] عبد الرحمان علي الجيلاني، **أنظمة أسعار الصرف وعلاقتها بالتعويم**، مجلة التنظيم والعمل، المجلد04، العدد03، سبتمبر2015، ص07.

ثنائية. وهو يدل على مدى تحسن أو تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة أو لسلسلة من العملات الأخرى، ويمكن قياسه باستخدام مؤشر لاسبيرز"**LASPEYRES**" للأرقام القياسية.[1]

$$\mathbf{TCNE} = \{\sum_p Z_p \, X_0^p (e_t^p / e_t^r) / \sum_p X_0^p (e_0^p / e_0^r)\} \times 100$$

$$\mathbf{TCNE} = \sum_p Z_p \frac{(e^{pr})_t}{(e^{pr})_0} \times 100$$

$$\mathbf{TCNE} = \sum_p Z_P IRER_{pr} \times 100$$

حيث:

$(e^{er})_0$،$(e^{er})_t$ سعر صرف عملة البلد **p** بالعملة المحلية في سنتي القياس والأساس على التوالي.

INER$_{PR}$ مؤشر سعر الصرف الثنائي الاسمي في سنة القياس مقارنة بسنة الأساس.

e_t^p؛e_0^pسعر صرف عملة البلد مقارنة بالدولار في سنة القياس**t** أو سنة الأساس**0**.

e_t^p؛e_0^pسعر صرف العملة المحلية مقارنة بالدولار في سنة القياس**t** أو سنة الأساس**0**.

X_0^p قيمة الصادرات إلى الدولة **p** في سنة الأساس ومقومة بعملتها، وهي ستخدم كوزن ثابت للدولة**p** في حساب مؤشر لاسبيرز.

Z_p:حصة الدولة **p** من إجمالي صادرات الدولة المعنية**r**مقومة لعملة هذه الأخيرة.

يمكن لسعر الصرف الفعلي أن يختلف من حيث قيمته، بالنظر إلى إمكانية اختلاف عدة عوامل مثل:سنة الأساس، قائمة عملات البلدان المتعامل معها والأوزان المعتمدة في تكوين السلة. فإذا كان هدف المؤشر هو قياس عوائد صادرات سلعة أو عدد محدود من السلع بالنسبة لبلد ما إلى العالم فتستخدم حصص البلدان المنافسة من الصادرات العالمية في تكوين الأوزان في المؤشر. أما بالنسبة لسنة الأساس فيتم اختيار سنة يكون فيها اقتصاد البلد المعني قريبا من التوازن.

[1] قدي عبد المجيد، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييميه**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص105-106.

4. سعر الصرف الفعلي الحقيقي

هو عبارة عن سعر صرف فعلي مبني على أسعار الصرف الحقيقية بدلا من أسعار الصرف الاسمية، معدلا بالفرق المرجح للأسعار الأجنبية والمحلية. ولا تختلف طريقة حساب هذا السعر عن الطريقة السابقة إلا باستبدال السعر الاسمي بالسعر الحقيقي.[1]

المطلب الثاني:العوامل المؤثرة في سعر الصرف.

هناك العديد من العوامل المهمة والتي يمكنها التأثير على سعر صرف العملة لدولة ما، منها ما هو اقتصادي ومنها ما هو غير ذلك وعلى العموم يمكن تقسيمها إلى قسمين رئيسيين هما:

أولا:العوامل الاقتصادية

يمكن ذكر أهم العوامل الاقتصادية التي لها تأثير على سعر الصرف في النقاط التالية:

1. عرض النقد (كمية النقود):[2]

كان الكلاسيك يرون ومن خلال النظرية الكمية للنقود بأن هنالك علاقة قائمة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار، وهذه العلاقة تكون بنفس النسبة ونفس الاتجاه، وقد أكدت المدرسة النقدية بزعامة فريدمان على أهمية النقود في التأثير على المستوى العام للأسعار إلا أنه ليس بالصورة التي تصورها الكلاسيك. وإن زيادة عرض النقد مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة، إلا أن هناك عدة مفاهيم لعرض النقد فهناك عرض النقد بالمفهوم الضيق M_1 والذي يشتمل على النقد المتداول والودائع تحت الطلب وهناك المفهوم الواسع لعرض النقد وهوM_2 ويشتمل علىM_3 بالإضافة إلى الودائع لأجل.[3]

---

[1] زيات عادل، **إدارة خطر الصرف و سبل تطوير تقنيات التحوط في البلدان الناشئة** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة سطيف، (2016-2017)، ص18

[2] المراحي البشير، **تحليل محددات سعر الصرف للدينار الجزائري المقاربة النقدية للفرانكل كنموذج (1994-2010)**، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي،كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران2، (2015-2016)، ص29.

[3] موسى سعيد مطر وآخرون، **المالية الدولية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2003، ص51.

2. أسعار الفائدة:

إن حركة رؤوس الأموال الدولية وانتقالها مابين الاقتصاد الدولي إنما تتحرك بحثا عن الفائدة[1]، فالزيادة في أسعار الفائدة الحقيقية ستحفز رأس المال الأجنبي للانسياب إلى الداخل مؤدية إلى ارتفاع قيمة عملتها في سوق الصرف الأجنبي إذ أن الزيادة في سعر الفائدة الحقيقي في الدولة A سيدفع المستثمرين من الدولة B والدول، C على زيادة الطلب على عملة البلد A وإقراض عملاتهم المحلية إلى مقترضين في الدولة A وهذه التحركات في رأس المال سوف تؤدي إلى رفع قيمة العملة A بالنسبة للعملة B والعملة C، أما انخفاض أسعار الفائدة المحلية فسيكون أثره معاكسا لما ذكر أعلاه.[2]

وارتفاع سعر الفائدة على عملة معينة سوف يؤدي إلى زيادة الطلب عليها وبالتالي سوف يرتفع سعر صرفها مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة كما هي والعكس يحدث عند انخفاض سعر الفائدة على عملة معينة.

3. معدلات التضخم:

إن التضخم يعد أحد العوامل المؤثرة في سعر الصرف، وإن تأثير مستوى الأسعار المحلية مقارنة بمستوى الأسعار العالمية يؤدي إلى زيادة كل من الاستيرادات والطلب على النقد الأجنبي وانخفاض كل من الصادرات وعرض النقد الأجنبي مما يدفع سعر الصرف إلى الارتفاع، ومنه يمكن اعتبار المستوى العام للأسعار وتغيراته من أهم العوامل التي تؤثر في تحديد سعر الصرف وتقلباته.[3]

---

[1] المراحي البشير، مرجع سبق ذكره،ص29.

[2] عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، **سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية (نظرية وتطبيقات)**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2011،ص65.

[3] عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي،مرجع سبق ذكره،ص69.

4. ميزان المدفوعات:

عندما يكون رصيد ميزان المدفوعات موجبا، فإن هذا يعني زيادة الطلب على عملة الدولة وبالتالي ارتفاع في قيمتها الخارجية، وبالعكس عندما يكون رصيد ميزان المدفوعات سالبا، فهذا يعبر عن الزيادة في عرض عملة هذه الدولة مقابل العملات الأجنبية وبالتالي انخفاض قيمتها الخارجية.[1]

5. الدخل:

يعد الدخل من المؤثرات المهمة في سعر الصرف ويأتي أثره في اتجاهين هما:[2]

إن أي تغير في الناتج المحلي الإجمالي يدفع إلى تغير مشابه في الحساب الجاري بالزيادة والنقصان فعند الزيادة سينتعش الحساب الجاري دافعا الطلب على العملة المحلية نحو الأمام والذي يؤدي إلى خفض سعر الصرف الأجنبي والعكس يؤدي إلى رفعه، وهذا هو الأثر الرئيسي.

مع افتراض تمتع رأس المال بحرية الحركة فان زيادة التدفق الرأسمالي تؤدي إلى زيادة الدخول النقدية في الدولة المستقبلية له مما يدعو إلى تنشيط طلبها الكلي بما فيه الطلب على الاستيرادات من البلد المصدر له، وبالوقت ذاته يترتب على التدفق الرأسمالي انخفاض الدخول النقدية في البلد المصدر له والذي يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي الداخلي بما فيه الطلب على الاستيرادات، ونتيجة الحالتين أي زيادة الطلب على صادرات البلد المعني بتصدير رأس المال وانخفاض وارداته يتحقق فائض في الحساب الجاري يعوض العجز في حساب رأس المال طويل الأجل الناجم عن التدفق الرأسمالي الخارج(outflow) مؤديا إلى رفع قيمة العملة المحلية وخفض سعر الصرف الأجنبي تجاهها.

6. الرقابة الحكومية:

إن الحكومات للبلدان الأجنبية يمكن أن تؤثر في سعر الصرف التوازني بطرق مختلفة تتضمن:[3]

---

[1] بورحلي خالد، **تأثير تغير سعر الصرف على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1990–2012)**، مذكرة ماجستير،في العلوم الاقتصادية،تخصص مالية دولية،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح،ورقلة، (2014-2015)، ص8.

[2] عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي،مرجع سبق ذكره،ص75.

[3] عدنان نايه النعيمي، **إدارة العملات الأجنبية**،دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة،2012،ص163.

1. فرض القيود على الصرف الأجنبي؛
2. فرض القيود على التجارة الأجنبية؛
3. التدخل (بيع وشراء العملات)؛
4. التأثير في المتغيرات الكلية مثل التضخم؛

ثانيا:العوامل الغير اقتصادية

تتمثل العوامل الغير اقتصادية المؤثرة في سعر الصرف فيمايلي:[1]

1. الاضطرابات و الحروب:

حيث تلعب الاضطرابات والحروب دورا كبيرا في التأثير على سعر الصرف وذلك من خلال تأثيرها على الوضع الاقتصادي للبلد بصورة عامة، حيث تتأثر معظم القطاعات الاقتصادية ولاسيما القطاع الصناعي وقطاع التجارة الخارجية، وبالتالي فإن وضع اقتصاد البلد يكون في وضع حرج نسبيا، وتفقد البلد في عملتها نتيجة ارتفاع معدلات التضخم.

2. الإشاعات و الأخبار:

وهي تعد من المؤثرات السريعة على سعر الصرف بغض النظر عن درجة صحتها، إذ أنها تعمل على رفع أو تخفيض سعر صرف العملة لمدة قصيرة، ثم ما تلبث أن تعود قيمة العملة إلى وضعها الطبيعي بعد زوال أثر الإشاعة أو الخبر، حيث أن سرعة تأثر سعر الصرف بتلك الإشاعات يعتمد على تجاوب قوى السوق تبعا لاستجابات المتعاملين فيه.

[1]زاهر عبد الحليم خضر،**تأثير سعر الصرف على المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني (1994–2010)**،مذكرة ماجستير، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة،2012، ص53.

3. خبرة المتعاملين وأوضاعهم:

يقوم المتعاملون في سوق العملات الأجنبية في ضوء مهاراتهم وخبرتهم بالسوق وأحواله بالتحديد اتجاه الأسعار واتخاذ قراراتهم بشأنها وتحديد إذا كان من الضروري تعديلها أو إبقائها على ما هي عليه، وعليه فإن أسعار الصرف تتأثر بهؤلاء المتعاملين وخبرتهم.

المطلب الثالث: مخاطر تقلبات سعر الصرف و أساليب إدارتها.

تتعدد المخاطر لتقلبات سعر الصرف، وينتج عنها عدة أضرار غير مرغوب فيها، وهنالك عدة مفاهيم وأنواع للخطر المتعلق بسعر الصرف.

أولا:مخاطر تقلبات سعر الصرف.

1. مفهوم مخاطر الصرف:

تمثل مخاطر سعر الصرف درجة التقلب في سعر صرف عملة معينة نسبة إلى العملات الأخرى والى العملة المرجعية، وتعد تقلبات أسعار الصرف من المخاطر السوقية التي تواجه الشركات العاملة في المجال الدولي إذ تنشأ المخاطر السوقية (النظامية) بسبب حساسية الشركات للتقلبات عوامل عديدة تتمثل في أسعار السلع وأسعار الصرف وأسعار الفائدة وتلعب قوى السوق دورا كبيرا في تحديد تلك العوامل.[1]

2. أنواع مخاطر سعر الصرف:

التعامل بالعملات ينطوي على عدة مخاطر تواجه المتعاملين ولابد أن تأخذ بعين الاعتبار لتفادي أو تقليل أثارها، حيث يمكن التمييز بين حالتين من الخطر في سعر الصرف، الأولى في حالة انخفاض في قيمة العملة الأجنبية التي تمت بها الفوترة في عقد التصدير، والحالة الثانية في حالة ارتفاع قيمة العملة الأجنبية والذي يؤثر بدوره على حجم الصادرات وسنوضح فيمايلي أنواع مخاطر سعر الصرف:[2]

---

[1] محمد علي إبراهيم العامري،اعتصام جابر الشكرجي،**إدارة مخاطر أسعار الصرف الأجنبي باستخدام أدوات التحوط المالي دراسة تحليلية تطبيقية**،مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد الثامن، العدد23، الفصل الثاني،جامعة بغداد،2013،ص24.

[2] دوحة سلمى،**أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها (دراسة حالة الجزائر)**، شهادة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر،بسكرة، (2014-2015)، ص50.

2. 1.المخاطر المالية:

وهي تلك المخاطر الناتجة من التقلبات الحاصلة في سعر الصرف والتي تتأثر بها كل أنواع المعاملات المستقبلية، وتنشأ هذه المخاطر بسبب تغيرات في قيمة العملة والتي تحدث فجأة وبحدة في بعض الأحيان وهي من أكثر المخاطر وضوحا وهذه التقلبات تتكرر باستمرار في ظل نظام تعويم أسعار الصر

2.2 .مخاطر التمويل:

وهي تلك المخاطر التي يتعرض لها البنك عندما يجد صعوبة في الحصول على الأرصدة اللازمة لتمويل نشاطه المصرفي، فيضطر إلى سداد أسعار فائدة باهظة على الودائع النقدية المودعة لمدة 24 ساعة من أجل تمويل أحد الحسابات بالعملة الصعبة.

3.2.مخاطر الائتمان:

تنتج هذه المخاطر من عدم مقدرة الطرف الأخر المتعاقد معه على الوفاء بالتزاماته في الوقت المتفق عليه، كأن يفقد المتعاقد قدرته على الدفع عند موعد الاستحقاق كما في حالات الإفلاس، أو كأزمة السيولة التي تؤدي إلى تأخير تسليم المبالغ المتعاقد عليها لبضعة أيام أو أسابيع.

قد تتغير قوانين مراقبة العملة الأجنبية في الدولة المتعاقدة مع البنوك العاملة فيها مما يؤدي إلى عدم مقدرتها على تحويل المبالغ المتعاقد عليها نتيجة فرض قيود على إخراج العملات الأجنبية.

4.2.مخاطر الأسعار:

هناك نوعان من الأسعار التي تؤثر على عمليات التعامل بالعملات الأجنبية:[1]

أ. **النوع الأول**:وهي أسعار الفوائد على العملات وهو ما يؤثر على عمليات السوق النقدي عندما يكون استحقاق عمليات الإقراض والاقتراض غير متطابق، وعندما يكون هناك اختلاف في تاريخ حق شراء وبيع العملة في عمليات المقايضة، وتحدث المخاطر نتيجة التغير العكسي المحتمل في أسعار الفائدة.

[1] دوحة سلمى،مرجع سبق ذكره،ص50-51.

ب. النوع الثاني:وهي أسعار العملات الأجنبية والمخاطرة فيها تظهر نتيجة التغير العكسي المحتمل في أسعار العملات خلال فترة الاحتفاظ بها.

ثانيا:أساليب إدارة مخاطر تقلبات أسعار الصرف.

يوجد العديد من الأساليب والإجراءات والتدابير من أجل التقليل أو تجنب الوقوع في خطر الصرف، عن طريق التقليل من حجم الديون المحررة بالعملات الأجنبية أو التأثير على أجال الدفع أو غيرها من الإجراءات الأخرى، حيث توجد هناك مجموعتين من تقنيات إدارة خطر الصرف، تقنيات داخلية وأخرى خارجية:

1. الأساليب الداخلية لتغطية مخاطر الصرف:

وتتمثل هذه الأساليب فيمايلي:

1.1.اختيار عملة الفوترة:وهي العملة التي يتم على أساسها تحرير عقد الشراء أو البيع الدولي، حيث يكون لأطراف العقد الحرية في اختيار هذه العملة، والتي تكون مناسبة لتحقيق هدفهم والذي يتمثل في التقليل من مخاطر الصرف. ويوجد هنا اختيارين: [1]

- اختيار العملة الوطنية.
- اختيار عملة أجنبية أخرى.

1.1.1اختيار العملة الوطنية: لتجنب مخاطر الصرف تختار العديد من المؤسسات خاصة (الشركات الصغيرة والمتوسطة) بإصدار أو قبول المعاملات المفوترة بعملتها الوطنية فقط، وفي هذه الحالة لا يتقبل الطرف الأجنبي تحمل مخاطر إلا إذا كانت المؤسسة المتعامل معها في وضعية قوة (يكسب الطرف الأجنبي من وراء هذه المعاملة منافع جد مهمة سواء من حيث نوعية المنتجات أو الخدمات، تنافسية الأسعار...الخ أو إذا كانت التكلفة نهائية التي يتحملها الطرف الأجنبي أقل (في هذه الحالة يتوقع انخفاض العملة الوطنية للطرف الأجنبي في حالة الشراء أو ارتفاع قيمتها في حالة البيع).

[1]Samia Oulounis, Gestion Financière Internationale, office de publications universitaires, France,2005,pp(59-62).

2.1.1.اختيار عملة أجنبية أخرى:لأسباب مختلفة قد تضطر المؤسسة لاختيار عملة أجنبية للفوترة، وتكون في أغلب الأحيان عملة ثالثة أي لا عملة المؤسسة ولا عملة الطرف الآخر. ويدخل في اختيار هذه العملة عدة عوامل خارجية (تشريعات الصرف المنطقة الجغرافية، توفر سوق الصرف)، وداخلية (العملات الأجنبية الخاصة بمحفظة المؤسسة، الإمكانيات المالية التي تمنحها العملة الأجنبية).

2.1.تغيير طريقة الدفع أو التسديد:ترتكز هذه التقنية على تغيير أجال التحصيل أو السداد بالعملة الأجنبية سواء بالتأخير أو التعجيل المتعلقة بالمعاملات التجارية الخارجية، حسب توقعات تغيرات أسعار الصرف.

إذا كانت توقعات المصدر تشير إلى ارتفاع في قيمة عملة الفوترة، فإنه يلجأ إلى تأخير أجل تحصيل حقوقه للاستفادة من سعر يحقق له مكسب صرف.

في حين يتعرض المستورد لإشكالية معاكسة، أي إن كانت توقعاته تشير إلى ارتفاع في قيمة عملة الفوترة فسيترتب عليه تعجيل التسديد.[1]

3.1.تأشير العقود:من أجل الحماية ضد خطر الصرف هنالك شروط عديدة للتسعير يمكن إلحاقها بالعقود من طرف المصدرين أو المستوردين، وتتمثل في شرط تبني أسعار متناسبة مع تقلبات الصرف، وشرط تبني أسعار متناسبة مع تقلبات أسعار الصرف مع الإعفاء، شرط الخطر المتقاسم وشرط الخيار.[2]

4.1.المقاصة" la compensation":وهي العملية التجارية أين يلتزم البائع بالقيام بعمليات شراء تحويل أو طلب خدمات على مستوى بلد زبونه. حيث يتم تحصيل الحقوق وتسديد الديون بنفس العملة، أي الحد من استخدام عملات الفوترة، من أجل التحكم في دخول وخروج التدفقات النقدية.

ويلاحظ وجود نوعين من المقاصة الأول ثنائي الطرف والثاني متعدد الأطراف:[3]

---

[1]بوادي سليمة، **محاولة نمذجة سلوك سعر صرف الدولار/أورو دراسة قياسية:(2000–2010)**، مذكرة ماجستير، في العلوم الاقتصادية، فرع الاقتصاد الكمي،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، (2012-2013)، ص21.

[2]مريم ايت بارة، محمد صاري، **تسيير خطر الصرف في المؤسسة الاقتصادية–دراسة حالة شركة ارسلور ميتال فرع عنابة–**، مجلة الباحث، العدد14، جامعة باجي مختار، عنابة، 2014، ص236.

[3] بوادي سليمة، مرجع سبق ذكره، ص23.

1.4.1المقاصة ثنائية الأطراف:

يطبق في حالات استثنائية، أي في حالة مؤسستين تربطهما علاقة تجارية وتقومان بمبيعات متبادلة، الشكل التالي يظهر العملية عن طرق تلخيص عمليتين تجاريتين في عملية واحدة:

الشكل رقم(01): آلية المقاصة ثنائية الأطراف.

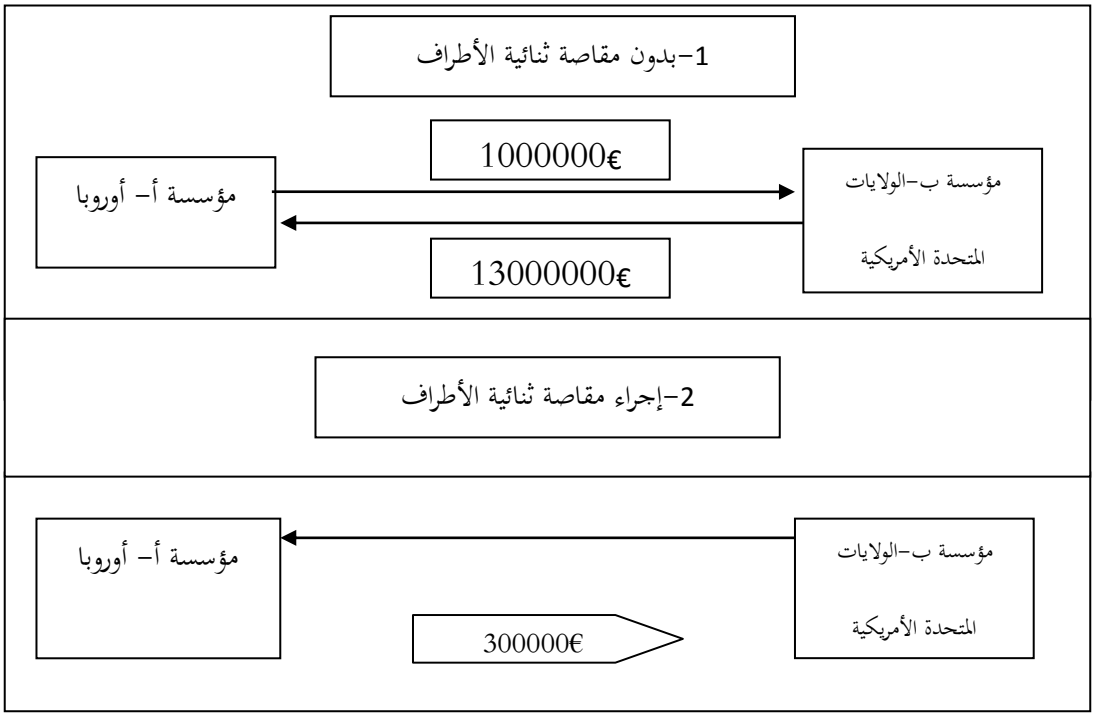

source: Samia Oulounis, Gestion Financière Internationale, office de publications universitaires, France,2005,pp(64-65).

2.4.1.المقاصة المتعددة الأطراف:

تقوم كبار المجموعات الدولية التي لديها فروع في الخارج بتجميع ومقاصة التدفقات ما بين المجموعات بنفس العملة وفي نفس التاريخ، فهي تسمح بتقليل عدد ومبالغ التحويلات التي تجري بين فروعها. وتتم كل التسويات بالإضافة إلى المقاصة المتعددة الأطراف للديون والحقوق حسب تاريخ يحدد كل أسبوع، قصد تقليص المبالغ المراد تغطيتها وبالتالي تخفيض مستوى مخطر الصرف، حصر تكاليف تغطية الصرف بالإضافة إلى العمولة البنكية.

2. الأساليب الخارجية لتغطية مخاطر الصرف:

عندما تعجز المؤسسة من تفادي خطر الصرف من خلال التقنيات الداخلية تلجأ المؤسسة إلى تقنيات أخرى للتغطية تتمثل في التقنيات الخارجية نميز أهمها:

1.2.العقود الآجلة:تكمن هذه التقنية في إلغاء مركز الصرف، بمعنى إلغاء المركز القصير عن طريق شراء عملة صعبة من البنك والمركز الطويل من خلال عملية بيع. إن هذه العمليات تنفذ على أسعار محددة مسبقا، والقيمة المقابلة بالعملة الوطنية غير مرتبطة تماما بتقلبات الأسعار. يجب أن يتزامن تاريخ استحقاق عقد الصرف الأجل مع التاريخ الذي يتم فيه قبض الإرادات أو دفع النفقات بالعملات الأجنبية.[1]

2.2.مبادلة العملات:وهي عبارة عن عملية مالية بين طرفين يتعهدان من خلالها على انجاز تبادل لعملات أجنبية اليوم بسعر الصرف الفوري، والقيام بالعملية العكسية في الأجل المتفق عليه بسعر صرف أخر متفق عليه مسبقا.

3.2.عقود الخيارات:وهي بطبيعتها عمليات آجلة وعقود مستقبلية مع اختلاف هام، وهو أن مشتريها يملك حق الخيار لإتمام العملية أو الرجوع عنها، وهي تعطي للمشتري حق شراء(يسمى خيار الشراء) أو بيع (يسمى خيار البيع) كمية محددة من العملة المتداولة في تاريخ محدد (خيار أوروبي) أو بأي تاريخ قبل الموعد المحدد (خيار أمريكي)وبسعر محدد(سعر مضارب).

يكون للمشتري الحق باختيار الشراء أو التخلي عنها حينما يبدو له غير مربح في حين يكون في الحالة الثانية(أي اختيار البيع) ملتزم بالعقد طالما يرغب المشتري به.

يدفع المشتري للبائع عمولة، تعتبر بمثابة ثمن حق الخيار، وتسمى بسعر الخيار، ويتراوح هذا السعر بين (1-5%) من قيمة العقد.

4.2.تسبيقات الصرف بالعملة الأجنبية:وهي تقنية موجهة للمؤسسات التي ترغب في تغطية حاجاتها من السيولة وتغطية خطر الصرف في نفس الوقت. هذين الهدفين يمكن التوصل إلى تحقيقهما بطريقة

[1]مريم ايت بارة، محمد صاري، مرجع سبق ذكره، ص237.

منفصلة عن طريق الاقتراض بالعملة المحلية واستعمال الصرف الآجل في نفس الوقت وهناك أسلوب آخر يتمثل في الاقتراض بالعملة الأجنبية واستبدال المبلغ المقترض مباشرة بالعملة المحلية.

فهذه الطريقة تمكن المصدر من الاستفادة من ائتمان قصير الأجل يستعمله في تمويل عملياته، يقوم فيما بعد بتسديده بواسطة العملة الصعبة التي سيتلقاها من زبونه في تاريخ الاستحقاق أما إذا كانت هذه

المؤسسة تريد أن تقضي نهائيا على خطر الصرف فعليها ألا تقترض إلا المبلغ الذي إذا أضفنا إليه الفوائد يساوي تماما المبلغ المرتقب تحصيله من الزبون.[1]

المبحث الثاني: أنظمة سعر الصرف والنظريات المفسرة له.

المطلب الأول:أنظمة سعر الصرف.

عرف الاقتصاد العالمي خلال القرن العشرين عدة أنظمة عالمية، تهدف كلها إلى تنظيم المبادلات الدولية المتعددة ترتكز أساسا على أنظمة صرف مختلفة.

ويقصد بنظام الصرف تلك الكيفية التي حددت على أساسها أسعار صرف العملات. إن تعددت الأنظمة النقدية الدولية، مرتبط أساسا بتعدد أنظمة الصرف، إلا جميعها يهدف إلى إيجاد أو توفير قاعدة يمكن من خلال تحويل عملة بلد ما إلى عملة أخرى، وتنوع أنظمة الصرف في الزمان والمكان، ناتج عن تنوع المقاييس إلي تتخذها المجتمعات في حساب القيم الاقتصادية، وهو مايعرف بالقاعدة النقدية.

أولا: نظام سعر الصرف الثابت.

سعر الصرف الثابت Fixed Exchange Rate وعندها يكون سعر العملة المحلية أمام العملات الأجنبية ثابتا على الدوام[2]، ويقوم هذا النوع من أسعار الصرف على تدخل السلطات النقدية في تحديد الصرف

[1] عبد الحق بوعتروس، **تقنيات إدارة مخاطر سعر الصرف**، مؤتمر إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة الأردنية، الأردن، دون سنة، ص09.

[2] محمود عزت اللحام، مصطفى يوسف كافي،وآخرون، **المالية الدولية**، دار الإعصار العلمي، عمان، الأردن، ط1، 2017، ص250.

الاسمي والمحافظة عليه[1]، كما أن المعايير التي تستند عليها السلطات النقدية في تحديد السعر المحوري (أو سعر التعادل – التدخل) لعملتها هي ثلاثة أنواع:[2]

- المعادن الثمينة وخاصة الذهب؛
- العملات الصعبة (الرئيسية)؛
- سلات عملات؛

وفي ظل هذه الأنظمة يتم تثبيت سعر صرف العملة إلى:[3]

أ. لعملة واحدة:

تتميز بمواصفات معينة كالقوة والاستقرار، وفي هذا الإطار تعمل الاقتصاديات على تثبيت عملاتها إلى تلك العملة دون إحداث تغيير، إلا في بعض الحالات كما هو حال الفرنك الإفريقي سابقا مع الفرنك الفرنسي. وكما هو حال الدينار الأردني مع الدولار الأمريكي، ولقد شكلت العملات المربوطة بعملة واحدة سنة 1996

20 عملة بالدولار الأمريكي؛

14 عملة بالفرنك الفرنسي؛

ب. أما سلة عملات:

وعادة ما يتم اختيار العملات انطلاقا من عملات الشركاء التجاريين الأساسيين، أو من العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاص كما هو شأن الدينار الإماراتي، أو الربط حاليا باليورو باعتباره امتداد لسلة العملات المكونة للايكو سابقا. ولقد تم تسجيل 20 عملة مرتبطة بسلة من العملات من غير حقوق السحب الخاصة في سنة 1996.

[1] دوحة سلمى، مرجع سبق ذكره، ص14.

[2] محمد عبيلة، وليد لوشان، **محددات سعر الصرف وشروط نجاح تخفيض العملة كسياسة لتحفيز الصادرات**، مجلة المدبر، العدد6، جامعة الجزائر3، جوان2018، ص70.

[3] عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص116.

ت. ضمن هوامش محددة:

سواءا تعلق التثبيت بعملة واحدة أو سلة عملات، وهنا يتم تحديد مجال التقلب المسموح به.

1. مزايا و عيوب سعر الصرف الثابت.

1.1.المزايا:

لأسعار الصرف مزايا عديدة تكمن في:[1]

- تشجيع التوسع في التجارة والاستثمار الدوليين؛
- تحقيق تخصص كفؤ في الموارد الاقتصادية نتيجة لاستبعادها مخاطر الصرف الأجنبي التي تحيط بالمعاملات الدولية المتعددة؛
- إلغاء القيود المفروضة على التجارة وعلى حركة عوامل الإنتاج بين الدول الداخلة في هذا النظام مما ينجم عنه تجارة أكبر وحركة أوسع لتلك العوامل، وبالتالي زيادة في مستوى الاستثمار والإنتاج على الصعيد العالمي؛
- تجنب التأثيرات السلبية التي تأتي من تقلبات أسعار الصرف؛

2.1.العيوب:

وتتمثل فيمايلي:[2]

- إذا لم يحظى سعر الصرف الثابت بالمصداقية الكاملة فإنه يمكن أن يكون عرضة للمضاربة وهذا يمكن أن يكون له نتائج وخيمة على الاستقرار النقدي وعلى الاحتياطات من العملة الأجنبية؛
- ليس بمقدور الحكومة أو البنك المركزي الادعاء بمعرفة السعر التوازني للعملة أكثر من السوق؛

[1] هيل عجمي، جميل الجنابي، **التمويل الدولي والعلاقات النقدية الدولية**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص108.
[2] لحلو موسى بوخاري، **سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية دراسة تحليلية للآثار الاقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي**، مكتبية حسين العصرية، لبنان، ط1، 2010،ص 144.

- عدم فعالية السياسة النقدية لأن الهدف الأول هو، الإبقاء على سعر الصرف ثابت يتطلب من البنك المركزي الجاهزية باستمرار لتدخل في أسواق سعر الصرف وبهذا السعر يتطلب حجم كافي من احتياطات العملة الأجنبية؛
- الانسياق وراء السياسة النقدية للدول الأخرى قد لايكون بالضرورة دوما مفيدا؛

ثانيا:نظام السعر الصرف المرن (العائم).

تتبنى العديد من الدول نظام سعر الصرف المرن بدلا من نظام سعر الصرف الثابت لتزايد حجم العلاقات الاقتصادية الدولية والتحركات الكبيرة في رؤوس الأموال إلى جانب كون هذا النظام يتميز بمرونته وقابليته لتعديل، حيث تقوم السلطات النقدية بتعديل أسعار الصرف حسب المؤشرات الاقتصادية للبلد.

يطلق على نظام سعر الصرف المرن اسم **نظام تقويم العملات** وفي ظل هذا النظام لا تتحمل السلطات المالية النقدية عبأ معالجة الخلل في ميزان المدفوعات عن طريق اتخاذ السياسات المناسبة من خلال الحد من الواردات وإحداث تغيرات مهمة في مستويات ومنتوجات أسعار الفائدة [1]، وفي ظل نظام الصرف المرن تتحدد القيمة الخارجية للعملة من خلال قوى العرض والطلب على العملات في أسواق الصرف الأجنبية من أجل تحقيق سعر صرف توازني وتحقيق توازن في ميزان المدفوعات، حيث يتحدد سعر الصرف على المستوى الذي تتوازن عنده الكميات المطلوبة من الصرف الأجنبي مع الكميات المطلوبة.

ويتخذ نظام سعر الصرف العائم أو المرن شكلين رئيسيين هما:[2]

أ. التعويم المدار أو المقيد:

قوم هذا النظام على أساس إعطاء قدرا كبيرا من المرونة لأسعار الصرف، وفي نفس الوقت تتدخل البنوك المركزية في أسعار الصرف بيعا وشراءا للعملات الأجنبية من تفادي التقلبات الحادة ي القيم

[1] نوري موسى شقيري وآخرون، **التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص165.

[2] نوفل بعلول، **أثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري (دراسة مقارنة مع مجموعة من الدول العربية)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، كلية العوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، (2017-2018)، ص27.

الخارجية لها، وخير مثال غلى ذلك النظام النقدي نظام بنك إسرائيل الذي يتبعه في سعر الصرف الشيكل، حيث أنه يعطي مرونة تامة لتغيير سعر الصرف لكن ضمن حدين معينين من قبل البنك المركزي، حيث لا تتدخل الحكومة أو السلطات المختصة إلا إذا تجاوز سعر الصرف إحدى هذين الحدين، وفي هذا النظام يتم تحديد مستوى عر الصرف المرغوب فيه ثم تحدد الحدود العليا والدنيا ويسمح البنك المركزي يتغير سعر الصرف داخل الحدين فقط، وعملت بهذا النظام الدول الأوروبية منذ عام 1979حتى انتقالها للعملة الأوروبية الموحدة عام 2001، وما تزال بعض الدول تعمل بهذا النظام الذي ظهر في أعقاب انهيار **بريتين وودز**، ويسمى ذلك النظام بالتعويم غير النظيف على حد التعبير الاقتصادي **سكلير**، وهو ما يعبر عن مدى استنكاره لتدخل الدولة في تعويم عملتها.[1]

ب. التعويم الحر:

يعرف أيضا بالتعويم المستقل، بحيث يتحدد فيه سعر الصرف في سوق العملات الأجنبي بقوى العرض والطلب ويكون تدخل البنك المركزي نادرا جدا وذلك بهدف الحد من التقلبات الزائدة عن الحاجة دون تحديد نسبة معينة،كما أنه وفقا لهذا النظام فإن السياسة النقدية تعمل دون اعتبار لتحركات أسعار الصرف.

غير أن معارضي نظام التعويم الحر يذهبون إلى القول بأن ميكانيزم السوق لا يضمن بشكل دائم تحديد سعر الصرف المناسب للعملة، فسعر الصرف الذي يحقق التوازن في سوق الصرف الأجنبي في أية لحظة معينة قد لا يكون هو نفس السعر الذي يؤدي إلى تحقيق التوازن في الأجل المتوسط. فإذا كان الأصل في تطبيق نظام سعر الصرف المرن هو ترك تغير سعر الصرف لقوى السوق دون تدخل من جانب السلطات النقدية والمالية، فإن الواقع العملي يثبت عكس ذلك فمن غير المعقول أن تترك الدولة مصير استقرارها الاقتصادي رهنا لتقلبات قوى العرض والطلب[2].

[1] زاهر عبد الحليم خيضر، مرجع سبق ذكره، ص32.

[2] بدراوي شهيناز، **تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الدول النامية–دراسة قياسية باستخدام بيانات بانل لعينة من 18 دولة نامية (1980–2012)–**، أطروحة دكتوراه تخصص مالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي يكر بلقايد، تلمسان، (2014-2015)، ص28.

لكن السؤال المطروح هنا " هل يتحدد سعر الصرف في ظل نظام سعر الصرف الحر فقط بقوة العرض والطلب الدولية أم هناك اعتبارات أخرى؟ ".

للإجابة على هذا التساؤل حاولت بعض النظريات الإجابة من خلال وضع بعض التفسيرات، وكان من أهم تلك التفسيرات التي عرضت لها كتابات الاقتصاد الدولي نظرية **جوستاف كاستيل**.ومضمون تلك النظرية أن سعر صرف العملة على المستوى الدولي يتحدد بحسب القوة الشرائية للعملات المختلفة كل داخل بلادها أي وقفا للعلاقة بين الأسعار السائدة في البلاد المختلفة. ومثالا على ذلك لو كان كيلو التفاح يشترى داخل مصر بجنيه ونفس الكيلو يشترى بدينارين، فإن معنى ذلك أن جنيها مصريا يعادل دينارين، نفس السلعة حددت قيمة العملتين وبالتالي يمكن استخدام ذلك المعدل على المستوى الدولي.[1]

1. مزايا وعيوب نظام سعر الصرف المرن:

تتمثل فيمايلي:[2]

1.1.المزايا:

– الاستئصال الذاتي للاختلال في ميزان المدفوعات دون الحاجة في التدخل في ذلك، إذ أن التوازن يعود إلى ميزان المدفوعات بواسطة التحرك في سعر الصرف أي عن طريق آلية السوق؛

– تقليل الحاجة إلى الاحتياطات الأجنبية لدى السلطات النقدية ونظريا يمكن القول إنه لا حاجة نهائيا لها، وبذلك يمكن استخدام هذه الاحتياجات بفاعلية في ميادين أخرى؛

– إتاحة نوع من الاستقرار على مستوى الصرف حيث يكون سعر تعادل العملة معروف بشكل مسبق لارتباطه بعملة أو جملة من العملات؛

– تشجيع التطور المنتظم للتجارة الخارجية وتجنبها الصدمات الناتجة عن أزمات العملة الدولية؛

[1]رضا عبد السلام، **العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2007، ص137-138.

[2]عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، مرجع سبق ذكره، ص92-93.

2.1.العيوب:

– يؤخذ على سعر الصرف المرن بأنه يزيد اللايقين في التجارة، وهذا لا يعد عائقا للمصدرين والمستوردين لأن بإمكانه وقاية أنفسهم وحمايتها من مخاطر الصرف المرن بتغطية المخاطر على معاملاتهم بالعقود المستقبلية، حيث أنهم يعرفون بذكائهم وخبرتهم اتجاه أسعار الصرف؛

– يعتقد أن الصرف المتقلب يؤثر على الاستثمار طويل الأجل ويمكن الرد على هذا بأن المستثمرين لا يمكن أن يضبطوا استثماراتهم، لأنهم حتى في ظل الصرف الثابت ليسو متأكدين لعشرة سنوات في الأكثر من ثبات السعر وبقائه على حاله دون تخفيض للعملات أو إعادة تقييم لها ولذلك فإن سعر الصرف المرن لا يمكن أن يرفض على أرضية الاستثمار طويل الأجل؛

– يمكن أن يساعد على استخدام السياسة النقدية باستقلالية فمثلا عدم قيام الحكومة بمنع انخفاض العملة يمكن أن يؤدي إلى سياسات مالية ونقدية تضخمية؛

ثالثا:أنظمة سعر الصرف الوسيطية.

هي عبارة عن مزيج بين النظامين القصويين (النظام الثابت والنظام المرن) فهي تأخذ الاستقرار من الأنظمة الثابتة واستقلالية السياسة النقدية من الأنظمة المرنة، أي أن البنك المركزي يمكنه التدخل لتحديد تحركات أسعار الصرف بشكل مسبق وذلك للحد من تقلبات هذه الأسعار. ومن مؤيدي هذا النظام الاقتصادي(Krugman(1992، Reinhart(1998)،Williamson(2000)، بحيث يرون بأن نظام الصرف الوسيط يعتبر أحسن من نظام سعر الصرف الثابت أو نظام الصرف المرن وذلك لأنها بمثابة أنظمة صرف تعطي فرصا معتبرة لاقتصاد البلد من أجل مواجهة الصدمات الخارجية والتي تضم عناصر ثابتة وعناصر مرنة.

كما يهدف النظام الوسيط إلى الحفاظ على تغيرات أسعار الصرف عند حدود مقبولة يتم تصميمها لتفادي التقلبات الحادة في أسعار الصرف بدلا من مواجهة قوى السوق، بالإضافة إلى أنه أصبح من أكثر الأنظمة شيوعا خصوصا في سنوات التسعينات لأنه يسمح بتحسين وتهيئة المناخ المالي والاقتصادي للتخفيف من ظروف وحالات عدم التأكد. وعليه فإن الصعوبة التي يمكن أن تواجه هذه الأنظمة

الوسيطية هي ضرورة إمكانية التنبؤ بتغيرات الأسعار، مما يؤثر تأثيرا سلبيا على تحركات السعر في المستقبل من خلال إدارة أسعار الصرف سواء على المدى القصير أو على المدى الطويل[1].

وتأخذ أنظمة الصرف ثلاثة أشكال كمايلي:[2]

1. **الأنظمة التعاونية:** تجتمع مجموعة من البنوك المركزية وتتفق على أسعار صرف ثنائية لعملائها ويتم اللجوء إلى السياسة النقدية المحلية لإجراء التعديلات المناسبة على سعر الصرف.
2. **سعر الصرف الزاحف:** حدد فيه سعر الصرف بالقيمة الحالية أو المتوقعة لفارق التضخم، أما بالنسبة للقيمة التعادلية للعملة فيمكن أنها تحدد بالنسبة لعملة واحدة أو سلة من العملات، كما تضع السلطات النقدية مجالا لتقلب العملة يمكن أن تتحرك فيه انخفاضا أو ارتفاعا.
3. **المناطق المستهدفة:** يستخدم هذا النظام من أجل الحد من تقلبات سعر الصرف، حيث تتدخل فيه السلطات عندما يصل سعر الصرف إلى هوامش معلن عنها من قبل، على أي من جانبي سعر التعادل المركزي ويمكن التمييز بين حالتين:

- **الحالة الأولى:** يمكن لسعر الصرف أن يتحرك بحرية داخل الهامش (قيم ما بعد الفاصلة) إلا أنه في ما إذا وصل هذا السعر حد أعلى أو أدنى من الهامش المعلن تتدخل السلطات النقدية فورا لإرجاعه إلى داخل الهوامش المعلن عنها من جديد.
- **الحالة الثانية:** يستلزم التدخل من قبل السلطة في حالة الهوامش الداخلية بحيث لا يمكن لسعر الصرف أن يصل إلى طرفي الهامش من جانبي سعر التعادل ومثال ذلك نظام النقد الأوروبي الذي يعمل في ظل هامش يتراوح بين حدي 21% و15% فإذا اقترب المعبر ووصل للحد فإن البنك المركزي يواجه اختيارات كما هو الحال بالنسبة لنظام الصرف الثابت.

[1] بدراوي شهيناز، مرجع سبق ذكره، ص22.

[2] جعفري عمار، **إشكالية اختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية–دراسة حالة نظام الصرف في الجزائر للفترة (1990–2010)**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، (2012-2013)، ص46.

المطلب الثاني:سياسة سعر الصرف.

سياسة سعر الصرف هي إحدى الاستراتيجيات العديدة التي تستخدمها السلطات النقدية حول العالم لإدارة الاقتصاد، والحفاظ على النمو وتقليل الاختلالات في ميزانيتها العمومية.

أن مختلف الدول تسعى إلى إتباع سياسات مختلفة من اجل تدعيم اقتصادها وتحقيق الاستقرار الاقتصادي فمن بين أهم تلك السياسات سياسة سعر الصرف التي تسعى لتحقيق أهداف مختلفة تصب في مصلحة الاقتصاد الوطني.

أولا: مفهوم سياسة سعر الصرف.

هي سياسة اقتصادية تظهر أهميتها في كثير من الاستخدامات والمجالات تلجأ لها الدول من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف، كتنمية الصناعة المحلية التشغيل، توزيع الدخل، تخصيص الموارد، محاربة التضخم، وتعد سياسة سعر الصرف من ضمن السياسات المتعددة التي تلجأ إليها السلطات النقدية ببلدان العالم بهدف ضبط وتسيير الاقتصاد ودعم نموه والحد من الخلل في توازناته[1].

ثانيا:أهداف سياسة سعر الصرف.

تسعى سياسة سعر الصرف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أبرزها مايلي:

1- مقاومة التضخم:

يؤدي تحسن سعر الصرف إلى انخفاض في مستوى التضخم المستورد وتحسن في مستوى تنافسية المؤسسات. ففي المدى القصير يكون لانخفاض تكاليف الاستيراد أثر ايجابي على انخفاض مستوى التضخم.وتتضاعف أرباح المؤسسات بما يمكنها ترشيد أداة الإنتاج في المدى المتوسط، وهكذا تحقق المؤسسات عوائد إنتاجية وتتمكن من إنتاج سلع ذات جودة عالية بما يعني تحسن تنافسينها [2].

تقوم هذه السياسة لغرض المحافظة على القوة الشرائية للعملة الوطنية بالتنسيق مع السياسة النقدية التي تهدف إلى تخفيض معدلات التضخم. ويطلق على هذه الظاهرة بالحلقة الفاضلة للعملة القوية، والشكل التالي يوضح ذلك

[1] بدراوي شهيناز، مرجع سبق ذكره، ص22.

[2] عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص131.

الشكل رقم (02): مقاومة التضخم بالاعتماد على سياسة سعر الصرف.

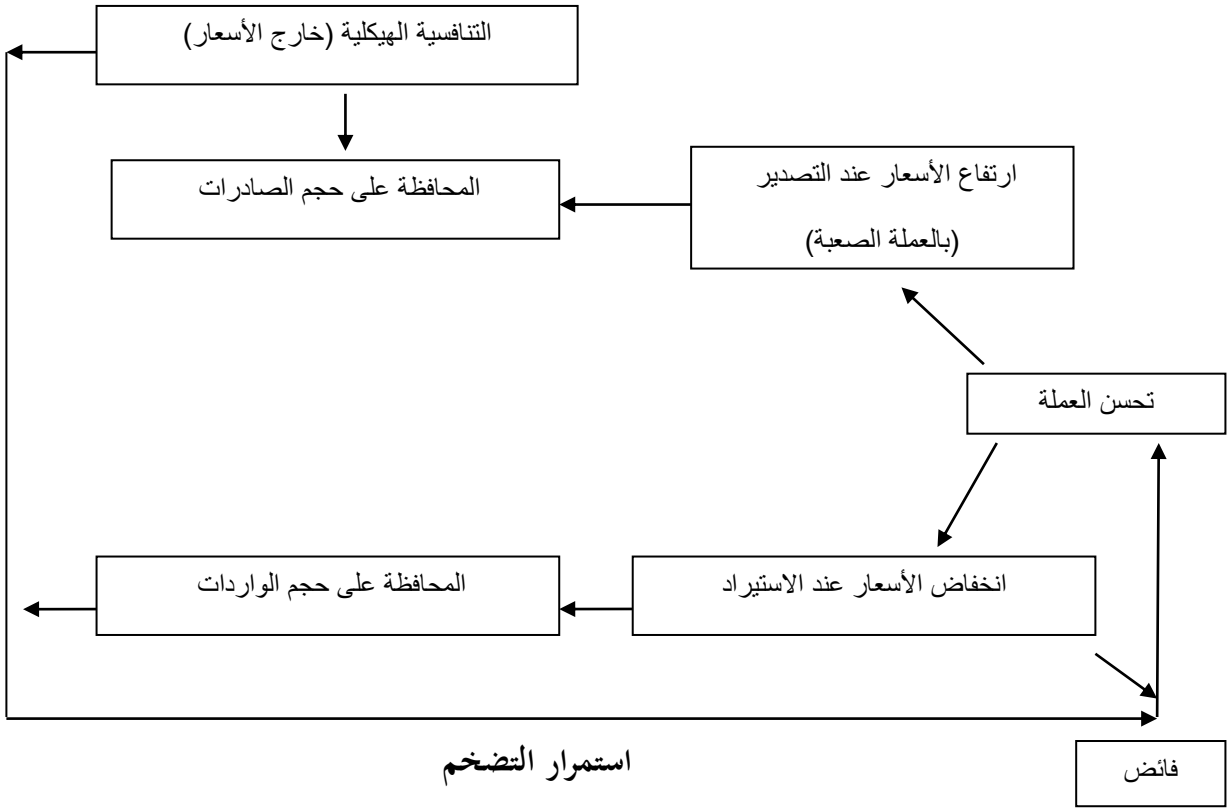

المصدر:عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص132.

نلاحظ من خلال الشكل رقم 2 انه عندما تتحسن العملة يؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار عند التصدير وهذا مايؤدي إلى الحفاظ على حجم الصادرات وبالتالي تزداد التنافسية، وفي نفس الوقت تنخفض أسعار الاستيراد وبالتالي تنخفض معدلات التضخم والعكس صحيح.

2- تخصيص الموارد:[1]

يؤدي سعر الصرف الحقيقي والذي يجعل الاقتصاد أكثر تنافسية إلى تحويل الموارد إلى قطاع السلع الدولية (الموجهة للتصدير) وهذا ما يعمل على توسعها بحيث يصبح عدد كبير من السلع قابلا للتصدير وبالتالي يقل عدد السلع التي يتم استيرادها ويزيد إتباع السلع التي يمكن تصديرها.

[1] بغداد بنين، **سياسات سعر الصرف في ظل الأزمات المالية (أزمة الأرجنتين نموذجا)**، مجلة الدراسات الاقتصادية والعالمية، العدد10، الجزء01، جامعة الوادي، الجزائر،2017، ص78.

3- توزيع الدخل:

يؤدي سعر الصرف دورا هاما في توزيع الدخل بين الفئات أو بين القطاعات المحلية، فعند ارتفاع القدرة التنافسية لقطاع التصدير التقليدي نتيجة انخفاض سعر الصرف الحقيقي فإن ذلك يجعله أكثر ربحية، ويعود الربح من هذا الوضع إلى أصحاب رؤوس الأموال في الوقت الذي تنخفض فيه القدرة الشرائية للعمال، وعند انخفاض القدرة التنافسية الناجمة عن انخفاض سعر الصرف الاسمين فإن ذلك ما يؤدي إلى ارتفاع القدرة الشرائية للأجور، في الوقت الذي تنخفض فيه ربحية الشركات العالمية في قطاع السلع الدولية فتقلص استثمارها.

4- تحقيق التنمية الاقتصادية:

يمكن للبنك المركزي اعتماد سياسة تخفيض سعر الصرف من أجل تشجيع الصناعات الوطنية، فقد قام البنك الفدرالي الألماني عام 1948 بتخفيض عام للعملة مما شجع الصادرات. وفي مرحلة ثانية قام باعتماد سياسة العملة القوية، كما اعتمدت السلطات النقدية اليابانية سياسة التخفيض لحماية السوق المحلي من المنافسة الخارجية وتشجيع الصادرات.

ثالثا: أهم سياسات سعر الصرف

1. سياسة تخفيض العملة:

تخفيض قيمة العملة هو أن تقرر الدولة تخفيض قيمة عملتها بالعملات الأجنبية، بحيث تصبح تساوي عددا أقل من ذي قبل من هذه العملات. ومعنى هذا إن التخفيض هو إجراء يخفض سعر صرف العملة، ويخفض قوتها الشرائية في الخارج[1]. ويكون ذلك بهدف إعادة التوازن في ميزان المدفوعات والتخفيض من الآثار المرتبطة أساسا بأهمية المبادلات الخارجية، وكذا الهيكل الاقتصادي للبلد المعني، فالدول التي تقوم بتغيير قيمة عملتها الوطنية يعني أنه أصبح بالمكان الحصول عليها بمقدار من العملة

[1] مجدي محمود شهاب، **الاقتصاد الدولي المعاصر**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007، ص258.

الأجنبية أقل من السابق وفي إطار اتفاقيات بريتين وودز فإن تغير وإعادة النظر في قيمة العملة كان يعتبر إجراءا عاديا لكنه استثنائي لا يمكن اتخاذه في حالة العجز الأساسي في المدفوعات[1].

2. أسباب تخفيض العملة:

الواقع أن التخفيض إجراء تقرره دولة ارتفعت فيها الأسعار ارتفاعا تضخميا. بحيث أصبحت تحدد لعملتها سعرين في سوق الصرف، سعرا مرتفعا حددته الدولة ولا يتم التعامل بمقتضاه في السوق(ثلاثة جنيهات ونصف لكل دولار) وسعر أخر منخفضا يتحد للعملة في سوق الصرف طبقا لعوامل العرض والطلب (أربع جنيهات لكل دولار). فإذا أصرت الدولة على تجاهل هذه الظاهرة، فإنها تؤدي إلى نتيجتين خطيرتين:[2]

النتيجة الأولى: هي أن يصاب الميزان التجاري للدولة يعجز نتيجة لقلة صادرات البلد التي تتم بالسعر الذي حددته الدولة نظرا لأنها تكلف التاجر الأجنبي (إذ يكون عليه أن يدفع في كل سلعة على أساس ثلاثة جنيهات ونصف لكل دولار واحد بدلا أن يدفع على أساس أربعة جنيهات لكل دولار واحد)، بينما تزيد واردات هذا البلد نتيجة لانخفاض الأسعار في الخارج (إذ يستطيع التاجر المحلي أن يحصل على السلعة الأجنبية المقومة دولار واحد بدفع ثلاثة جنيهات ونصف).

النتيجة الثانية: هي أن يمتنع استيراد رأس المال من الخارج، بينما يؤدي تدهور سعر العملة في سوق الصرف إلى هجرة رؤوس الأموال الموجودة في داخل البلد، وذلك خوفا على قيمتها من التدهور.

وفي سبيل أن تتلافى الدولة هاتين النتيجتين، يكون عليها أن توحد بين سعري الصرف الموجودين، بين السعر الذي تحدده رسميا والسعر الذي يتحدد فعليا. ويتم ذلك بأن تخفض الدولة السعر الذي حددته،كأن تخفضه إلى مستوى السعر الذي تحدد في السوق من تلقائه، فيصبح السعر الرسمي والسعر الفعلي مثلا هو دولارا لكل أربع جنيهات.

---

[1] عبد الرزاق بن زاوي، مرجع سبق ذكره، ص111.

[2] عادل احمد حشيش، **مجدي محمود شهاب، العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2005،ص241-242.

3. سياسة رفع لعملة:

إن عملية رفع سعر الصرف هي بطبيعتها مقابلة لعملية تخفيض هذا السعر، وتهدف أساسا إلى تخفيض الفائض التجاري، بعد رفع سعر النواتج المصدرة وتخفيض سعر النواتج المستوردة. أن فائض ميزان المدفوعات، المستمر لأمد طويل نسبيا، يمثل فعليا بالنسبة للدولة التي تسجله مساوئ عدة، نظرا لكونه يسبب تدفقا للسيولات التي تعتبر من ضمن العوامل التضخمية. إضافة إلى ما تقدم، فإن الخطورة تتفاقم عندما تقود المضاربة في أسواق الصرف إلى اجتناب رؤوس الأموال القصيرة الأجل نحو البلدان ذات العملات التي تقيم على أنها دون قيمتها الحقيقة بانتظار رفع تلك القيمة لاحقا.[1]

4. أسباب رفع العملة:

أهم الأسباب التي السلطات النقدية إلى رفع القيمة الخارجية لعملتها هي:[2]

- وجود فائض في ميزان المدفوعات؛
- لارتفاع في الأسعار العالمية لسلعة إستراتيجية؛
- تدعيم العملات الأجنبية الأخرى كما فعلت ألمانيا واليابان حينما رفعتا قيمة عملتيهما لدعم الدولار الأمريكي عندما امتنعت الولايات المتحدة الأمريكية تخفيض قيمة الدولار لأسباب تتعلق بسمعتها؛

إن سياسة رفع قيمة العملة لا تقوم بها سوى البلدان التي لها مواقع هامة في الأسواق الدولية وتمتلك احتياطات ضخمة من احتياطات العملات الأجنبية ولها قدرة تنافسية كبيرة.

---

[1] وسام ملاك، **الظواهر النقدية على المستوى الدولي**، دار المنهل اللبناني، لبنان، ط1، 2001، ص293.

[2] مدوري حادة، **النمذجة والتنبؤ بسلوك سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي والاورو–دراسة مقارنة–بين النماذج القياسية المعلمية والنماذج القياسية غير المعلمية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، (2020-2021)، ص16.

رابعا:سياسة الرقابة على الصرف.

يعتبر سعر السلع ذو أهمية بالغة من خلال تأثيره في الأسعار النسبية للسلع المحلية مقارنة بالسلع الجانبية، وبهذا يحظى برقابة جديرة من قبل الدول نتيجة للحروب والأزمات الاقتصادية خاصة بين الحربين.

1. مفهوم الرقابة على الصرف.

الرقابة على الصرف إجراء تتخذه الدولة بغرض أن ترفع سعر صرف عملتها في أسواق الصرف. ويتم ذلك بأن تقرر الدولة سعرا معينا لعملتها،ثم تضع نظاما كاملا لمراقبة هذا السعر حتى لا ينخفض.[1]

أو هو نظام بمقتضاه تحتكر الدولة التعامل في الصرف الأجنبي بيعا وشراء وهي التي تحدد سعر العملة الوطنية في مواجهة العملات الأجنبية الأخرى دون مراعاة لاعتبارات الطلب والعرض supply and Demand

وان ارتفاع وانخفاض سعر الصرف العملة الوطنية لا يتم إلا وفقا لقرارات السلطة العامة.[2]

2. أهداف الرقابة على الصرف.

لقد حاولت الكثير من الدول إتباع هذه السياسة طمعا للوصول إلى نتائج ايجابية في التنمية الاقتصادية:[3]

- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات وذلك عن طريق قيام الدولة بالحد من الواردات الغير ضرورية وتشجيع الصادرات ذات الأهمية الكبرى؛
- المحافظة على القيمة الخارجية للعملة الوطنية كون أن التغير الذي يحدث فيها ينعكس على حركة الصادرات والواردات وكذا رؤوس الأموال؛

[1]عادل احمد حشيش، مجدي محمود شهاب،مرجع سبق ذكره،ص243.

[2] رضا عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص126.

[3]سي محمد فايزة، **اختلال سعر الصرف الحقيقي– فعالية سعر الصرف الموازي–دراسة قياسية لحالة الجزائر (1974–2012)**، شهادة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد قياسي بنكي ومالي، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، (2014-2015)، ص17.

- حماية الصناعات المحلية الفنية من المنافسة الخارجية وكذا التشجيع على استيراد السلع الضرورية والحد من استيراد السلع الكمالية؛
- توجيه رؤوس الأموال الأجنبية إلى الميادين الاستثمارية التي تنسجم مع اتجاهات السياسة الاقتصادية للبلد، كما يساهم هذا في تنمية الاحتياطي من العملات الأجنبية ويساعد في التخفيف من عبء المديونية الخارجية؛
- لا تتخذ الدولة الرقابة على الصرف كأداة للتمييز في المعاملة بين مختلف الطوائف السلعية فقط ولكن حتى بين مختلف الدول على حسب الأولويات تختلف أشكال وأساليب الرقابة على الصرف باختلاف الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان المتبعة لهذه السياسة وتباين درجة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي إلا أن جميعها يسعى لتحقيق نفس النتيجة؛

3. أسباب اللجوء للرقابة على الصرف.

إن لجوء الدولة لرقابة على الصرف يكون للأسباب التالية:[1]

- التغلب على النقص الذي تعانيه الدولة في الأرصدة الأجنبية من عملات وذهب، والحد من الطلب عليها؛
- المحافظة على العملة فوق المستوى السائد وفوق ظروف العرض والطلب؛
- رفع الأسعار الداخلية، حتى تساعد على إنعاش بعض الصناعات الهامة، فالرقابة وسيلة على الصرف لمقابلة الكساد أو تشجيع الانتعاش؛
- ضمان الحصول على واردات معينة من الخارج، يتكون أغلبها من المواد الأولية مثلا؛
- مكافحة خروج رؤوس الأموال من الدولة إلى الخارج، سواء كان رأس المال مملوكا لأجانب أو مواطنين؛
- حماية الاقتصاد الوطني من الصدمات الخارجية؛
- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات؛

1بومدين وفاء، **اثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر(1990-2018)**، أطروحة دكتوراه(غير منشورة) في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد بنكي ومؤسسات مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الشريف مساعدية، سوق أهراس، (2020-2021)، ص84-85.

إن العمل بنظام الرقابة على الصرف يتطلب الشروط التالية:

- يبقى سعر صرف العملة المحلية مرتفعا؛
- يبقى سعر صرف العملة الأجنبية منخفضا بالقياس إلى العملة المحلية، الأمر الذي يحد من صادرات البلد المعني؛
- يبقى مستوى المعاملات الدولية منخفضا، ويعود ذلك في كمية الإيرادات بالعملة الأجنبية، وضرورة توزيع العملة على الواردات والمعاملات الأخرى؛

4.أثار الرقابة على الصرف(تقييم).[1]

سوف تتعرض لتقييم هذه السياسة من خلال السلبيات التي تتمتع بها:

- تقف الرقابة على الصرف عائقا في وجه نمو المبادلات التجارية من خلال فرض قيود على حركة التصدير والاستيراد مما يثبت التنمية الاقتصادية؛
- تعرقل حرية تنقلات رؤوس الأموال من وإلى الخارج مما يسبب تخوف المستثمرين من عدم إمكانية تحويل أرباحهم الشيء الذي يعيق جلب الاستثمارات الأجنبية؛
- تؤدي إلى التضخم المحلي والمغالاة في تقييم العملة الوطنية مما يساعد على ظهور سوق صرف موازية؛

قد تؤدي إلى تشويه حاد للحوافز الاقتصادية وفرض تكاليف على الاقتصاد من خلال إساءة توزيع الموارد الإنتاجية الاستهلاكية وبالإضافة إلى دعم السلع الأساسية من خلال نظام الصرف وليس من خلال إعانات الميزانية الأكثر وضوحا يؤدي إلى إخفاء التكاليف الأساسية وفي نفس الوقت يفرض تشوهات في جوانب أخرى من الاقتصاد؛

[1] سي محمد فايزة، مرجع سبق ذكره، ص19-20.

المطلب الثالث:النظريات المفسرة لسعر الصرف.

لقد تعددت وتنوعت النظريات المفسرة لسعر الصرف فهناك من تعمل على المدى القصير والبعض الأخر في المدى الطويل ومن أهم هذه النظريات نذكر مايلي:يعود الفضل في المعالجة الحديثة لهذه النظرية إلى غوستاف كاسل في أوائل العشرينيات من القرن العشرين.

أولا:نظرية تعادل أسعار الفائدة

إن تأثير أسعار الفائدة لا يقل أهمية عن تأثير التضخم فبافتراض وجود عمليتين توضح هذه النظرية أنه في وضعية التوازن يتساوى فارق الصرف بين سعر الصرف الفوري للوحدة من النقد الأجنبي مقابل النقد الوطني وسعر الصرف لأجل المحتسب بالنسبة لسعر الصرف الفوري بين العملتين.

فحسب هذه النظرية تؤثر معدلات الفائدة السائدة في دولتين بعد فترة معينة على سعر الصرف نقدا لعملتي هاتين الدولتين بعد تلك الفترة، وكقاعدة عامة تنخفض قيمة عملة بلد معين مقابل عملة بلد أخر بعد مدة معينة، إذا كان معدل الفائدة بعد تلك الفترة السائدة في ذلك البلد اكبر من معدل الفائدة بعد نفس الفترة السائدة في البلد الأخر، والعكس صحيح معناه تتجه المراكز المالية المتميزة بأسعار فائدة الأكثر ارتفاعا. إن نظرية سعر الفائدة تتفرع عنها نظرية أسعار الفائدة المغطاة والغير مغطاة ونبينها فيمايلي:[1]

1. نظرية أسعار الفائدة المغطاة:

عند امتلاك مردودات الأصول المالية من قبل المستثمرين وذلك بالعملة الأجنبية يكون لهم خطر تغيير سعر الصرف، وبهذا يلجأ هؤلاء إلى أسواق الصرف الحالية من أجل التغطية من هذا الخطر حيث تؤدي عمليات التحكيم هذه إلى تحديد توازن معرف بتبادل معدلات الفائدة المغطاة.

طبيعة التحكيم:ولفهم معنى التحكيم في هذه الحالة نقوم بتقديم مثال:

[1]زيان بغداد، **تغيرات سعر صرف اليورو والدولار وأثرها على المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص مالية دولية،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مدرسة الدكتوراه، جامعة وهران،(2012-2013)، ص42-40.

- مجموعة من المستثمرين مقيمين في أوروبا يريدون استثمار أموالهم وذلك بمبلغ مالي قدره y أورو في سندات أوروبية أو أمريكية مقومة باليورو أو الدولار على التوالي، وفي اعتقادهم انه من وراء شراء هذه الأصول الأوروبية انه سيكون لهم سعر فائدة مقداره (i) مما سيحصلون من سنة من ذلك على رأس مال قدره (y+i)أورو. وفي حالة ما إذا أراد هؤلاء المستثمرين شراء أو امتلاك الأصول الأمريكية عوض السندات الأوروبية فعليهم في هذه الحالة تحويل المبلغ Y/E في الأصول الأمريكية والتي تمنحهم سعر فائدة i حيث يريد هؤلاء المستثمرين الحصول في الأخير بعد نهاية المدة على رأس المال قدره Y(1+i)/E دولار. ومن وراء كل هذه الأمثلة نستنتج أن كل المستثمرين لا يعرفون إذا ما يفترض تحويلهم لعملة الدولار مقابل اليورو لخطر سعر الصرف في حالة تغيير غير منتظم في سعر الصرف ومن أجل التغطية ضد هذا الخط بإمكان المستثمرين الرجوع إلى سوق الصرف الأجل.

2. نظرية أسعار الفائدة الغير مغطاة:

تقوم هذه النظرية على أساس التوقع دون القيام بعملية التغطية في الأسواق الآجلة حيث يتاح للمضارب استثمار أمواله في العملة ذات الأكثر مرد ودية أخذا في الاعتبار سعر الصرف المتوقع في الفترة (E+1.على سبيل المثال السابق إن المقيمين بأوروبا يريدون توظيف مبلغ مالي قدره y يورو لمدة سنة على شكل أصول مالية أوروبية أو توظيف نفس المبلغ بالعملة الأمريكية والذي هو Y/E على شكل سندات أمريكية بنفس ميزان السندات الأوروبية فهم يتطلعون للحصول على رأس مال قدره y(1+i) يورو في نهاية المدة أو تحصيل مبلغ قدره Y(1+i)Ea/E مع الأخذ بالاعتبار سعر الصرف المتوقع Ea عند استحقاق السندات الأمريكية.

ثانيا:نظرية كفاءة السوق.

الأسواق الكفؤة تسهل المهمة للمتعاملين بالأسواق المالية من خلال توفير المعلومات الكاملة للقيام بالتقدير المستقبلي للأسعار، سواءا تعلق الأمر بالمعلومات الاقتصادية الحالية أو الماضية مثل إعلان عجز أو فائض ميزان المدفوعات، العجز الموازي، معدل التضخم[1].وفي هذه الحالة يتم تحديد سعر الصرف المتوقع من خلال توافر العقلانية لدى الأعوان المتعاملين وان في السوق الكفء:

[1]عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص122-123.

- كل المعلومات الجديدة تجد تأثيرها الآني على أسعار الصرف الآنية والآجلة؛
- تكاليف المعاملات ضعيفة؛
- تغيرات أسعار الصرف عشوائية؛

وهذا يؤدي إلى النتائج التالية:[1]

- لا يمكن لآي مضارب أن يحقق باستمرار مكاسب؛
- التسعيرة الآجلة يمكن اعتبارها كمؤشر من دون موازنة على السعر الآني ويكون سعر الصرف المتوقع في ظل سوق الصرف ذو كفاءة مسار لسعر الصرف الآجل بالنسبة لنفس فترة الاستحقاق وتظهر بموجب ذلك عملية التحكيم بفائدة التي يعبر عنها رياضيا كمايلي:

$$\frac{\mathbf{e^a_{i+1-e_t}}}{\mathbf{e_t}} = \frac{\mathbf{e_{a-e_I}}}{\mathbf{e_I}} = \mathbf{I} - \boldsymbol{i}^*$$

حيث أن:

$\mathbf{e^a_{t+1}}$سعر الصرف المتوقع عند $\mathbf{t}$بالنسبة ل$\mathbf{t+1}$،$\mathbf{e_a}$سعر الصرف الأجل.

$\mathbf{I}$سعر الفائدة المحلي،$\boldsymbol{i}^*$سعر الفائدة الأجنبي.

وفي حالة كفاءة السوق$\boldsymbol{e^a = e^a_{t+1}}$

إلا أن هناك جدالا قائما اليوم بخصوص ما إذا كانت أسواق الصرف المحلية كفء نسبيا وهذا ما أدى إلى القيام بعدة اختبارات لإثبات ذلك اظهر بعضها كفاءة السوق في حين أن البعض الأخر يؤكد عدم كفاءة سوق الصرف نسبيا في الوقت الذي يعتقد فيه الممارسون أن هناك عدم كفاءة نسبية في أسواق الصرف.

ثالثا:نظرية مستوى الإنتاجية.

تشير هذه النظرية إلى ضرورة تقويم العملة المحلية بالشكل الذي يناسب مستوى الإنتاجية الاقتصادية الوطنية في قطاعاته المختلفة، وإلا انعدم أو اختل التوازن الاقتصادي المنشود. ففي حالة انخفاض مستوى

[1] بغداد زيان، مرجع سبق ذكره، ص44-45.

الإنتاجية مع تحديد سعر صرف العملة المحلية بقيمة مبالغ فيها فينشأ عن ذلك ارتفاع الأسعار المحلية لانخفاض الإنتاج وانخفاض الصادرات بسبب ارتفاع قيمة العملة، هذا إلى جانب زيادة طلب المواطنين على السلع الأجنبية مما يؤدي في نهاية الأمر إلى حدوث أو تفاقم العجز في ميزان المدفوعات وهي الوضعية التي عرفتها ألمانيا سنة 1924. أما في حالة قوة الاقتصاد الوطني والعملة أقل من قيمتها الحقيقية فهذا من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع في أسعار السلع والخدمات وحدوث التضخم كنتيجة لارتفاع الطلب الأجنبي على هذه الأخيرة، وهي الوضعية التي عرفتها الهند بعد الحرب العالمية الثانية أين ارتفعت كفاءتها الإنتاجية مع تثبيت الروبية على أساس الجنيه الإسترليني.[1]

رابعا:نظرية الأرصدة.

يرى أصحاب هذه النظرية أن القيمة الخارجية للعملة تتحدد على أساس ما يطرأ على أرصدة موازين المدفوعات من تغيير وليس على أساس كمية النقود وسرعة تداولها، فإذا فرض وكان الرصيد موجبا فهذا يعني زيادة الطلب على العملة الوطنية مما يؤدي إلى ارتفاع قيمتها الخارجية. أما إذا كان ميزان غير موافق فهذا يدل على زيادة العرض من العملة الوطنية وعلى انخفاض قيمتها الخارجية.

لقد أثبت بعض الاقتصاديين الألمان أمثال Diehl صحة هذه النظرية خلال الحرب العالمية الأولى. فالأسعار الخارجية للمارك الألماني حين ذاك لم تتأثر بالرغم من الزيادة الكبيرة في كمية النقود وسرعة تداولها وارتفاع الأسعار. ويرجع السبب في ذلك إلى أن الميزان الحسابي كان متعادلا فلم يسمح لألمانيا بزيادة واردتها عن صادراتها أي لم يكن هناك أي رصيد مدين أو دائن يؤثر على قيمة العملة الخارجية. وهناك استثناء لهذه النظرية كما في حالة ما إذا كان الميزان الحسابي غير موافق ولكن قبل الدائنون تأجيل الحصول على حقوقهم، فسعر الصرف في هذه الحالة لن يتأثر[2].

[1] مدحت محمود العقاد، محمد عبد العزيز عجيمة، **النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1999، ص337.

[2] محمد عبد العزيز عجيمة، **الاقتصاد الدولي دراسة نظرية وتطبيقية**، الإسكندرية، 2000، ص73.

خامسا:نظرية تعادل القدرة الشرائية[1]

تنطلق الفكرة الأساسية لهذه النظرية من كون أن القيمة التوازنية للعملة في المدى الطويل تتحدد بالنسبة بين الأسعار المحلية والأسعار الخارجية، بمعنى أن سعر صرف عملة ما يتحدد على أساس ما يمكن أن تشتريه هذه العملة في الداخل والخارج. ومن هنا فإن تكلفة شراء سلع ما على سبيل المثال في الولايات المتحدة الأمريكية لابد أن تكون مساوية لتكلفة شرائها في بريطانيا وهذا يعني انه إذا كانت دولة D تعرف معدل تضخم أعلى من ذلك السائد في الدولة E، فإن الدولة D تسعى إلى رفع وارداتها من منتجات الدولة E لأن الأسعار هناك تكون أقل ارتفاعا، وفي نفس الوقت تنخفض صادرات الدولة D لأن أسعار منتجاتها تكون أكثر ارتفاعا. ومن نتيجة ذلك ظهور عجز تجاري للدولة D وهذا ما يؤدي إلى اتجاه الدولة D إلى تخفيض عملتها من مقارنة بعملة الدولة E وتحقيق قيمة تعادل جديدة.

وعليه فان:

ولقد تم اختيار هذه النظرية فتبين أنها ذات دلالة في المدى الطويل أكثر منها في المدى القصير.كما أن العملات القليلة الأهمية في حركة رؤوس الأموال الدولية أقل استجابة لنظرية تعادل لقدرة الشرائية.

إلا أن هذه النظرية تطرح بعض القضايا العالقة منها:

- اختلافات أساليب قياس التضخم حسب نوع الأسعار المعتبرة: أسعار الاستهلاك، أسعار الإنتاج، أسعار الصادرات، والواردات...الخ؛
- طول مدة تصحيح أسعار الصرف بالنسبة للأسعار غير محددة بالدقة، ونفس الأمر بالنسبة لسنة الأساس؛
- هنالك عناصر أخرى من غير الأسعار تؤثر على الميزان التجاري وميزان المدفوعات خاصة مرونة الطلب بالنسبة للدخل وبالنسبة للأسعار. وكذلك مرونة الصادرات والواردات بالنسبة لنفس المتغيرين؛
- إن نظرية تعادل القوة الشرائية لا تتعلق إلا بميزان العمليات الجارية وليس بكامل ميزان المدفوعات.

[1]عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص118-119.

- تعتقد هذه النظرية انه يمكننا تقدير معدل التضخم في كل البلدان بغض النظر عن تطور الأنظمة الإحصائية والإعلامية؛
- تتوفر السلطات الاقتصادية على وسائل أخرى يمكن بواسطتها التأثير على عجز ميزان المدفوعات؛
- وجود بعض السلع والخدمات التي لا تدخل ضمن نطاق التجارة الدولية لعدة اعتبارات، ومن ثم لا توجد وسيلة لإقامة تعادل القوة الشرائية فيما بين أسعارها؛
- هنالك عوامل أخرى مؤثرة على تحديد أسعار الصرف مثل تغير أذواق المستهلكين وظهور المنتجات البديلة؛
- هنالك مشكل في تمييز المتغير التابع من المتغير المستقل، ذلك النظرية تفترض مستوى الأسعار هو المتغير المستقل وأن سعر الصرف هو المتغير التابع. إلا أنه يمكن أن نلاحظ بأن التغيرات في أسعار الصرف تؤدي إلى إحداث تغيرات في مستوى الأسعار؛
- إلا أنه بالرغم من ذلك فإن حساب أسعار الصرف الاسمية الفعلية لعملة ما في مختلف الفترات، اعتبارا لكون الدول تقوم بالمعاملات الدولية مع شركاء عديدين يمكن الدولة من تقدير ما إذا كانت عملتها مقيمة بشكل أعلى أو أقل بالنظر إلى تعادل القدرة الشرائية؛

خاتمة الفصل:

نلخص مما سبق أن سعر الصرف يمثل أداة ربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات، وتلعب سياسة سعر الصرف دورا كبيرا في مختلف النظم الاقتصادية، ومنه نجد أن سياسة سعر الصرف قد شهدت تطورات جوهرية أين أصبحت من بين الأدوات الهامة للدولة لتوجيه الإنتاج والإشراف على النشاط الاقتصادي وتفادي مراحل الكساد والرواج التي تعصف به بين الحين والآخر.

كما أن نظام الصرف عرف عدة محطات في تطوره في قاعدة الذهب إلى نظام صرف أكثر مرونة، الذي اتجهت معظم البلدان إلى تبنيه، والتخلي عن الرقابة على الصرف والتثبيت، وقوة سعر صرف عملة بلد ما هي انعكاس لقوة اقتصاده وارتفاع صادراته، وحاولت الكثير من النظريات تفسير الاختلاف في أسعار الصرف بين البلدان وكل منها لها فرضيات ومنطلقات ونتائج تختلف عن الأخرى.

وأخيرا إن سياسة سعر الصرف كانت ولا تزال محطة أنظار المهتمين بالحياة الاقتصادية كونها وسيلة هامة للتأثير على تخصيص الموارد بين القطاعات الاقتصادية وعلى ربحية الصناعات التصديرية وتكلفة الموارد المستوردة وبالتالي على التضخم والعمالة، وتستخدم الدول هذه السياسة للتحكم وتوجيه مختلف قطاعات اقتصادية بهدف تحقيق التوازن على المستوى الداخلي والخارجي ومن ثم التوازن الاقتصادي العام.

الفصـل الثـاني

مقدمة الفصل:

تعتبر التغيرات في أسعار صرف العملات ذات نتائج بعيدة الأثر على التكاليف والأسعار النسبية وعلى الاستثمارات وتنافسية المؤسسات، وكذا الأرصدة والاحتياطات الدولية وحركة عوامل الإنتاج داخل الدولة وخارجها وعلى ميزان المدفوعات ومعدلات التضخم، لهذا كله سعى الكثير من الاقتصاديين إلى معرفة أسس تحديد أسعار الصرف لعملة بعملات أخرى مبرزين بذلك عدة نظريات وأفكار تفسر سعر الصرف.

وقد بقي تثبيت سعر الصرف حتى نهاية الستينات جد محدود في الأسواق الدولية لرؤوس الأموال، وبالتالي فإن النظريات التي تخص سعر الصرف ترتكز على توازن ميزان الحسابات الجارية حيث برزت إلى الأفق نظرية شهيرة عرفت بنظرية تعادل القوى الشرائية ترتكز أساسا على الميزان الجاري. حيث تستعمل هذه النظرية لتحديد سعر الصرف من جهة ولإجراء المقارنات الدولية (مقارنة المستويات المعيشية).كما أن هذه النظرية تقوم أساسا على فكرة أن سعر التعادل بين عملتين يتحقق عند تعادل القوة الشرائية لعملة كل دولة في سوقها الداخلية مع قوتها الشرائية في سوق الدول الأخرى، وذلك بعد تحويلها إلى عملة هذه الأخيرة وفقا لسعر الصرف الذي يحقق التعادل لتوضيح ذلك قمنا تفصيل هذا الفصل إلى مايلي:

المبحث الأول:حيث تناولنا في هذا المبحث ماهية نظرية تعادل القدرة الشرائية.

أما بالنسبة **للمبحث الثاني**: فقد تطرقنا إلى فرضيات واستخدامات نظرية تعادل القدرة الشرائية وأهم الانتقادات التي تعرضت لها.

وأخيرا **المبحث الثالث**:تطرقنا إلى تطور نظرية تعادل القدرة الشرائية.

المبحث الأول:ماهية نظرية تعادل القدرة الشرائية.

تعتبر نظرية تعادل القوى الشرائية من أهم النظريات المحددة لسعر الصرف، حيث تقوم بتفسير هذا الأخير من خلال تأثير الحساب الجاري والذي ينعكس في فوارق التضخم المحلي والأجنبي. وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا المبحث من خلال إبراز مفهمومها، ثم عرض الصيغ الأساسية لها.

المطلب الأول:التطور التاريخي لنظرية تعادل القدرة الشرائية.

هناك العديد من النظريات الاقتصادية التي تسعى إلى تفسير كيفية تحديد سعر صرف للعملة، وكذا اختلافات أسعار الصرف بين الدول، ومن أهم هذه النظريات نجد نظرية تعادل القوة الشرائية.

أولا:نشأة نظرية تعادل القدرة الشرائية.

تعود بداية نظرية تعادل القوة الشرائية إلى علماء مدرسة سالامانكا (Salamanca) في اسبانيا في القرن السادس عشر وإلى كتابات جيرارد (Gerrard de Malynes) التي ظهرت في عام 1601في انجلترا. وخلال القرن التاسع عشر الاقتصاديون الكلاسيك ريكاردو (Ricardo)،ميل(Mill)،جوشين (Goschen) ومارشال (Marshall) قاموا بتأييد وتطوير أراء حول نظرية تعادل القوة الشرائية.[1]

ظهرت نظرية تعادل القوة الشرائية إلى حيز الوجود خلال الحرب العالمية الأولى والفترة التي تلتها عندما أثير التساؤل عن كيفية إعادة تحديد سعر التعادل بين عملات الدول التي هجرت قاعدة الذهب خلال فترة الحرب الأمر الذي أدى لحدوث اضطرابات شديدة في أسعار الصرف[2]،وتعود هذه النظرية إلى الاقتصادي السويدي (كوستاف كاسل) عندما أصدر كتابه بعنوان **"النقود و أسعار الصرف الأجنبية"** بعد عام **1914**، ويرى كاسل أن سعر أي عملة يتحدد وفقا للقوة الشرائية لهذه العملة في السوق المحلية مقارنة بقوتها الشرائية الحقيقية[3].تعتبر هذه أولى المحاولات للإجابة على التساؤل المتعلق بدراسة العوامل المحددة لتغيرات سعر الصرف، إذ حاول هذا الاقتصادي في هذه النظرية أن يحدد العلاقة بين مستويات الأسعار النسبية بين البلاد المختلفة. وبالفعل قد اثبت أن سعر الصرف ينخفض بنفس النسبة

[1] بومدين وفاء،مرجع سبق ذكره، ص50.
[2] زاهر عبد الحليم، مرجع سبق ذكره، ص33.
[3] سمير فخري نعمة، مرجع سبق ذكره، ص20.

التي يرتفع بها مستوى الأسعار،حيث إذا تضاعفت الأسعار في بريطانيا في حين أن الأسعار الأجنبية تبقى ثابتة، فإن قيمة الجنيه الإسترليني ستقسم على اثنان مقارنة بقيمته الابتدائية.

تؤسس هذه النظرية علاقة الفرق قي معدل التضخم بين لبلدين والتطور الخاص بأسعار عملاتها فيسوق الصرف. فهي تؤكد أن سعر الصرف يتطور تبعا للتغيرات الحاصلة في القوة الشرائية الخاص بالعملتين.

إذا انخفضت القوة الشرائية للدولار مقارنة بالاورو (أي معدل التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية أكبر معدل تضخم في أوروبا)، فإن قيمة الدولار مقابل قيمة الاورو في سوق الصرف ستصحح (تتعدل) عاجلا أم أجلا من أجل أن تصبح القوة الشرائية لكلا العملتين هي نفسها. نظريا هذا التصحيح يساوي الفرق في معدلات التضخم. وبالنسبة لنظرية تعادل القوة الشرائية، فان الفرق بين معدلات التضخم لبلدين اثنين هو الذي يفسر تطور سعر الصرف.

إضافة إلى هذا، تعتبر نظرية تعادل القوة الشرائية كشرط توازن في سوق السلع التي يتم الاتجار فيها، وتمثل جزء من تكوين الكثير من نماذج تحديد سعر الصرف المعتمدة على متغيرات الاقتصاد الكلي. وتعتبر كذلك كعلاقة "تحكيم بين السلع"،فهي تطرح نظرة من الميكانيزمات الاقتصادية والتي تعتمد على علاقات التحكيم بين السلع المعروضة في مختلف الدول. هذه النظرة تتلخص في قانون السعر الواحد. [1]

ثانيا: مفهوم نظرية تعادل القدرة الشرائية.

تبين نظرية تعادل القوة الشرائية بان توازن أسعار الصرف بين دولتين سينتج من تشابه مبيعات البضائع بأسعار متشابهة، وبمفهوم أوضح فان هذه النظرية تقول بان سعر صرف التوازن بين عملتي دولتين إنما يعكس التغيرات النسبية في المستوى العام للأسعار في كل من هاتين الدولتين، فإذا أمكن شراء كمية معينة من السلع من دولة ما بوحدة نقدية واحدة وان نفس الكمية من السلع تشتري من

[1] صحراوي سعيد، **محددات سعر الصرف: دراسة قياسية لنظرية تعادل القوة الشرائية والنموذج النقدي في الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، (2009-2010)، ص62.

دولة أخرى بوحدتين نقديتين فإنه وفقا لتعادل القوة الشرائية فإن سعر صرف التوازن بين عملتي الدولتين هو وحدتان نقديتان لكل واحدة [1].

ونظرية تعادل القوة الشرائية هي نظرية اقتصادية تسمح مباشرة بتقديم القيم التوازنية لأسعار الصرف في المدى الطويل، أي أنها ذات دلالة في المدى الطويل أكثر منها في المدى القصير.كما أن العملات قليلة الأهمية في حركة رؤوس الأموال الدولية اقل استجابة لنظرية تعادل القوة الشرائية.[2]

والصياغة الرياضية لنظرية تعادل القوة الشرائية كالأتي:

$$\frac{IP_d}{IP_t} = \frac{C_{t1}}{C_{t0}}$$

حيث أن:

IP_dالرقم القياسي للأسعار في الدولة المحلية.

IP_tالرقم القياسي للأسعار في الدولة الأجنبية.

C_{t1}سعر الصرف الأجنبي الجديد في الفترة$\mathbf{t_1}$

C_{t0}سعر الصرف الأجنبي القديم في الفترة$\mathbf{t_0}$

وكمثال تطبيق على النظرية نفرض إن سعر صرف الدينار الأردني بالنسبة للدولار الأمريكي الدينار=1.4دولار، وبعد مرور فترة زمنية ارتفعت الأسعار في الأردن بنسبة 12%، في حين لم ترتفع الأسعار في الولايات المتحدة إلا بمقدار 2% لذا فان سعر صرف الدينار الجديد$\mathbf{C_{t1}}$هو:

$$\frac{112}{102} = \frac{\mathbf{C_{t1}}}{1,4}$$

$$112\times 1,4 = 102\mathbf{C_{t1}}$$

[1]صالح طاهر الزرقان، **العوامل المالية والاقتصادية المؤثرة في عوائد الأسهم –النظرية والتطبيق**، دار جليس الزمان، عمان، الأردن، 2009، ص60.

[2]بلهوشات مريم، لونيس عائشة، **اختبار نظرية تعادل القوة الشرائية في تحديد سعر الصرف دراسة قياسية حالة الجزائر(2016/01/01–2009/01/01)**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومؤسسات مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، (2015–2016)، ص47.

$$C_{t1} = 1.5372$$

ويمكن التعبير عن تغيرات الأسعار بمعدلات التضخم، فارتفاع الأسعار لا يعدو كونه ارتفاع في التضخم ويمكن التعبير عنه بالمعادلة التالية:

$$C_{t1} = \frac{IP_d}{IP_t} \times C_{t0}$$

وكما لاحظنا فان نظرية تعادل القوة الشرائية تحاول تفسير العلاقات بين معدل تغير سعر الصرف ومعدل تغير مؤشر تغير الأسعار بين الدول الشركاء في المبادلات التجارية.[1]

المطلب الثاني:قانون السعر الواحد وعلاقته بنظرية تعادل القدرة الشرائية.

أولا: قانون السعر الواحد The Law of one Price

ينص هذا القانون على أنه في السوق التنافسية وبإهمال الحواجز الجمركية وتكاليف النقل الأخرى فإن السلع والخدمات المتجانسة التي يتم الاتجار سيكون لها سعر واحد في أي دولة.

وتكتب صيغة قانون السعر الواحد على الشكل التالي:[2]

$$i = 1, 2, 3, \ldots\ldots, N \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (01) P_{i,t} = E_t P^*_{i,t}$$

مثال:[3]

إذا كانت السيارة تكلف 15000 £ باوند في المملكة المتحدة وان نموذجا مطابقا لتلك السيارة يكلف 30000 دولار في الولايات المتحدة فعندها وطبقا لقانون السعر الواحد فان سعر الصرف يجب أن يكون 30000$/15000 £ والذي يكون 1$/ 0.5£. ولنقل بان سعر الصرف كان أعلى من ذلك مثلا 1$/ 0.6 £ فحينها فان ذلك سوف يجعل المقيم الأمريكي يشتري السيارة المملكة المتحدة بسبب انه وبمبلغ 25000$ فانه سوف يحصل على 15000£ باوند والتي سوف يستخدمها لشراء السيارة في الولايات المتحدة وبالتالي سوف يدخر 5000$ مقارنة بعملية الشراء في

[1] زاهر عبد الحليم،مرجع سبق ذكره،ص34.

[2] بوعلي هشام، **سعر الصرف وأثره عل النمو الاقتصادي دراسة حالة MENA**، أطروحة دكتوراه، تخصص تحليل اقتصادي،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، (2018-2019)،ص83.

[3] محمد علي إبراهيم العامري، الإدارة المالية الدولية، دار وائل للنشر، الأردن، 2013، ط1، ص166-167.

الولايات المتحدة. وطيقا لقانون السعر الواحد فان المقيمين الأمريكيين سوف يستغلون إمكانية المراجحة هذه وسوف يبدءون بشراء الباوند وبيع الدولار الأمريكي.إن مثل هذه العملية سوف تستمر حتى ترتفع قيمة الباوند إلى 1$/ 0.5 باوند وفي هذه الحالة فان فرص ربح المراجحة سوف تزول. وعلى العكس فإذا كان سعر الصرف هو 1$/0.4 فعندها فإن السيارة البريطانية سوف تكلف المقيم الأمريكي 15000/0.4 والتي تساوي 37500$ في حين أن السيارة الأمريكية سوف تكلف المواطن البريطاني 30000£× 0.4£ وتساوي 12000£ وأن الباوند سوف ترتفع قيمته. وهكذا فان المقيمين البريطانيين سوف يشترون السيارات الأمريكية (أي سوف يدخرون مبلغ 3000 £) بحيث إن الباوند سوف تنخفض قيمته في سوق الصرف الأجنبي إلى قيمته الخاصة PPP بمقدار 1$/0.50£.

يجادل مؤيدي ppp بأن سعر الصرف يجب أن يتعدل لضمان قانون السعر الواحد والذي ينطبق على السلع المنفردة سوف ينطبق أيضا دوليا على المجموعات المتطابقة من السلع.

ثانيا: العلاقة ما بين نظرية تعادل القدرة الشرائية(PPA) وقانون السعر الواحد.[1]

حسب نظرية تعادل القوة الشرائية، فإن سعر الصرف بين عملتين يتصحح من أجل تعويض التغيرات في مستويات الأسعار داخل الاقتصاديين.أي أن نظريةPPA تطبيق لقانون السعر الواحد على المستوى العام للأسعار بالأحرى على مستوى سعر سلعة خاصة واحدة. نفرض أن سعر الفولاذ الياباني بالبيان ارتفع ب 10% (أي من 10000 إلى 11000 يان)، في حين أن سعر الفولاذ الأوروبي بالاورو لم يتغير (100 أورو) استنادا إلى قانون السعر الواحد يجب على سعر الصرف أن يرتفع إلى 100 يان للاورو، أي تحسن قيمة الاورو ب 10%تطبيق قانون السعر الواحد على مستوى الأسعار في كلا البلدين يؤدي إلى نظرية PPA

يؤكد انه إذا شهد المستوى العام للأسعار في اليابان ارتفاع أكثر من 10% على ما هو ملاحظ في منطقة الاورو فان العملة الموحدة (اورو) ستتحسن ب 10% مقابل اليان. هذا التنبؤ يتحقق في المدى البعيد.

[1]صحراوي سعيد، مرجع سبق ذكره،ص64-65.

ومع هذا هناك اختلاف بين نظرية PPA وقانون السعر الواحد:

يطبق قانون السعر الواحد غلى سلع فردية (مثل السلعة i) بينما تطبق نظرية تعادل القوة الشرائية على المستوى العام للأسعار الذي يعتبر كمؤشر يتألف من أسعار كل السلع الداخلة في السلة المرجعية. إذا كان قانون السعر الواحد يخص كل سلعة على حدى، فنظرية PPA يجب أن تأخذ السلات المرجعية المستعملة في حساب المستوى العام للأسعار في مختلف الدول بحيث تكون نفسها (متشابهة بين الدول). وقد ابرز المدافعون عن نظرية PPA أن تحقق هذه الأخيرة (تتحقق صحتها في المدى البعيد) لا يقتضي احترام قانون السعر الواحد. بحيث أنه حتى لو لم يحترم هذا القانون الخاص بكل سلعة فردية، فإن الأسعار ومعدل الصرف لا يبتعد كثيرا عما هو متنبئ بنظرية PPA (أي لا تبتعد بكثرة عن مستواها التوازني كما جاء في نظرية PPA).

ثالثا:نظرية تعادل القدرة الشرائية وسعر الصرف الحقيقي.[1]

في غياب المتغيرات الاقتصادية مثل:ناحية الطلب (الدخل، أذواق المستهلكين) ومن ناحية العرض (مستوى الإنتاج) سعر الصرف الحقيقي يبقى ثابت.

1سي محمد فايزة، مرجع سبق ذكره، ص49-50.

المنحنى رقم(01): تعادل القوى الشرائية وقوى الصرف الحقيقي

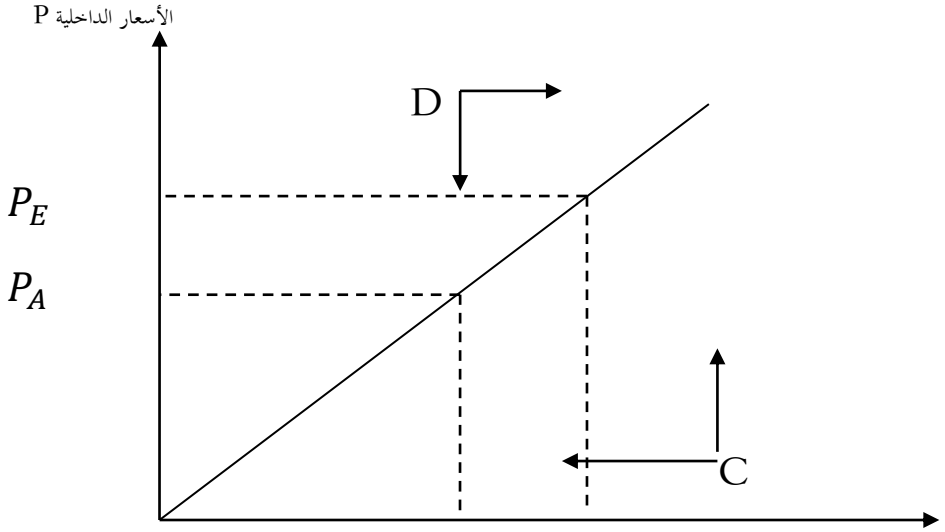

المصدر: سي محمد فايزة، مرجع سبق ذكره،ص50.

حسب المنحنى البياني إن الاقتصاد مبدئيا موجود في النقطة A، في هده النقطة يكون سعر الصرف الاسمي معدلا لسعر الصرف تعادل القوى الشرائية $E = E_{PPA}$.

عند حدوث نمو غير منتظر وأكثر سرعة من المتوسط العالمي في الكتلة النقدية ينتقل التوازن إلى النقطة C، فزيادة الكتلة النقدية تؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة الداخلي وبالتالي خروج الأموال ويصبح الاقتصاد أكثر منافسة نتيجة تخفيض العملة المحلية التي أصبحت مقومة أكثر من قيمتها الحقيقية مقارنة بمستوى PPA ومنه ارتفاع الطلب الأجنبي وارتفاع الأسعار الداخلية P وبالتدرج الاقتصاد يتجه من الأعلى إلى يمين خط PPA في النقطةE وبذلك توجد توليفة جديدةE_EP_E .,

- كما أن عدم التوازن في النقطةD يرجع إلى الاختلال المبدئي الذي يدفع إلى ارتفاع التقويم الاسمي.

المطلب الثالث: صيغ نظرية تعادل القدرة الشرائية.

لنظرية تعادل القوى الشرائية ثلاث صيغ أساسية تتمثل في:الصياغة النسبية، الصياغة المطلقة بالإضافة إلى الصيغة النقدية.

أولا:الصياغة المطلقة للنظرية PPP(Absolute Hypothesis).

تقرر نظرية PPP طبقا لهذه الصياغة إن معدل الصرف التوازني هو الذي يساوي بين القوة الشرائية لعملتين مختلفتين، بمعنى أن معدل الصرف يتحدد بالكامل النسبة بين الأسعار المحلية والأسعار الأجنبية.

فإذا افترضنا أن E تشير إلى معدل الصرف،P تشير إلى مستوى الأسعار المحلية، p^* تشير إلى مستوى الأسعار الأجنبية، فان التعبير عن الصياغة المطلقة لنظرية تعادل القوى الشرائية PPP تأخذ الشكل التالي:[1]

$$P = E.\,p^* \qquad (02)$$

وبصورة أخرى:

$$E = \frac{P}{p^*} \qquad (03)$$

ومن ثم فإن مفهوم (**PPP**) يقضي بأن تقييم العملات يتم على أساس ما يمكن أن تشتريه العملة في الداخل والخارج. فإذا كان مستوى الأسعار المحلية (ألمانيا) مثلا يساوي ضعف مستوى الأسعار الأجنبية (الولايات المتحدة)،فان هذا يتطلب – طبقا للمعادلة رقم(02)- أن تستبدل وحدة واحدة من العملة الأجنبية ($) بوحدتين من العملة الوطنية (DM) وذلك لان القوة الشرائية للدولار الأمريكي تساوي ضعف القوة الشرائية للمارك الألماني. وبالتالي يمكن القول (طبقا للمثال) أن تكلفة شراء سلعة أو خدمة في الولايات المتحدة لابد أن يساوي تكلفة شرائها في ألمانيا. فإذا افترضنا أن تكلفة إنتاج حزمة معينة من السلع في الولايات المتحدة هي دولار فقط، وأن تكلفة إنتاج نفس الحزمة في ألمانيا هي 2 مارك، فإن معدل الصرف الذي يجب أن يعادل تكلفة شراء هذه الحزمة يكون:

[1] نشأت نبيل محمد الوكيل، **التوازن النقدي ومعدل الصرف (دراسة تحليلية ومقارنة لسوق النقود وسعر الصرف)**، دار ناس للطباعة،ط1، القاهرة، مصر، 2006، ص22-23.

$$(04)\frac{DM}{\$} = \frac{P_G}{P_{US}} = \frac{DM2}{\$1} = 2$$

حيث أن:

$\frac{DM}{\$} = E$ وتشير إلى معدل الصرف.

$P = P_G$ وتشير إلى مستوى الأسعار المحلية (ألمانيا).

$p^* = P_{US}$ وتشير إلى مستوى الأسعار الأجنبية (الولايات المتحدة).

ويمكن التعبير عن العلاقة بين معدل الصرف ومستوى الأسعار النسبية باستخدام نظرية تعادل القوة الشرائية في الشكل التالي:

المنحنى رقم(02):العلاقة بين معدل الصرف ومستوى الاسعار النسبيةباستخدام نظرية (ppp)

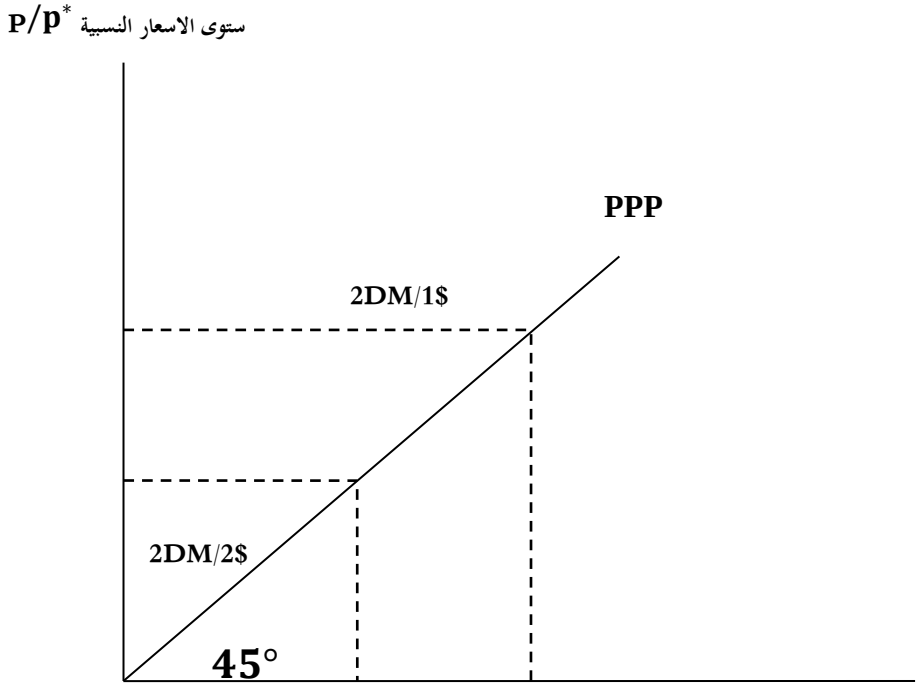

سعر الصرف P/P^*

المصدر: نشأت نبيل محمد الوكيل،التوازن النقدي ومعدل الصرف (دراسة تحليلية ومقارنة لسوق النقود و سعر الصرف)،دار ناس للطباعة،ط1،القاهرة، مصر،2006،ص24.

فإذا افترضنا أن معدل الصرف أعلى أو أقل من مستوى توازن PPP، فإن ذلك يخلق فرصا مربحة للاستفادة من فروق الأسعار، وخط °45في الشكل رقم (04) يعبر عن نظرية PPP حيث يتحدد معدل صرف المارك كلية بنسبة الأسعار بين كل من الولايات المتحدة وألمانيا، فإذا تضاعف السعر في الولايات المتحدة فإن $\frac{P_G}{P_{US}}$ سوف تنخفض من $\frac{DM2}{\$1}$ إلى $\frac{DM2}{\$2}$.

غير أن الصيغة المطلقة لنظرية PPP توجه إليها انتقادات عديدة أهمها:[1]

عدم قدرة هذه النظرية على تفسير معدل الصرف التوازني في ظل وجود سلع لا تدخل في التجارة الدولية مثل الخدمات والعقارات. وكذلك افتراض هذه الصياغة لنظريةPPP عدم وجود أي نفقات نقل أو عوائق أمام تدفق التجارة الدولية.

هذا فضلا افتراض نظريةPPP لتجانس وحدات السلعة محل الاتجار دوليا، وهذا أمر يجافي الواقع، وإن كان التجانس يوجد في عدد محدود من سلع الاتجار دوليا مثل الذهب والفضة والنحاس والألمنيوم والبلاتين والأسهم والسندات التي يتم التعامل فيها دوليا.

هذه الانتقادات كانت دافعا لبزوغ الصياغة النسبية لنظرية تعادل القوة الشرائية.

ثانيا:الصياغة النسبية لنظرية PPP(The Relative Interpretation)

على عكس الصيغة المطلقة، فان الصيغة النسبية تأخذ بعين الاعتبار تكاليف النقل، حرية انتقال المعلومات وإزالة الحواجز التجارية، وتنص على أن نسبة ارتفاع سعر العملة يساوي الفرق في نسب بين الدولة الأجنبية ودولة هذه العملة، لقد اهتمت الصيغة النسبية بتحديد سعر الصرف التوازني من خلال إدراج مؤشر التضخم، حيث يعمل سعر الصرف الاسمي على إلغاء فوارق التضخم في البلدين أي يحقق توازن سعر الصرف عندما يساوي معدل التغيير في سعر الصرف مع التغيير في النسبة بين الأسعار. وإدخال اللوغاريتم على المعادلة(03) نحصل على:[2]

$$\log p_t = \pi + \log p_t - \log p^*_t$$

[1] نشأت نبيل محمد الوكيل، مرجع سبق ذكره، ص26.

[2] بن حمودة فاطمة الزهراء، **أثر تقلبات أسعار الصرف على التنمية الاقتصادية حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص نقود وبنوك مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، دون سنة نشر، ص 122.

وإذا عبرنا عن المعادلة (03)التالية بالتغير نحصل على:

$$\Delta \log p_t = \Delta \log p_t - \Delta \log p^*_t$$

وتبين هذه المعادلة أن انخفاض نسبة سعر الصرف الاسمي يساوي إلى فرق مستوى التضخم، بين البلد محل الدراسة والبلد الأجنبي وأن البلدان صاحبة معدلات التضخم العالية مقارنة بالدول المتعاملة معها نقبل بتدهور قيمة عملتها مقابل عملات هذه الدول، مما يؤثر على مبادلاتها التجارية.

مثال:

إذا ارتفع مؤشر أسعار الاستهلاك بين الفترتين t_0t_1 و في فرنسا ب 2% وفي الولايات المتحدة ب 3.5% (بفرض الولايات المتحدة هي الدولة المحلية)،وكان يساوي 90 سنتا لكل واحد اورو.فانه يلاحظ أن فارق معدلات التضخم بين الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا هو 1.5%، وهذا الفارق ناتج عن تغيرات الأسعار بين البلدين، و يمثل تقريبا معدل التغيير في سعر الصرف.

وقد تعرضت هذه النظرية إلى النقد أكثر من غيرها من النظريات، وتعتبر أهم الحدود التي تقف عائقا أمام تطبيقها مايلي: [1]

- المضاربة في أسواق الصرف يمكن أن تؤثر على أسعار العملات وتسبب انحراف زمني مقارنة بتعادل القوة الشرائية، وكذلك تعمل المضاربة ضد عملة ما على التخفيض من قيمتها عن مستوى تعادل القوة الشرائية؛
- توقعات التضخم،ففي حالة توقع بشان تضخم وطني أعلى من الأجنبي فان هذا يمكن أن يؤدي إلى ضغوطات لتخفيض قيمة العملة مقارنة بتعادل القوة الشرائية؛
- هناك مشكل في تمييز المتغير التابع والمتغير المستقل،ذلك أن النظرية تفترض أن مستوى الأسعار هو المتغير المستقل و سعر الصرف هو المتغير التابع، لكن يمكن ملاحظة أن التغيرات في سعر الصرف تؤدي إلى حدوث تغيرات في مستوى الأسعار؛

[1] زهير سعيدي، **نموذج قياسي لاختبار نظرية تعادل القوى الشرائية في تحديد سعر الصرف دراسة تطبيقية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990–2006)**،مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص مناجمنت المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية،جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، (2008–2009)، ص52.

- حركات رؤوس الأموال في الأجل الطويل هي الأخرى يمكن أن تحدث انحرافات مقارنة بتعادل القوة الشرائية،فمثلا وضعية عجز طويلة الأجل في ميزان رؤوس الأموال تؤثر سلبا على سعر الصرف بالمقارنة مع تعادل القوة الشرائية؛
- تدخلات الدولة التي يمكن أن تؤثر على أسعار الصرف عدا تغيرات القوة الشرائية، ومن أهمها توقعات الأفراد فقد تتوافر عوامل موضوعية تستدعي التغيير في سعر الصرف، وقد أثبتت التجارب العديدة أن مجرد توقع تغيرات في الخطط والبرامج الاقتصادية والسياسية يمكن أن يؤثر على سعر الصرف؛

المبحث الثاني:فرضيات واستخدامات نظرية تعادل القدرة الشرائية والانتقادات الموجهة لها.

المطلب الأول:فرضيات نظرية تعادل القدرة الشرائية.

تقوم نظرية تعادل القوة الشرائية على عدة افتراضات يمكن أن نوجزها في النقاط التالية:[1]

- كمال (Perfection) الأسواق المالية وأسواق السلع، حيث يترجم كمال الأسواق المالية بغياب الرقابة الإدارية وتكاليف التبادل والجباية،أما كمال أسواق السلع فيترجم بغياب حقوق الجمارك وأعباء التبادل. وخلاصة هذه النظرية أن القوة الشرائية للعملة داخل البلد هي التي تحدد قوتها الشرائية في خارجه، بمعنى أن الأسعار الداخلية هي التي تعدد سعر الصرف الخارجي؛
- عبر كاسل عن مضمون هذه النظرية في الشكل التالي:" يسود سعر صرف معين بين دولتين إذا سادت حرية التجارة بينهما، وظل ثابتا مع استثناء تغيرات بسيطة طالما لم يطرأ أي تغير على القوة الشرائية لإحدى العملتين، أو طالما لم توضع عقبات التبادل. أما إذا أصيب اقتصاد الدولة الأولى بالتضخم و نقصت القوة الشرائية لنقودها فان قيمة نقود الدولة الثانية تنخفض أيضا بنفس النسبة وغلى ذلك فان ارتفعت الأسعار في الدولتين فان سعر الصرف الجديد السائد يكون مساويا"؛
- تعتمد هذه النظرية على أساس معقول هو أن سعر الصرف وهو يقوم بتحويل قدر من العملة الوطنية إلى قدر من العملة الأجنبية ينبغي أن يسمح بشراء نفس القدر من السلع والخدمات في

[1] بلهوشات مريم، لونيس عائشة، مرجع سبق ذكره، ص56.

الدولتين، أو بمعنى آخر أن القوة الشرائية للنقود إذا تم التعبير عنها بعملات مختلفة ينبغي أن لا تتغير من دولة إلى أخرى؛

- هذه النظرية تفترض أن أسعار السلع والخدمات تتعادل. حيث سعر الصرف في البلدين اللذين يتاجران فيما بينهما يصبح متساويا؛
- كما عرف كاسل هذه النظرية كالأتي:"إن معدل التبادل بين العملتين ينبغي أن يعتمد على القوة الشرائية المحلية لهاتين الدولتين"؛

المطلب الثاني: استخدامات نظرية تعادل القدرة الشرائية.

تستخدم نظرية تعادل القوة الشرائية في العديد من المجالات باعتبارها أهم النظريات المحددة لسعر الصرف، حيث يمكن ذكر أهم الاستخدامات والمتمثلة في قياس حجم الاقتصاديات ورفاهية الاقتصاد، كما يمكن استخدامها لمقارنة المستويات المعيشية.

أولا:قياس رفاهية الاقتصاديات.

إن أحد الاستخدامات الأكثر شيوعا لتعادل القوة الشرائية يتمثل في حساب الناتج المحلي الإجمالي (PIB) ونصيب الفرد منه رغم الانتقادات الموجهة لطريقة حساب نصيب الفرد من (PIB) على أنه لا يصلح لقياس رفاهية الاقتصاد، فهو مع ذلك يبقى أحد المؤشرات الرئيسية للأداء الاقتصادي لبلد معين، ومع تزايد استخدام هذا المؤشر في التحليل الاقتصادي فان هذا يفسر مدى أهمية تعادل القوة الشرائية كأداة إحصائية.[1]

وإذا أخذنا بعين الاعتبار بان أسعار الصرف الخاصة بالسوق هي بصفة خاصة غير ملائمة لمقارنة المستويات المعيشية في الواقع وهذا راجع لأنها تميل إلى تقلبات كثيرة في المدى القصير.لذلك فان مقارنات نصيب الفرد من ال (PIB) حسب(OCDE) تكون عموما على أساس تعادل القوة الشرائية.

[1]بن مصطفى عبد القادر، **إدارة سعر الصرف ونظرية تعادل القدرة الشرائية دراسة قياسية: حالة الجزائر، تونس، المغرب**، مذكرة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، تخصص المالية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية،جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2009-2010، ص135.

وكقاعدة عامة فان الفجوة بين البلدان ذات الدخل المرتفع والأخرى ذات الدخل المنخفض تتقلص عندما تكون المقارنة على أساس تعادل القوة الشرائية بدلا من أسعار الصرف.

ثانيا:قياس حجم الاقتصاديات.

إن تعادل القوة الشرائية تستخدم أيضا لقياس الحجم النسبي للاقتصاديات، فإذا أخذنا بعين الاعتبار حصة (PIB) لكل بلد من الناتج المحلي الإجمالي لكل دول العالم، عادة نجد حجم الاقتصاديات يختلف من بلد لآخر إما حسب تعادل القوة الشرائية أو على أساس أسعار الصرف في إجراء المقارنة لل (PIB) وعليه فان الفروقات تكون بصفة خاصة مهمة في الدول ذات الدخل المنخفض.[1]

ثالثا: مقارنة مستويات المعيشة بين الدول.

من أجل مقارنة مستويات المعيشة بين مختلف البلدان يجب أولا وقبل كل شيء القيام بتحويل الدخل الفردي أو النفقات الخاصة بالفرد في جميع الدول إلى عملة موحدة (غالبا ما تكون الدولار الأمريكي). لكن المشكل الحقيقي يكمن في تحديد سعر الصرف المطبق أو المعمول به في تحويل العملات، فمن المعروف جيدا انه بالإمكان استخدام معدل الصرف الاسمي للعملات مقارنة بالدولار الأمريكي، ولكن هذا المنطق في بعض الأحيان يتجاهل فروقات الأسعار خاصة عندما تكون مجموعة كبيرة من السلع والخدمات. ولتوضيح ذلك نأخذ المثال التالي: إذا كان لدينا مسافرين يتوقعون بأن سعر الصرف يعمل على تامين تعادل الأسعار بين مختلف الدول، فهم أحيانا يندهشون للفروقات الموجودة في الأسعار التي يلاحظونها من بلد لآخر والمتعلقة ببعض السلع والخدمات لكن العديد من السلع والخدمات تكون غير قابلة للتداول كالوجبات الخفيفة، هذا النوع من السلع يكون أكثر تكلفة في أوروبا الغربية مقارنة بكندا،وعلى العكس يكون اقل تكلفة في اقتصاديات الدول الناشئة.إن هذه الظاهرة يمكن تفسيرها من خلال نختلف التكاليف، وطبقا لما ذكر سابقا، نستخلص بان هذه الفروقات في مستويات الأسعار لا تنعكس على معدل الصرف. وبما أن مفهوم تعادل القوة الشرائية المطلق يسمح على الأقل بحساب سعر الصرف المتعلق أو المرتبط بتعادل القوة الشرائية والذي يعتبر المقياس الأمثل لمقارنة المستويات المعيشية بين مختلف البلدان ،بالتالي فان هذه الفروقات تؤثر على القدرة الشرائية لمختلف العملات الوطنية.

[1] بن مصطفى عبد القادر، مرجع سبق ذكره،ص 137،139.

المطلب الثالث:انتقادات نظرية تعادل القدرة الشرائية.

تعتبر نظرية تعادل القوة الشرائية مهمة في تفسير تطور سعر الصرف في المدى المتوسط والبعيد، لكنها لم تبقى بعيدة عن الانتقادات لما تتميز به من حدود وعجز في بعض الحالات في شرح تغيرات سعر الصرف أثناء القيام باختبارها على الواقع:[1]

- إن نظرية تعادل القوة الشرائية لا تتعلق إلا بميزان العمليات الجارية، في حين إن هذا الأخير لا يمثل إلا جزء من ميزان المدفوعات. وسعر الصرف يتأثر كذلك بمكونات أخرى بميزان المدفوعات. فهذه النظرية أهملت كل العمليات المتعلقة بالأصول المالية وهو ما يفسر عجزها في إعطاء توقعات لتغيرات سعر الصرف في المدى القصير؛
- تجهل نظرية تعادل القوة الشرائية انه بإمكان لعملة أن تكون بمثابة عملة متحركة وتصبح مستعملة كعملة احتياط لدول العالم الثالث (أو كعملة تحويل بين دولتين من العالم الثالث). في هذه الشروط يمكن أن يتحدد تطور قيمة عملة بواسطة اعتبارات ليست لها صلة بمعدلات تضخم الدول. تفسر هذه الظاهرة جانب من التذبذبات التي يمكن أن يعرفها الدولار مثلا؛
- تتأثر الاختبارات الميدانية لنظرية تعادل القوة الشرائية بنوع دليل الأسعار المستعمل. إذ نستعمل بصفة عامة دليل أسعار الاستهلاك بسبب عموميته وتوفره. لكن استعمال دلائل أسعار عامة هو أمر متنازع فيه بسبب أنها تضم سلع وخدمات لا يتم الانجاز فيها. إضافة إلى ذلك، إن تقدير تعادل القوة الشرائية بواسطة دليل أسعار الاستهلاك يمكن أن ينجر عنه انحرافات بسبب الفروقات الموجودة بين القطاعات فيما يخص الإنتاجية والتضخم.بصفة عامة تتعرض نظريةPPA لكل النواقص التي تكمن في حساب هذه الأرقام؛
- تتأثر الاختبارات الميدانية لنظرية تعادل القوة الشرائية بفترة (سنة) الأساس المأخوذة.نظريا، يفترض اخذ فترة توازن يكون فيها سعر صرف السوق يساوي قيمة السعر المستنتج من نظرية PPA. لكن في الحقيقة الفصل الثاني النظريات والنماذج المفسرة لسعر الصرف 70 انه من غير الأكيد أن يكون سعر الصرف المأخوذ كأساس للانطلاق هو سعر التوازن، إذ يمكن أن يكون مقوما أعلى أو اقل

[1] عامري رضوان، **العلاقة بين النمو وسعر الصرف –حالة الدول النامية–**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالي،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجيلالي ليابس، سيدي بلعباس، 2016-2017، ص87-89.

بالنظر إلى تعادل القوة الشرائية، وهذا ما يستطيع أن يغير النتائج. أي أن هذه النظرية تنقل إلى سعر الصرف الجديد كل العيوب والأخطاء الكامنة في السعر القديم؛

- تتأثر الاختبارات الميدانية لنظرية تعادل القوة الشرائية بالدول المأخوذة.حيث كثيرا ما تتحقق فرضيات نظرية PPA مع الدول المصنعة التي تتميز بنفس مستوى التطور وبنية اقتصادية متماثلة؛
- تمثل نقد الاقتصادي "كيتر" لهذه النظرية بأنها تجاهلت تماما نفقات نقل البضائع وشحنها من دولة لأخرى وتجاهلت أيضا وجود اثر الرسوم الجمركية على سعر الصرف بما لها من تأثير على حجم الصادرات والواردات؛
- إن سعر الصرف لا يتحدد فقط على أساس التغير في القوة الشرائية للنقد، بل تتدخل عوامل أخرى تؤثر على تغيرات أسعار الصرف ومنها أذواق المستهلكين، ظهور السلع البديلة؛
- هناك مشكل في التمييز مابين المتغير التابع والمستقبل بحيث يفترض Cassel إن المتغير المستقل يتمثل في مستوى الأسعار والمتغير التابع هو سعر الصرف ولكن لوحظ بان التغيرات في أسعار الصرف لها تأثير على مستويات الأسعار؛

المبحث الثالث:تطور نظرية تعادل القدرة الشرائية.

في هذا المبحث سوف نتطرق إلى أهم المشاكل أو العراقيل التي واجهت نظرية تعادل القوة الشرائية من جهة، ومن جهة أخرى محاولة مناقشة أهم النظريات أو النماذج التي قامت بتفسير تقلبات أسعار صرف العملات.

المطلب الأول: فرضية بلاسا_سام ويلسن(L'effet de Balassa Samuelson)

هناك مشكلة تبرز عند تطبيق تعادل القوة الشرائية لحساب سعر الصرف بين دولة متقدمة وأخرى متخلفة،فهناك انحراف منتظم بين أسعار الصرف الثابتة الاسمية وأسعار الصرف الحقيقية.

وتعرف هذه المشكلة باسم فرضية " بلاسا_سام ويلسن"وهي تعتمد على عاملين أساسيين هما:[1]

[1]زهير سعيدي، مرجع سبق ذكره، ص61.

- وجود سلع غير متاجر بها دوليا (أساسا الخدمات)، إلى جانب السلع المتاجر بها دوليا، والتي تدخل في مؤشرات الأسعار المستعملة من اجل حساب سعر صرف تعادل القوى الشرائية؛
- سلبيات التصنيع وذلك بالنسبة للدول النامية، هذه الظاهرة التي تبرز بصفة دائمة في قطاع السلع المتاجر بها دوليا؛

أولا:تقديم نموذج بلاسا_سام ويلسون:

تعتمد نتيجة بلاسا_سام ويلسن على افتراض آن أسعار السلع القابلة للانجاز هي التي تحدد سعر الصرف التوازني أي أن:[1]

$$S_t = \frac{P_t^T}{P_t^{T*}} \dots\dots\dots\dots\dots (1)$$

وهي تمثل نظرة ميزان المدفوعات التي ترى أن سعر الصرف يتحدد من خلال عرض العملة الأجنبية والطلب عليها، وأن كلا من الدولة المتقدمة والدولة المتخلفة، تنتجان سلعا قابلة للاتجار، وأخرى غير قابلة للاتجار، وأن الأجور تتعادل بين القطاعات المختلفة بسبب قدرة عنصر العمل على الانتقال من قطاع لأخر (ولكن ليس من دولة لأخرى)، ومن ملاحظة "بلاسا" في عام 1964 التي تشير إلى أن الإنتاجية في قطاع السلع القابلة للاتجار، تكون أعلى في الدول المتقدمة بالمقارنة بالدول المتخلفة، بينما تكون مستويات الإنتاجية متماثلة بين مجموعتي الدول في قطاعات السلع غير القابلة للاتجار. أن احد المضامين الأساسية للافتراضين السابقين، هو انه عند القياس بعملة مشتركة، فان أسعار السلع غير القابلة للاتجار سوف تكون اقل لدى الدولة المتخلفة عنها لد الدولة المتقدمة، بينما تتعادل أسعار السلع القابلة للاتجار فيما بينها. ونتيجة لذلك نجد أن سلة مرجحة بأوزان معينة وتضم سلعا قابلة للاتجار وأخرى غير قابلة للاتجار، سوف تكون ارخص لدى الدولة ذات مستويات الأجر المنخفضة (أي الدولة المتخلفة). وبافتراض أن سعر الصرف الاسمي يتحدد من خلال الأسعار النسبية للسلع القابلة للاتجار، سوف يكون هناك اختلاف بين أسعار الصرف الاسمية و الحقيقية.

[1] سي بول هالوود، ورونالد ماكدونالد، **النقود والتمويل الدولي**، تعريب محمود حسن حسني، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية،2007، ص224،225.

ومن وجهة نظر الدول المتقدمة، يكون سعر الصرف الاسمي أضعف من سعر الصرف الحقيقي، بمعنى أن يرتفع سعر الصرف الحقيقي بالنسبة لسعر الصرف الاسمي. وتكون عملة هذه الدولة ذات قوة شرائية اكبر لسلة واسعة من سلع الدول المتخلفة، وذلك بالقياس إلى سلة تحتوي على السلع القابلة للاتجار فقط. ومع افتراض وجود فروق في الإنتاجية، فإن هذه النتيجة تأتي من وجود مستوى أجور منخفضة بشكل عام لدى الدولة المتخلفة.

فإذا افترضنا أن:

$$P_t^T = \frac{W_t^T}{X_t^T} \; ; \; P_t^{T*} = \frac{W_t^{T*}}{X_t^{T*}} \quad \ldots\ldots\ldots (2)$$

$$P_t^{NT} = \frac{W_t^{NT}}{X_t^{NT}} \quad \ldots\ldots\ldots (3) \qquad ; \; P_t^{NT*} = \frac{W_t^{NT*}}{X_t^{NT*}}$$

$$W_t^T = W_t^{NT} \; ; \; W_t^{T*} = W_t^{T*} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (4)$$

حيث تعتبر هذه المعادلات تعريفات بسيطة للسعر من منظور الاقتصاد الجزئي،على اعتبار أنه يعتمد على نفقات الإنتاج،والتي تتكون من الأجور W_t ومتوسط إنتاجي عنصر العمل X_t.حيث المعادلة رقم (4) تقول بان الأجور تتعادل في القطاعات المتناظرة في كل دولة، حيث من المفترض أن عنصر العمل المتجانس يتمتع بقدرة تامة على الانتقال بين القطاعات داخل نفس الدولة.إن الافتراض الرئيسي في هذه الحجة يتمثل في أن$X_t^{NT} = X_t^{NT*}$،وهو افتراض مبني على أن كثيرا من السلع غير القابلة للاتجار هي في الأصل "خدمات service" وأن الفروق الدولية في الإنتاجية ليست كبيرة جدا بشكل عام. ومن ناحية أخرى فإن كون $X_t^T > X_t^{T*}$يعكس الفكرة القائلة أن الدولة الغنية هي غنية بسبب ارتفاع إنتاجية عنصر العمل لديها، وان معظم هذه الميزة يتواجد في قطاعات السلع القابلة للاتجار مثل الصناعة التحويلية. واحد مضامين هذه السمات هو أن نسبة أسعار السلع غير القابلة للاتجار إلى السلع القابلة للاتجار تكون أعلى في الدولة المتقدمة عنها في الدولة المتخلفة.

ولكي نذهب إلى ابعد من ذلك، نحتاج إلى تحويل جميع الأسعار إلى عملة مشتركة، باستخدام سعر الصرف الاسميSt هنا سوف نفترض أن الدولة محل الاعتبار هي دولة متقدمة، وان الدولة الأجنبية هي دولة متخلفة، وكما هو معتاد يتم التعبير عن سعر الصرف St بعملة الدولة محل الاهتمام لكل وحدة من

العملة الأجنبية (عدد وحدات العملة المحلية اللازمة لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية) وكانت الأرقام القياسية للأسعار في الدولتين على النحو التالي:[1]

$$P_t = aP_t^T + (1-a)P_t^{NT}$$ وهو الرقم القياسي لأسعار الدولة المتقدمة

$$P_t^* = aP_t^{T*} + (1-a)P_t^{NT*}$$ وهو الرقم القياسي لأسعار الدولة المتخلفة

وتعبر a عن نصيب السلع القابلة للاتجار في الرقم القياسي للأسعار والذي نفترض أنها مشتركة في كلا البلدين من اجل التيسير.

المطلب الثاني: الأسواق الكفء لنظرية تعادل القدرة الشرائية.

ناقش عدد من الباحثين إمكانية التفكير في تعادل القوى الشرائية، استنادا إلى شروط تعادل معينة ترتبط بحساب رأس المال لميزان المدفوعات،ويطلق على هذا المنهج اصطلاح تعادل القوى الشرائية للأسواق الكفء.

لنفرض أن هناك دولتين فقط (الدولة المعنية والأجنبية)، نفترض أيضا قيام كل دولة بإصدار سندات تكون بدائل تامة لسندات المقومة بالعملة الأجنبية، مع وجود تعادل لسعر الفائدة غير المغطاة: [2]

إذن: $\Delta e_{t+1}^e = i_t - i_t^*$

حيث:

Δe_{t+1}^e: التغير في سعر الصرف الاسمي المتوقع.

i_t : سعر الفائدة المحلي(الاسمي).

i_t^*: سعر الفائدة الأجنبي.

[1] سي بول هالوود، ورونالد ماكدونالد، مرجع سبق ذكره،ص226.

[2] باريك مراد، **التحرير التجاري وسعر الصرف الحقيقي–دراسة حالة الجزائر–**،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص:اقتصاد قياسي مالي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان،ص25.

ومن أجل أن يتسنى لنا فهم تعادل القوى الشرائية في الأسواق الكفء سوف نتطرق إلى نظرية أثر فيشر.

أولا: نظرية اثر فيشر.

تبنى نظرية أثر فيشر على تحركات معدلات الفائدة لتفسير تغير أسعار الصرف حيث تتحرك أسعار العملات كاستجابة للتغير في أسعار الفائدة. و قد قام فيشر بعرض العلاقة التالية معدل الفائدة الاسمي في كل دولة يساوي معدل الفائدة الحقيقي المطلوب من طرف المستثمر مضافا إليه معدل التضخم المتوقع، فإذا كانت معدلات الفائدة الحقيقية متساوية في كامل بلدان العالم بالنظر لوجود حركية لرؤوس الأموال فان ذلك ينتج عنه الفوارق بين أسعار الفوائد الاسمية يجب أن تعكس الفوارق بين معدلات التضخم المتوقعة.ويمكن صياغة ذلك رياضيا بالمعادلة الرياضية التالية:[1]

$$i = r + \pi \quad ; \quad i^* = r^* + \pi^*$$

حيث: وr^* معدل الفائدة الحقيقي المحلي و الأجنبي على التوالي.

π: معدل التضخم في البلد المحلي.

π^*: معدل التضخم في البلد الأجنبي.

وبالتالي يلاحظ أن اثر فيشر يؤسس علاقة بين معدلات الفائدة والتضخم. فالمستثمر لأوراق مالية يتوقع أن يجني أرباحا، في حين يميل التضخم إلى خفض العائد على هذه الأصول. ويلاحظ أنه في الدول التي يرتفع فيها معدل التضخم تكون ردات فعل المستثمرين سريعة اتجاه هذه التغيرات، فيلجئون إلى رفع أسعار الأصول المالية إلى ذلك المستوى الذي يخولهم الحصول على العائد المرغوب.[2]

مثال:

إذا كان معدل التضخم في دولة ما هو 5% ورغب المستثمر تحقيق ربح قدره 4%، يقترح تعديل أسعار الأصول المالية إلى المستوى الذي تصبح عنده الفائدة الاسمية 9% تقريبا.

[1] زهير سعيدي، مرجع سبق ذكره،ص68.

[2] بسام الحجار، مرجع سبق ذكره، ص141.

1- اثر فيشر الدولي:

علاقة فيشر تصبح في ظل اقتصاد مفتوح تركيبة بين نظرتين، نظرية تعادل معدلات الفائدة غير المغطاة ونظرية تعادل القوة الشرائية.

ونكتب:

$$\Delta S^{e} = i - i^{*} \ldots\ldots\ldots\ldots$$ (بدلالة معدلات الفائدة غير المغطاة)

$$\Delta S^{e} = \pi - \pi^{*} \ldots\ldots\ldots\ldots$$ (بدلالة نظرية تعادل القوة الشرائية)

ΔS^{e}: هو معدل الانخفاض المتوقع لقيمة العملة المحلية و الذي يساوي الفرق بين معدلات الفائدة الاسمية و المعرفة بالفرق بين معدلات التضخم المتوقعة.

وبتركيب المعادلتين أعلاه نتحصل على:

$$i - i^{*} = \pi - \pi^{*}$$

وتعبر هذه المعادلة عن علاقة فيشر في ظل اقتصاد مفتوح و مدلولها أن الفرق بين معدلات الفائدة يجب أن يساوي الفرق بين معدلات التضخم المتوقعة في البلدين. فإذا كانت علاقة فيشر محققة فان المستثمر ليس لديه أي مصلحة من توظيف أمواله في الخارج،لان سعر الصرف سيعدل من اجل تعويض الفروق في معدلات الفائدة. ويمكن تمثيل علاقة فيشر بالمنحنى الباني التالي:[1]

[1] زهير سعيدي، مرجع سبق ذكره، ص69.

المنحنى رقم(03) خط اثر فيشر الدولي

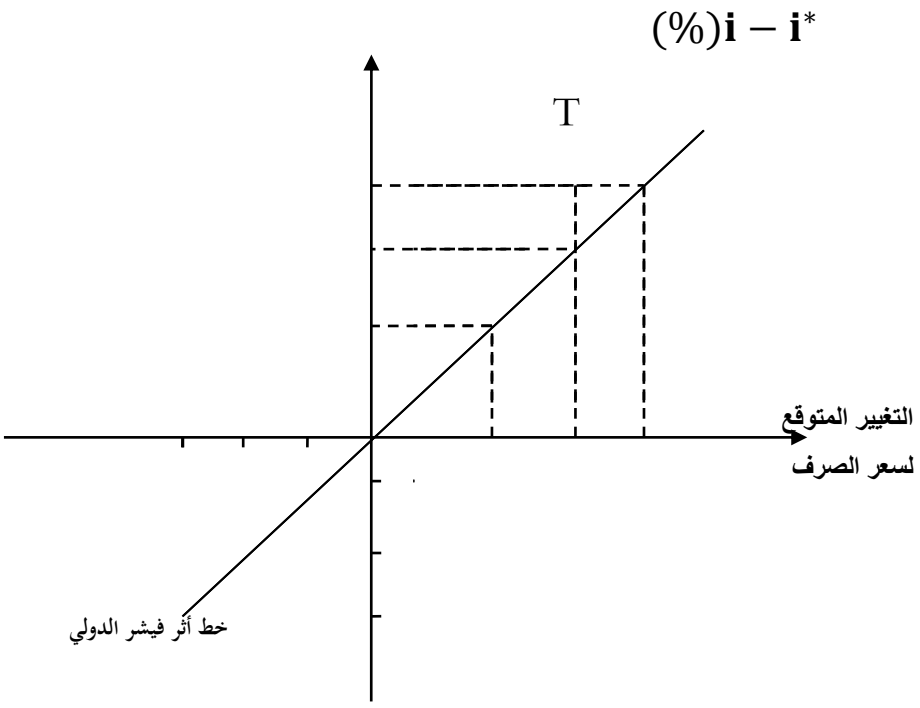

المصدر: زهير سعيدي، مرجع سبق ذكره،ص69.

يمثل خط أثر فيشر خط التوازن بالنسبة لكل النقاط الموجودة على هذا المستقيم التي تحقق التساوي بين تغيرات أسعار الصرف الفورية والفارق بين معدلات الفائدة بين العملات.

ويلاحظ بأن النقطة T لا تعتبر نقطة توازن لانها لاتتطابق مع ما نسبته 2% من التغير في الاسعار حيث نجد ان الفارق في معدل الفائدة هو3%. وقد تم اجراء عدة اختبرات بتطبيق هذه النظرية وقد وجد انها محققة حسب الفترات وحسب الدول.

2- انتقادات اثر فيشر الدولي

إذا كان هناك تدفق في رؤوس الاموال الى البلد الذي يتميز بارتفاع معدلات الفائدة فإن هذا سيؤدي الى ارتفاع العملة الصعبة، لأنه قبل القيام بالتوظيف في السوق فان رؤوس الأموال يتم تحويلها بعملة البلد.

ثانيا:نظرية تعادل القدرة الشرائية في الاسواق الكفء.

ناقش عدد من الباحثين امكانية التفكير في تعادل القوة الشرائية، استنادا إلى شروط تعادل معينة ترتبط بحساب راس المال لميزان المدفوعات ويطلق على هذا المنهج اصطلاح تعادل ويطلق على هذا المنهج اصطلاح تعادل القوة الشرائية للاسواق الكفء.

وبافتراض أن كل دولة تقوم باصدار سندات تكون بدائل تامة للسندات المقومة بالعملة الاجنبية، مع وجود تعادل لسعر الفائدةغير المغطاة، نصل الى مايلي:[1]

$$\Delta S^{e}_{t+1} = i_t - i^{*}_{t} \text{.....(01)}$$

i_tو i^{*}_{t} معدلات الفائدة الاسمية المحلي والاجنبية

ΔS^{e}_{t+1} معدل الانخفاض المتوقع في قيمة العملة المحلية.

يمكن تجزئة معدلات الفائدة الاسمية في المعادلة (01) إلى جزئين، تضخم فعلي وتضخم متوقع وباستخدام أسلوب فيشر نحصل على:

$$i_t = r + \Delta S^{e}_{t+1} \text{ .....(02)}$$

$$i^{*}_{t} = r^{*} + \Delta S^{*e}_{t+1} \text{.....(03)}$$

و بتعويض بالمعادلتين(02) و(03) في (01) نجد:

$$\Delta S^{e}_{t+1} = (r - r^{*}) + (\Delta S^{e}_{t+1} - \Delta S^{*e}_{t+1}) \text{ ..... (04)}$$

وبافتراض أن أسعار الفائدة الحقيقية في الدولتين تكون ثابتة نستطيع تبسيط المعادلة (04) لتصبح:

$$\Delta S^{e}_{t+1} = (\Delta P^{e} - \Delta P^{*e})_{t+1} \text{ ..... (06)}$$

ونلاحظ أن المعادلة (06) في واقع الأمر تعبر عن تعادل القوة الشرائية، وأن الفرق الوحيد هو أن المتغيرات التي تتضمنها تعبر عن القيم المتوقعة وليس الفعلية. وللوصول إلى نظرة الأسواق الكفء لتعادل القوة الشرائية لسعر الصرف يجب إضافة فرضية التوقعات الرشيدة، أي أن التغيرات في سعر الصرف ومستويات الأسعار يمكن الحصول عليها من الصياغات التالية:

[1] سي بول هالوود، ورونالد ماكدونالد، مرجع سبق ذكره،ص216،218.

$$\Delta S_{t+1} = \Delta S^{e}_{t+1} + \varepsilon_{t+1}$$

$$\Delta P_{t+1} = \Delta P^{e}_{t+1} + V_{t+1}$$

$$\Delta P^{*}_{t+1} = \Delta P^{*e}_{t+1} + V^{*}_{t+1}$$

بتعويض هذه المعادلات بقيمتها في المعادلة (06) نجد:

$$\Delta S^{e}_{t+1} - \Delta P_{t+1} + \Delta P^{*}_{t+1} = Y_{t+1}، Y_{t+1} = \varepsilon_{t+1} - V_{t+1} + V^{*}{}_{t+1} \dots\dots (07)$$

أو أن $$\Delta q_{t+1} = Y_{t+1} \dots\dots\dots\dots (08)$$

أو : $$q_{t+1} = q_t + Y_{t+1}$$

حيث تعبر q عن سعر الصرف الحقيقي $(q = S - P + P^{*})$، ومن المعادلة (08) يمكن القول أن سعر الصرف الحقيقي يتبع مسارا عشوائيا ولذلك فان أفضل تنبؤ لسعر الصرف الحقيقي في أي فترة زمنية، في المستقبل يكون ببساطة عبارة عن سعر الصرف الحقيقي السائد اليوم. وبالتالي فإن أي شيء يدفع سعر الصرف الاسمي بعيدا عن السعر الذي يحقق تعادل القوة الشرائية، بمعنى سوف يستمر إلى فترة مستقبلية غير محددة. أن هذه النظرة المتعلقة بكيفية تحديد سعر الصرف الحقيقي تختلف عن النظرة التقليدية لتعادل القوة الشرائية، لذلك فإن مؤيدي هذه النظرية يقبلون إمكانية انحراف سعر الصرف الحقيقي عن القيمة التي يحددها تعادل القيمة الشرائية في المدى القصير، وأن سعر الصرف الاسمي سوف يعود إلى ما يحدده تعادل القوة الشرائية في المدى الطويل، الأمر الذي يعني أن أسعار الصرف الحقيقية سوف تدور حول متوسط معين تعود إليه.

خاتمة الفصل

من خلال ما تطرقنا إليه في هذا الفصل نجد نظرية تعادل القوة الشرائية لعبت دورا هاما في تحديد سعر الصرف بين مختلف العملات، كما أنها حاولت تفسير تغيرات هذه الأخيرة بناءا على معدلات التضخم السائدة بين دول العالم.

وقد تعرضت هذه النظرية للانتقادات حادة، حيث حاول بعض الاقتصاديين معالجة بعض أوجه القصور خاصة فيما يتعلق بارتكازها على ميزان الحساب الجاري وإهمالها لدور حركة رؤوس الأموال في التأثير على تحركات أسعار الصرف في الأجل القصير، هذا من جهة ومن جهة أخرى يعتبر بعض الاقتصاديين إن نظرية تعادل القوة الشرائية هي نظرية لتفسير سعر الصرف في الأمد البعيد، وقد اعتبرت النظرية أساسا هاما في بناء بعض النماذج التي اعتبرت أن مستويات الأسعار هي عبارة عن سعر لأحد الأصول وهذا ما أخذت به النماذج النقدية، كما إن هذه الأخيرة قد أبرزت دور وأهمية التوقعات في تحديد سعر الصرف، كما أنها ساهمت بشكل كبير في تطور نظرية سر الصرف.

وبعد التعرض لكل الجوانب النظرية الخاصة بنظرية تعادل القوة الشرائية يبقى أن نتحقق من صحتها ومدى انطباقها على سعر صرف الدينار الجزائري وهذا ما سوف نتطرق إليه في الفصل الثالث.

الفصل الثالث

مقدمة الفصل:

لقد مر نظام الصرف في الجزائر بعدة مراحل منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، ولقد عرفت في المرحلة الأولى من الاستقلال نوعا من الاستقرار ولعل هذه الأنظمة المتبعة فيما بعد كان لها فضل كبير في سوق الصرف الموازي فمنذ إصدار العملة الوطنية سنة 1964، سير سعر صرف الدينار إداريا مع ارتباطه بالفرنك الفرنسي إلى غاية 1973 ثم بسلة تتكون من 14 عملة صعبة من 1974 الى1994، وتميز بالاستقرار والثبات خلال مدة طويلة تفوق العشريتين بما يلائم المرحلة التي عرفها الاقتصاد والمتميزة أساسا بنظام تسيير مخطط مركزيا، وبتنمية كثيفة تتطلب استثمارات معتبرة تم انجازها بوتيرة سريعة.

تعد الجزائر من البلدان النامية الكثير التي تعاني من انتشار كبير لسوق الموازية للصرف وبالتالي سنحاول في هذا الفصل تبيان مختلف هذه المراحل التي مر بها سعر صرف الدينار الجزائري والوقوف على الأسباب التي أدت إلى تطور سعر الصرف الموازي في الجزائر وفي الأخير محاولة دراسة العلاقة بين سعر الصرف والقدرة الشرائية ومدى تأثر هذه الأخيرة بسعر الصرف.

وقد قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول:نظرة عامة لسياسة سعر الصرف في الجزائر.

المبحث الثاني: الأساليب المستخدمة في الدراسة.

المبحث الثالث:دراسة قياسية لنظرية تعادل القدرة الشرائية في الجزائر.

المبحث الأول:نظرة عامة لسياسة سعر الصرف في الجزائر.

لقد مر نظام الصرف في الجزائر منذ الاستقلال وإلى غاية يومنا هذا بتحولات عديدة وتطورات انعكست على قيمة الدينار الجزائري، وما يجدر بنا أن نلفت النظر إليه هو ماجرى خلال سنوات التسعينات وما أنجر عنه من تطبيق سياسة الإصلاحات التي مست الدينار الجزائري بشكل مباشر.كما عرف تسيير الدينار الجزائري مرحلتين أساسيتين لا يمكن الفصل بينهما أولها فترة الرقابة على الصرف والتي تميزت بالتسعير الإداري للدينار، وفترة الانتقال إلى اقتصاد السوق وتحرير نظام الصرف، وفي هذا المبحث سوف سنحاول التطرق إلى كل مرحلة من المراحل التي مر بها نظام سعر الصرف في الجزائر.

المطلب الأول: مراحل تطور نظام سعر الصرف في الجزائر.

عرف الاقتصاد الجزائري تطبيق عدة نظم لسعر الصرف ارتبطت ارتباطا وثيقا بكل مرحلة من مراحل التنمية بداية من سعر الصرف الثابت وصولا إلى سعر الصرف المرن، إذ يمكن تلخيص تغيرات أنظمة تسعير الدينار الجزائري إلى المراحل الرئيسية التالية:

أولا: نظام الصرف الثابت بالنسبة لعملة واحدة (1964-1974).

لقد كان النظام النقدي الدولي في هذه المرحلة مسيرا حسب اتفاقيات بروتين وودز،حين كان كل بلد عضو في صندوق النقد الدولي ملزما بالتصريح عن تكافؤ عملته بالنسبة إلى وزن معين من الذهب الصافي أو بالنسبة إلى للدولار الأمريكي الذي هو نفسه يمثل مقدار ثابت من الذهب.

ولقد قامت آنذاك بتحديد سعر صرف الدينار بما يعادل 0.18غ من الذهب أي بنفس التكافؤ مع الفرنك الفرنسي،كما أنه تجدر الإشارة إلى أن الجزائر شرعت في هذه الفترة، في تطبيق مخططها التنموي الثلاثي والذي يتطلب استقرار سعر الصرف. ويمكن القول هنا أن تطبيق هذا المخطط كان من الأسباب التي جعلت الدينار الجزائري لا يتبع الفرنك الفرنسي في التخفيض على الرغم من استمرار العملة الوطنية في علاقتها الثابتة مع الفرنك الفرنسي.[1]

- دينار جزائري واحد يساوي 1.25 فرنك فرنسي أو ف.ف =0.88 دج من خلال الفترة (1969-1973)؛

[1] بن مصطفي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص159.

- توفير دعم مقنع للمؤسسات الجزائرية بواسطة قيمة للدينار تفوق قيمته الحقيقية وهذا بغرض تخفيف عبء تكلفة التجهيزات والمواد الأولية ومختلف المدخلات المستوردة من قبل هذه المؤسسات خاصة وأنها مؤسسات ناشئة؛
- السماح للمؤسسات الوطنية بالقيام بتنبؤاتها على المدى الطويل دون أن تتعرض لتغيرات عنيفة لسعر الصرف، وهذا عن طريق استقرار القيمة الخارجية للدينار الجزائري؛

ثانيا: نظام الصرف الثابت بالنسبة لسلة من العملات (1974-1987).

عقب انهيار نظام بريتون وودز وتعويم العملات، لجأت السلطات النقدية الجزائرية منذ جانفي1974 إلى استعمال نظام صرف المربوط إلى سلة العملات، مع منح الدولار الأمريكي وزنا كبيرا نسبيا في هذه السلة بسبب الأهمية التي يحظى بها في حصيلة الصادرات ومدفوعات خدمات الدين، وفي نفس الوقت تزامنت بداية هذه المرحلة مع انطلاق برنامج المخطط الرباعي الثاني (1974-1977)، الذي اعتبر نقلة نوعية حيث اعتمد على سياسة النمو المتوازن التي تشمل جميع القطاعات الاقتصادية المرفقة بإصلاحات هيكلية، مست على وجه الخصوص القطاع الزراعي والصناعي، مع إدخال مرونة على نظام الرقابة على الصرف والتجارة الخارجية من خلال العمل على ترسيخ فكرة الدينار كوحدة قياس في محيط التطهير المالي للمؤسسات العمومية.[1]

الهدف من النظام الذي اتبعته الجزائر (ربط الدينار بالنسبة إلى سلة العملات) هو ضمان استقرار الدينار، وبالتالي فإن قيمة العملة لم تكن مرتبطة بالوضعية الاقتصادية والمالية. ونظرا للعوائد البترولية المعتبرة والإمكانية المريحة للجوء إلى الديون الخارجية في ظل نظام احتكار الدولة للتجارة الخارجية بفعل البرنامج العام للواردات، فإن سعر صرف الدينار ظل أعلى من قيمته الحقيقية مقارنة بالعملات الأجنبية وهذا ما جعل بوادر السوق السوداء (الموازي) للصرف تظهر شيئا فشيئا.[2]

[1] باريك مراد، مرجع سبق ذكره، ص89.

[2] محمد راتول، **الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات وإعادة التقويم**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 4، جامعة الشلف، ص 244.

جدول رقم (01): طبيعة عناصر السلة المرجعية لربط سعر صرف الدينار الجزائري

العملة	النسبة%
الدولار الأمريكي	40.15
الفرنك الفرنسي	29.20
دوتش مارك الألماني	11.50
الليرة الايطالية	4.00
الجنيه الإسترليني	3.85
الفرنك البلجيكي	2.50
الفرنك السويسري	2.25
البيزيتا الاسبانية	2.00
الفلورين الايرلندي	1.50
الدولار الكندي	0.75
الكرونة الدنماركية	0.20
الكرونة النرويجية	0.10
الشلينق النمساوي	0.50
الكرونة السويدية	1.50

المصدر:بوحركات بوعلام، **اثر تغيير أسعار صرف العملات الرئيسية على الإيرادات البترولية في الجزائر**،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلا لي اليابس، سيدي بلعباس، (2019-2020)، 76.

ثالثا:مرحلة تعديل الدينار الجزائري (1987-1994).

عقب الأزمة البترولية لعام 1986 والتي أرغمت الحكومة على تبني خطى سريعة من أجل تغير وجهة النظام الاقتصادي إلى اقتصاد السوق، حيث أخذ موضوع استعادة الدينار الجزائري لقيمته الحقيقية حصة الأسد من البرامج الإصلاحية فتم إدخال تعديل على معدل الصرف الرسمي بغية إيصاله إلى مستوى توازن الطلب الوطني على السلع والخدمات الأجنبية مع المتاح من العملة الصعبة ولإجراء عملية التعديل، تبنت السلطة النقدية سياسة الانزلاق التدريجي للدينار من نهاية 1987 إلى بداية 1991، التي رافقها جهود من اجل إعادة النظر في تحرير التجارة الخارجية وتدفقات رؤوس الأموال،وبتاريخ 1994/09/30 ووفق لاتفاق مع صندوق النقد الدولي تم

التخفيض ب 22 %، وبموجب اتفاق أخر مع صندوق النقد في 1994/04/16 الذي أقضى بتخفيض ثاني بمقدار 40.17%. لتصل عدد الوحدات المقابلة للدولار الأمريكي إلى 36 دينار. [1]

جدول رقم (02): مراحل الانزلاق التدريجي التي مر بها الدينار خلال الفترة الممتدة من 1987 إلى 1994.

تاريخ عملية الانزلاق	سعر صرف الدينار مقابل واحد دولار	الملاحظة
نهاية 1986	4.824	-
نهاية 1987	4.936	بداية عملية الانزلاق التدريجي.
نهاية 1989	8.032	-
نهاية 1990	12.1191	تسريع عملية الانزلاق تماشيا مع وتيرة انطلاق الإصلاحات.
نهاية 1991	15.8889	
نهاية 1991	16.5949	استمرار الانزلاق السريع بهدف استقراره و إمكانية تحرير التجارة الخارجية.
نهاية 1991	17.7653	استقراره عند هذا المستوى لمدة ستة أشهر.
نهاية 1991	22.5	تخفيض بمقدار 22% بموجب اتفاق مع صندوق النقد الدولي و استمرار الوضع إلى غاية 1994.

المصدر:درقال يمينة،**دراسة تقلبات أسعار الصرف في المدى القصير اختبار فرضية التعديل الزائد في دول المغرب العربي**،شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة أبي بكر بلقايد،تلمسان،(2010-2011)،ص137.

[1]عبودة عبد المجيد،بن زاير مبارك، **اختبار تعادل القوة الشرائية في تحديد سعر صرف الدينار الجزائري-دراسة قياسية- خلال الفترة 1990/01 الى2017/06**، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، العدد07، 2018، ص275.

جدول رقم(03): يبين تطور سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (1987-1994).

السنوات	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994
سعر الصرف الاسمي	4.85	5.91	7.61	8.96	18.47	21.84	23.35	35.06

المصدر:بوحركات بوعلام، مرجع سبق ذكره، ص73.

رابعا:مرحلة 1994-2003.

لقد لجأت الجزائر في العديد من المرات إلى خفض قيمة العملة الوطنية منذ اتفاق إعادة جدولة المديونية الخارجية واتفاق التمويل الموسع مع F MI. حيث خفض قيمة الدينار بنسبة 40.17%. وكان قبل ذلك قد فقد 50% من قيمته عام 1990، وما بين 25% و 30% ما بين 1993، 1991.

وفي عام 1994 قامت السلطات بتخفيض الدينار في مرحلتين في المجموع 70% وذلك مابين شهر ابريل وسبتمبر 1994. »وخلال هذه السنة حدد نظام سعر الصرف بنظام التعويم المدار بين البنك المركزي والبنوك التجارية وبين 1995و 1998 ارتفع سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار بأكثر من 20% و تبعه انخفاض بحوالي 13% بين 1998-2001.

وقد شهد سعر صرف الدينار الجزائري اضطرابات أخرى وذلك منذ بداية الإعلان عن العملة الأوروبية، فبعد أكثر من سنة من نشاط هاته العملة أي سنة 2002 تدخلت السلطات المختصة شملته في بنك الجزائر لإعادة سعر الصرف الفعلي الحقيقي إلى مستواه الذي كان سائد في نهاية 2002.

وواصل الدينار الجزائري انخفاضه أمام السلة المكونة للعملاء التجاريين بنسبة قدرها 21.37% سنة 2003 مقارنة بسنة الأساس 1994، بمعنى انه انخفض بالخمس 1/5 من قيمته الحقيقية. [1]

ويعتبر هذا الانخفاض في قيمة الدينار الحقيقة مصدر قلق أمام الصادرات خارج المحروقات حيث في هذه الفترة انخفضت هي الأخرى من 734 مليون $ عام 2002 إلى 673 مليون $ سنة 2003.

ومن خلال هذا الجدول نبين تطور سعر الصرف الرسمي مقابل الدولار من (1994-2003).

1بوحركات بوعلام، **أثر تغيير أسعار صرف العملات الرئيسية على الإيرادات البترولية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلا لي اليابس، سيدي بلعباس، (2019-2020)، ص75.

جدول رقم(04):يبين تطور سعر الصرف الرسمي مقابل الدولار من (1994-2003).

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
سعر الصرف الرسمي مقابل الدولار	35.06	47.66	54.74	57.71	58.74	66.57	75.26	77.22	79.68	77.39

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على موقع:https://data.albankaldawli.org/indicator

خامسا:مرحلة 2004-2010.

خلال هذه الفترة واصل البنك (بنك الجزائر) تدخلاته في أسواق الصرف فيما بين البنوك وذلك قصد تسوية، وطرح آخر للعملات الأجنبية وهذا تلبية للطلب المتزايد على العملة.

جدول رقم (05): يبين تطور سعر الصرف الرسمي مقابل الدولار من(2004-2010).

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
سعر الصرف الرسمي مقابل الدولار	72.03	73.28	72.65	69.29	64.58	72.65	74.39

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على موقع:https://data.albankaldawli.org/indicator

كذلك يبين الجدول التالي تغير سعر صرف الدينار الجزائري أمام بعض وأهم العملات الرئيسية في نفس فترة الدراسة هذه التي شهدت انتعاش لحركة الصادرات والواردات وتغير في مستويات أسعار الصرف بشكل ايجابي.

جدول رقم (06): يبين تغير أسعار صرف الدينار الجزائري مقابل العملات الرئيسية من (2004-2010)

السنوات	الدولار الأمريكي	الاورو	الين الياباني
2004	72.06	89.6	66.7
2005	73.28	91.3	66.7
2006	72.65	91.2	62.5
2007	69.29	95.2	58.94
2008	64.58	94.86	62.97
2009	72.647	101.3	77.74
2010	74.3908	101.4	80.83

المصدر: بوحركات بوعلام،مرجع سبق ذكره،ص76.

بعد هذا وصل بنك الجزائر سنة2006، تدخلاته في أسواق الصرف، بحيث شهدت أسعار الصرف كما سبق وتكلمنا تطور واضح فقد بلغ متوسط سعر صرف الدينار مقابل الدولار 73.28 دج/ $، وهذه سنة 2005، في حين بلغ 72.65 دج/$ سنة 2006، أي كان هناك ارتفاع في قيمة الدينار تقريبا بنسبة 01%، أما ما يلاحظ عن باقي العملات في نفس الفترة بين 2005و 2006، فقد بقي ثابت في حدود 91.3 و91.24 على التوالي.

وبقي على هذا الحال أي (بنك الجزائر) في التعويم الموجه حتى سنوات لاحقة وذلك لاستمرار الثبات لسعر صرف الدينار الجزائري بحيث شهدت كذلك ارتفاع في قيمته في سبتمبر 2007 وصل إلى 69.29 دينار جزائري مقابل كل دولار، واعتبارا من سنة 2010 استقر سعر صرف الدينار الجزائري

مقابل الدولار أو باقي العملات الأخرى ففي سنة 2009، نجد أن سعر الصرف بلغ 72,647 دج/$، ونفس الأمر تقريبا كان سنة 2010 بالنسبة للدولار وباقي العملات الأخرى.[1]

[1] بوحركات بوعلام، مرجع سبق ذكره، ص77.

سادسا:مرحلة 2010-2020.

تعتبر الصادرات الهيدرو كربونية بلغة الأرقام عن ما يزيد على 95% من إجمالي الصادرات بما يعني أنها تتشكل إيرادات تساوي ثلثي الإيرادات العامة، من خلال هذا يتضح جليا الضغوط الكبيرة التي تعرض لها سوق الصرف الأجنبي الناتجة عن نقص المعروض من العملة الأجنبية، وهذا ما أدى بصورة واضحة إلى انخفاض حاد في قيمة العملة الوطنية بنسبة تقارب 25% سنة 2015، حيث تراجع سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار من 80.85 دينار للدولار بمعنى كل (01$ ←80.58 دج)عام 2014 إلى 100.46 دينار للدولار بمعنى كل (01 $←100.46دج) عام 2015ويعود كل ذلك إلى انهيار أسعار البترول، وقد استمر انخفاض سعر صرف الدينار الجزائري على التوالي ففي سنة 2016 بلغ (01$←109.44دج)، حيث فقدت خلال السداسي الأول حوالي 3% من قيمتها أمام الدولار، قبل أن تعرف استقرارا نسبيا خلال الربع الثالث من نفس السنة، وفي سنة 2017 أدى الانتعاش في أسعار البترول إلى سعر الصرف الجزائري بسبب زيادة الإيرادات من صادرات المحروقات والتي قدرت ب19% وصولا إلى سنة 2020 التي قدرت سعر الصرف الدينار ب (01$←126.78دج). وهذا ما أدى إلى وجود وتزايد الضغوط التضخمية الناتجة عن ارتفاع اثر التحرير الناتج عن انخفاض قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية إلى مستويات الأسعار المحلية.

جدول رقم (07): يبين تطور سعر الصرف الرسمي مقابل الدولار من(2010-2020).

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
سعر الصرف الرسمي مقابل الدولار	74.39	72.74	77,54	79.37	80.58	100.69	109.44	110.97	116.59	119.35	126.78

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على موقع:https://data.albankaldawli.org/indicator

وهكذا سمحت لنا هذه المراحل الستة بمعرفة نظام الصرف الجزائري وتطوراته الرئيسية التي عرفها منذ بداية السنوات الأولى التي خلفت تاريخ الاستقلال. بحيث اتضح أن الجزائر كانت تتبع نظام الصرف الثابت مرتبط بعملة واحدة وهي الفرنك الفرنسي، ثم عرف سعر الصرف نوعا من الاستقلالية خلال فترة أين تم ربطه بسلة من العملات الصعبة، ويعود هذا الربط لسبب تدهور قيمة الفرنك الفرنسي الذي تطلب التخلي عن النظام المتبع في الجزائر أي نظام الصرف الثابت والمرتبط بالفرنك الفرنسي وتبني نظام صرف ما بين البنوك وهذا في إطار نظام

الصرف العائم المدار والمرتبط بالدولار الأمريكي نظرا لأن معظم صادراتنا أي حوالي 97% من صادرات الجزائر تقيم بالدولار ومنه يتحدد سعر صرف الدينار الجزائري تبعا لعاملي العرض والطلب على العملة الوطنية. مع تدخل البنك المركزي إما بتخفيض أو زيادة هذه القيمة (سعر الصرف) لتركه عند مستوى مقبول.

والشكل البياني التالي يمثل تطور سعر الصرف الرسمي مقابل الدولار من(1990-2020):

منحنى رقم(04)يبين تطور سعر الصرف الرسمي مقابل الدولار من(1990-2020).

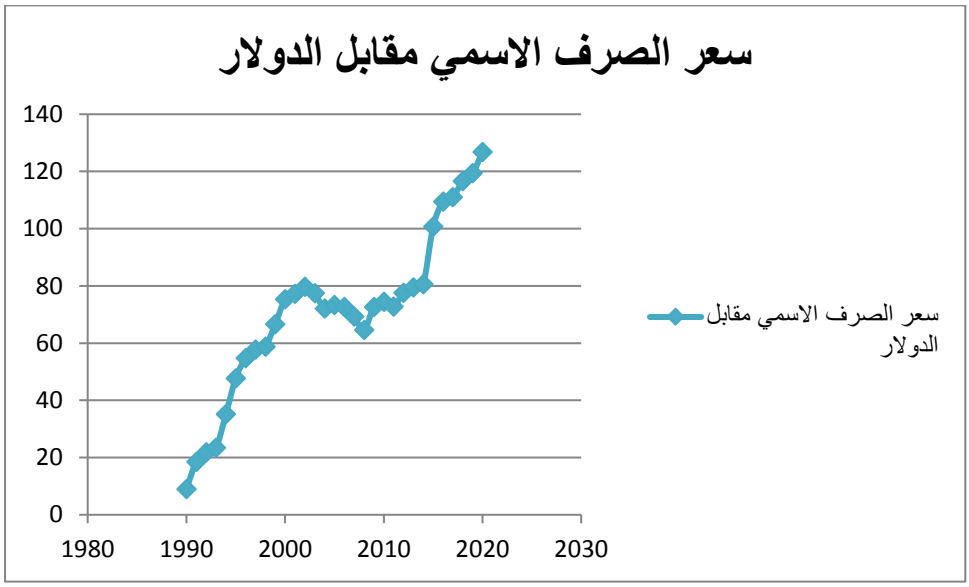

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على معطيات الجداول السابقة

نلاحظ من خلال المنحنى التالي أن سعر الصرف الاسمي في تزايد مستمر ليبلغ سنة 2002 قيمة 79.68 ليعاود الانخفاض تدريجيا ليصل إلى قيمة 64.58 سنة 2008 ومن ثم عاود الارتفاع ليصل إلى أعلى قيمة له 126.78 سنة 2020.

المطلب الثاني:نظام الرقابة على الصرف في الجزائر.

يقصد بالرقابة على الصرف وضع قيود تنظم التعامل في النقد الأجنبي عن طريق السلطة النقدية، وتخص الرقابة على الصرف كل التدفقات المالية بين البلد المعني وبقية العالم، وتشمل الرقابة على الصرف جميع المجالات (التجارة الخارجية، حركة رؤوس الأموال، المدفوعات الجارية...)، وفي ظل الرقابة على الصرف عادة ما ينشأ سعران للصرف (سعر رسمي،وسعر موازي)، وقد شهدت الجزائر خلال مختلف مراحل الرقابة على الصرف وتختلف كل مرحلة عن المراحل الأخرى.

وتم تطبيق سياسة الرقابة على الصرف في الجزائر بداية من سنة 1963، وما يميز هذه السياسة في الجزائر عن غيرها فقد انفردت بالخصائص التالية:[1]

- صرامة القوانين فيما يخص شروط حيازة العملات الصعبة، وكذا تحقيق المبادلات الخارجية؛
- باعتبار أن الدينار غير قابل للتحويل، فانه غير مسعر رسميا في سوق الصرف الدولية؛
- غياب سوق للصرف داخل التراب الوطني، أين يتم فيه مقابلة العرض بالطلب وبالتالي تحديد سعر السوق التوازني؛
- وأخيرا نظام الرقابة مباشرة بعد الاستقلال لم يكن اعتباطيا بالنظر إلى الحالة المزرية التي كان يعاني منها الاقتصاد الجزائري في جميع مجالاته كان يهدف في مجمله إلى:
- إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني بعزل هذا الأخير عن العالم الخارجي وتوجيه وسائل الدفع الخارجية المتاحة والى النشاطات الإنتاجية ذات الأولوية؛
- حماية الصناعات الناشئة من خلال منع الواردات من السلع المنافسة؛
- ترشيد استعمال الموارد من العملة الصعبة والمحافظة عليها بمنع هروب رؤوس الأموال إلى الخارج.
- الحفاظ على استقرار سعر صرف الدينار الجزائري؛

لكن أهداف نظام الرقابة على الصرف في الجزائر كثيرة ومتعددة تختلف باختلاف المراحل التي مر بها هذا النظام، حيث يمكننا التمييز بين أساسيتين يفصلهما قانون والقرض (90-10) الصادر في 14 أفريل 1990؛

أولا:سياسة الرقابة على الصرف قبل سنة 1990.[2]

1. **مرحلة 1962-1970**:تميزت بنظام رقابة يهدف لحماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الأجنبية وذلك باللجوء إلى نظام الحصص الذي وقيد التجارة الخارجية وكل العمليات المسددة بالعملات الأجنبية من خلال خضوعها إلى ترخيص من طرف وزارة المالية، والاحتكار المباشر للتجارة الخارجية وإبرام الاتفاقيات الثنائية قصد تنويع وتوسيع العلاقات الاقتصادية مع الخارج.
2. **مرحلة 1971-1977**: طبعها تكثيف عملية إنشاء الاحتكارات المسيرة من طرف الشركات الوطنية لحساب الدولة، حيث انه في جويلية 1971 تم إصدار سلسلة من الأوامر تعطي لبعض الشركات احتكار

[1] جعفري عمار، مرجع سبق ذكره، ص106.

[2] نعمان سعيدي، **تغطية مخاطر الصرف بين صرامة نظام الرقابة على الصرف وجمود نصوصه القانونية والتنظيمية** –الجزائر نموذجا، مجلة صوت القانون،جامعة التكوين المتواصل، العدد الرابع، 2015، ص11-12.

الواردات من سلع الفرع الذي تنتمي إليه، كما ألغي المرسوم المتعلق بالتعاون المالي والاقتصادي مع فرنسا، وتم إقرار غلاف مالي سمي بالترخيص الإجمالي للواردات للاستجابة لاحتياجات الشركات في مجال مدخلاتها من الواردات.

3. **مرحلة 1978–1985**:إن صدور قانون 78-02 بتاريخ فيفري1978، تضمن تأميم جميع عمليات بيع وشراء السلع والخدمات مع الخارج، ونص صراحة على إقصاء الوسطاء الخواص في مجال التجارة الخارجية حيث خص الهيئة العمومية وحدها بمباشرة العلاقات الاقتصادية والمالية بين الجزائر وباقي العالم.
4. **مرحلة 1986–1987**: بتاريخ 1986/08/19، صدر قانون 86-12 المتعلق بتنظيم البنوك التجارية والبنك المركزي الذي حدد إطار المنظومة البنكية ومكن البنوك من استعادة صلاحياتها في مجال الصرف، إذ خول إلى البنك المركزي الجزائري صلاحية التشريع والتنظيم المتعلقين بالصرف في مجال التجارة الخارجية. إلا أن هذا النظام اظهر حدوده في خضم أزمة الديون الخارجية لسنة 1986، أين دخل الاقتصاد الجزائري في دوامة مست كيانه بسبب الانخفاض الرهيب لأسعار المحروقات وتدهور قيمة الدولار في أسواق الصرف العالمية.
5. **مرحلة 1988–1989**:إن القانون 01/88 الصادر بتاريخ 1988/01/12 المتضمن استقلالية المؤسسات العمومية، أعطى نتائج ملموسة بخصوص تنظيم وتحديد مهام النظام البنكي والمالي الجزائري، وذلك بالنظر إلى المهام الجديدة التي انيطت إلى مؤسسة البنك المركزي المتمثلة في مشاركته في تحضير القوانين المتعلقة بالصرف والتجارة الخارجية، ثم السهر على تطبيقها، وتم أيضا إلغاء الترخيص الإجمالي للاستيراد وتعويضه بميزانية العملات الصعبة، وأصبحت البنوك التجارية، بالتعاون مع لجنة الاقتراض الخارجي بتمويل واردات المؤسسات من الخارج في إطار القروض التي تتم بين الحكومات.

ثانيا:سياسة الرقابة على الصرف ما بعد سنة 1990.

إن قانون 90-10 الصادر بتاريخ 1990/04/14 والمتعلق بالنقد والقرض قد احدث تعديلات جذرية فيما يخص الرقابة على الصرف التي تسمح بانفتاح الاقتصاد الوطني على العالم الخارجي، وقد أعقب هذا القانون عدة نصوص قانونية، تتضمن كيفية تنظيم الصرف والتجارة الخارجية، من النظام 92- 04 الصادر بتاريخ 1992/03/22 المتعلق بمراقبة الصرف، ومن بين ما نص عليه هذا القانون:[1]

1. تسيير الموارد من العملات الصعبة.

1بن قدور علي، **دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر(1970–2010)**، أطروحة دكتوراه، تخصص تسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، (2012-2013)، ص133-134.

لقد سمح هذا النظام للمقيمين في الجزائر من الاستفادة من العملة الصعبة مقابل الدينار في إطار الالتزامات المبرمة مع الخارج، وذلك عن طريق البنوك و المؤسسات المالية، ويعتبر تسيير جميع الموارد من العملة الصعبة المتأتية من تصدير المحروقات، المواد المنجمية، القروض الخارجية، والقروض الموجهة لتمويل ميزان المدفوعات، من صلاحيات بنك الجزائر، ويتم التنازل عنها لصالح هذا الأخير، ويستفيد المصدرون من حصة مدا خيل صادراتهم من العملة الصعبة، وتختلف هذه الحصة باختلاف نشاط التصدير وفق النسب التالية:

- 50% في مجال الصيد البحري، والمحاصيل الزراعية.
- 20% في مجال السياحة.
- 10% في مجال النقل،البنوك و التأمينات.

ويمكن للمصدر أن يحتفظ بكل حصته من الإيرادات إذا انصبت صادراته على نشاطات أخرى كالصناعة.

2. حسابات العملة الصعبة.

سمح هذا النظام للمقيمين و غير المقيمين، فتح حسابات بالعملة الصعبة، لدى البنوك المعتمدة، ويمكن الإيداع في شكل ودائع تحت الطلب أو لأجل، وتستفيد ودائع الأشخاص الطبيعية من مكافأة حسب الأجل المحدد لها، وتستفيد ودائع الأشخاص المعنوية من مكافأة ابتداءا من الشهر الثالث، وعلاوة أخرى ابتداءا من الشهر السادس.

3. القواعد المنظمة لتسديد الصادرات و الواردات.

تخضع جميع عقود تصدير واستيراد السلع، إلى ضرورة التوظيف المصرفي لدى إحدى البنوك الوسيطية المعتمدة، التي تتكفل بتحويل التدفقات المالية من والى الخارج، ويعتبر هذا التوطين أداة من أدوات الرقابة على الصرف في يد الجهاز المصرفي، وكذا الجمارك الوطنية.

المطلب الثالث:سوق الصرف الموازي وسياسة تخفيض الدينار في الجزائر.

السوق الموازية للعملة الصعبة هو سوق حر أو سوق غير رسمي،أين يتحدد سعر العملة الأجنبية عن طريق العرض والطلب على العملة،حيث يعتبر ظهور السوق الموازية هو إحدى نتائج نظام الرقابة على الصرف، ويتشكل هذا السوق في حالة ما إذا لم يستطيع البنك المركزي تلبية طلبات المواطنين على العملات الصعبة.

أولا:سوق الصرف الموازي في الجزائر.

1. نشأة سوق الصرف الموازية في الجزائر.

سوق الصرف الموازية في الجزائر شاع انتشارها خاصة مع بداية تدهور قيمة الدينار الجزائري مع بداية الثمانيات القرن العشرون، وكانت مرتبطة أساسا بالفرنك الفرنسي،بحيث بدا سعر الصرف في السوق الموازي يرتفع تدريجيا بحكم تزايد الطلب، وأصبح العمال المهاجرون في فرنسا خاصة يفضلون تحويل أموالهم إلى الوطن عن طريق السوق الموازية بدل تحويلها عن طريق الحوالات أو البنوك.

لقد نشأت السوق الموازية في الجزائر على أعقاب احتكار الدولة للتجارة الخارجية منذ 1970، نتيجة الخلل الكبير بين العرض الإجمالي والطلب الإجمالي حيث نتج عن اقتصاد الندرة إلى بروز السوق الموازية التي كانت مقبولة لسببين رئيسيين هما:[1]

- تمكين شريحة كبيرة من البطالين من الحصول على دخل.
- تمكين العائلات من الحصول على سلع و خدمات تحتاجها غير موجودة في السوق الرسمية.

إن حجم السوق الموازي للصرف يعتمد على نوع العمليات التي يضمنها البرنامج الحكومي لمراقبة الصرف،فإذا كانت الدولة تراقب كل العمليات التجارية فان سوق الصرف الموازي يتطور وينمو، أما إذا ما تم تلبية بعض هذه العمليات من قبل البنك المركزي والبنوك التجارية فيقل حجم السوق الموازي.

[1]لقجع فاطمة زهراء، غوميض شهرزاد، **العلاقة بين سعر الصرف الموازي والقدرة الشرائية في الجزائر –دراسة تحليلية قياسية للفترة 1987–2015**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بلحاج بو شعيب، (2017-2018)، ص60-61.

منحنى رقم(05):يبين الكميات المطلوبة والمعروضة من العملة الصعبة.

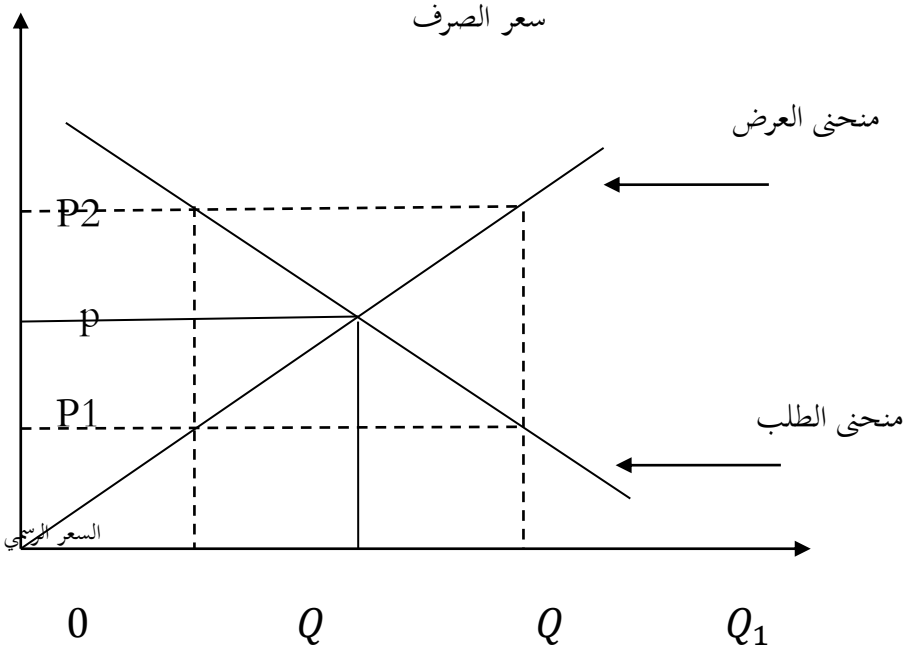

المصدر:محمد راتول، مرجع سبق ذكره،ص243.

من الشكل يتضح عند سعر الصرف الرسمي P1، فان الكمية المطلوبة Q1 اكبر من الكمية المعروضQ2، لذلك تتدخل السلطة النقدية عن طريق لوائح لتكييف الاحتياجات حسب الأولويات بما يتلائم مع الكمية المعروضة عند سعر p1، مما يستلزم أن تبقى احتياجات كثيرة لا يتم تلبيتها لكونها مسقطة من اللوائح لذلك يلجا المتعاملون لتوفير العملة الصعبة التي يحتاجونها من السوق غير الرسمي، ومن هنا ينشأ سعر ثاني p2، يكون أعلى من السعر الرسميp1 وأعلى كذلك من السعر التوازني p،حيث أن الفارق بين سعر الصرف الموازي وسعر الصرف التوازني يعتبر تأمينا على المخاطر التي يتعرض لها الناشطون في السوق السوداء بسبب القوانين والتنظيمات المعمول بها وهي الحالة التي يتميز بها الدينار الجزائري لغاية أوساط التسعينات.

أما اليوم فقد أصبح القطاع الموازي يقوم على رهانات غير التي كان يلعبها قبل سنوات وهو اليوم بمثابة الخطر الأول على الاقتصاد الجزائري. وبالتالي أصبحت هذه الأسواق اليوم مقبولة على نطاق واسع ومقبولة من طرف جميع المراقبين للاقتصاد الجزائري الذين اجمعوا على أن حكام هذا البلد سمحوا لهذه الوضعية في أعقاب تحرير التجارة الخارجية.

2. محددات سعر الصرف في السوق الموازية.

لسعر الصرف الموازي مجموعة من عوامل العرض والطلب التي يتحدد بها ونذكر منها:[1]

1.2.عوامل الطلب:

- تحويلات رؤوس الأموال؛
- المدفوعات الغير منظورة (invisible payments)؛
- بعض الواردات (خاصة الاستهلاكية)؛

2.3.عوامل العرض:

- التصدير؛
- التهريب؛
- السواح؛
- الدبلوماسيون؛
- العمال الأجانب؛
- تحويلات المغتربين؛
- تسعير بأكثر (بالنسبة للواردات) و بأقل بالنسبة للصادرات (Transfer pricing)؛

إن من الآثار التي تنجر من جراء وجود سعر صرف موازي مايلي:

- الآثار التضخمية(Inflation)؛
- تشويه تخصيص الموارد (Distortions in ressources allocations)؛

3. أسباب ظهور السوق الموازية في الجزائر.

إن من بين الأسباب التي تؤدي إلى ظهور سعر الصرف الموازي هي قلة وندرة العملة الصعبة، فيصبح بذلك البنك المركزي عاجزا عن تلبية رغبات طالبي العملة الصعبة، الأمر الذي يدفع الراغبين في الحصول عليها إلى شرائها بأعلى سعر ممكن، الشئ الذي يشجع مالكي هذه العملة من بيعها في سوق موازية بدلا من السوق الرسمية.

ويرجع سبب هذه الندرة إلى:[1]

[1] بن بوزيان محمد، زياني الطاهر وآخرون، **فعالية سعر الصرف الموازي في الجزائر**، مجلة اقتصاد مناجمنت، العدد01، 2002، ص216.

- الرقابة الصارمة التي كانت مفروضة على الاقتصاد الوطني وذلك عن طريق مراقبة كمية ونوعية السلع المستوردة، وكذا مراقبة تحركات رؤوس الأموال إلى الخارج؛
- احتكار التجارة الخارجية بفرض قيود على المبادلات مع الخارج في سنوات السبعينات والثمانينات؛
- ضخامة جهود الاستثمار الذي أدى إلى لجوء كثيف إلى الخارج لتغطية الحاجات الضرورية لتسيير الاقتصاد الوطني، وبالتالي استنزاف العملة الصعبة في تغطية المديونية؛
- كما ساهم تدهور أسعار البترول سنة1986 في تأزم الوضعية الاقتصادية للجزائر، بحيث زاد من عبء المديونية الخارجية و ذلك نقصت المداخيل من العملة الأجنبية؛
- إن حركة الاستيراد النشيطة التي تعرفها الجزائر تساهم في زيادة الطلب على العملة الصعبة، وهو ما ينشط من حركة الأسواق الموازية للعملة؛

ثانيا:سياسة تخفيض الدينار الجزائري.

هناك مجموعة من الأسباب التي أدت بالجزائر إلى تخفيض قيمة عملتها التي جاءت في إطار الإصلاحات الاقتصادية التي نادت بها الهيئات الدولية، حيث سعت من خلالها إلى تحقيقي حملة من الأهداف.

1.أسباب تخفيض الدينار الجزائري.

يمكن أن نذكر مجموعة من الأسباب التي أدت إلى تخفيض العملة وهي خلاصة أوضاع الاقتصاد الجزائري خلال سنوات الثمانينات ويمكن حصرها فيمايلي:[2]

أ. تقييم الدينار اكبر من قيمته الحقيقية:

نقول عن عملة بأنها مقدرة أكبر من قيمتها الحقيقية، عندما يكون سعرها الرسمي يفوق سعرها في السوق الحر، في الحالة التي ينتج فيها هذا الحيز عن المضاربة ولا يمكن أن نتكلم عن الحقيقية إلا إذا كان السعر الرسمي لا يعكس السعر التوازني الذي يبعد ميزان المدفوعات عن العجز لمدة طويلة.

[1]بورعدة حورية، **الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر دراسة سوق الصرف الموازي**، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، تخصص الاقتصاد الدولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، (2013-2014)، ص145.

[2]سلامة نجاح، **تأثير تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري – دراسة حالة الجزائر– (1990–2012)**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية واقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة بسكرة، 2012-2013، ص 85.

ب. المغالاة في قيمة الدينار:

إن إستراتيجية التصدير التي اعتمدتها الجزائر والتي كانت تهدف إلى إبقاء قيمة الدينار الجزائري مرتفع كانت سبب رفع قيمة الدينار الجزائري، حيث كانت السلطات النقدية تقوم الدينار بأكثر من قيمته الحقيقية، حيث كان السعر الرسمي لا يعكس السعر التوازني الذي يبعد ميزان المدفوعات عن العجز لمدة طويلة كما أن الاقتصاد الجزائري كان عبارة عن اقتصاد مخطط، حيث أدى تسعير سعر الصرف في ذلك الوقت إلى تحديد تكلفة إدارية وليست اقتصادية للعملة الأجنبية، حيث كان سعر صرف العملة الأجنبية بالدينار لا تربطه أية علاقة بأداء وكفاءة الاقتصاد الوطني للبلاد كما نتج عن ذلك سلوك غير عقلاني في استخدام الموارد الأكثر ندرة والمتمثلة في العملات الصعبة، إضافة إلى ذلك فان زيادة المداخيل وصعوبة الوصول إلى سوق الصرف والحد من الواردات ومن حرية الاستثمار أدت إلى ظهور سوق الصرف الموازي أين يتحدد سعر الصرف الموازي.

ومن أهم المشاكل التي تنجم من كون أن سعر الصرف غير منسجم مع الواقع (أي المغالاة في تقييم الدينار) هو هروب رأس المال، إذا يتم بطرق كثيرة شيوعا يتبع شراء العملات الأجنبية من الأسواق الموازية (التي كانت واسعة في الجزائر) وتخصيص فواتير الصادرات، والمبالغة في فواتير الواردات. وكلما زادت علاوة العملات الأجنبية في الأسواق الموازية وزاد العائد الإضافي المتوقع كسبه في الأسواق المالية الأجنبية زاد الميل إلى اكتناز العملات والانجاز فيها خارج المسارات الرسمية، ومما يشجع هروب رأس المال كذلك في هذه الظروف توقع تخفيض سعر العملة لتنخفض أو حتى إلغاء الفارق بين السعر في الأسواق الموازية والسعر في الأسواق الرسمية، ومن ثم تشجيع تسليم عائدات التصدير (أو من أي مصدر آخر) من العملات الأجنبية.[1]

2. أهداف تخفيض قيمة الدينار الجزائري.

لجأت تخفيض قيمة عملتها الوطنية لتحقيق مجموعة من الأهداف تمثلت في:[2]

- تأسيس التوازن المالي الخارجي لدولة تجعل الصادرات أكثر تنافسية والتقليل من عملية الاستيراد،إذ يجب أن يتوفر البلد على مواد قابلة للتصدير خارج قطاع المحروقات وتحقيق الاكتفاء الذاتي منها داخل الوطن، وأن تكون ذات جودة عالية تمكنها من تصديرها؛

[1] سلامة نجاح، مرجع سبق ذكره، ص86.

[2] بلبيوض خديجة، **أثر تخفيض قيمة العملة على التوازن الاقتصادي الجزائري دراسة قياسية (1990-2014)**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص تجارة وإدارة الأعمال الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، (2016-2017)، ص144.

- توجيه المستهلك المحلي نحو منتوج بلاده، حيث بعد القيام بعملية التخفيض تصبح الموارد المستوردة غالية الثمن مقارنة مع المصنعة محليا؛
- إعادة التوازن للميزان التجاري بعد نقص عمليات الاستيراد و زيادة عمليات التصدير؛
- الاستمرار بعملية التخفيض إلى غاية تحقيق التوازن المالي الخارجي للدولة دون رؤية خطر انهيار الاقتصاد الوطني؛

ثالثا:الإصلاحات الاقتصادية وتخفيض قيمة الدينار الجزائري.

عمدت السلطة إلى تخفيض قيمة الدينار ككل للإنقاذ ميزان المدفوعات، وقد اتخذت قرار التخفيض من طرف مجلس النقد والقرض ومن ثم تبليغه للجمهور عن طريق إعلان اصدره البنك بتاريخ 1991/09/19 وحدد نسبته ب 20% من قيمة العملة الوطنية، إذ برر البنك هذا التخفيض على انه ضرورة نقدية أملتها متطلبات الانتقال من التسعير الإداري للعملة إلى التسعير الاقتصادي بما يتلائم وقيمتها الحقيقية، إلا أن طريقة التخفيض تتعارض و نص المادة الثانية من قانون النقد والقرض والتي تقتضي بوجوب اللجوء إلى السلطة التشريعية للإصدار نص قانوني يعدل قيمة الدولار، كما أن نسبة التخفيض تحكمية وليست عملية، حيث أنها لم تراعي الوضعية الحقيقية للأعوان الاقتصاديين.[1]

المبحث الثاني:الأساليب المستخدمة في الدراسة.

تحتاج البحوث والدراسات استخدام طرق القياس الكمية ووسائل الإقناع الإحصائية، وذلك لتحديد الخصائص وإبراز الاتجاهات العامة للظواهر الاجتماعية والإدارية وتحليل العلاقات المتشابكة والمتبادلة بين الظواهر على أساس موضعي غير متحيز. وهذا ما نشهده من تطور متسارع في علم الإحصاء ليشمل كافة جوانب العمليات والطرق الإحصائية المرتبطة بالسلاسل الزمنية، وتعتبر السلاسل الزمنية من بين أهم الوسائل الإحصائية، وذلك للأسباب التالية:

- غياب العلاقات السببية بين المتغيرات وصعوبة قياسها كالذوق؛
- عدم توفر المعطيات الكافية حول المتغيرات المفسرة؛
- بساطة تركيب نماذج السلاسل الزمنية و سهولة تفسير ونتائجها بالنسبة للمسيرين؛

[1] بلبيوض خديجة، مرجع سبق ذكره، ص145.

وفي هذا المبحث سيتم التطرق إلى ماهية السلاسل الزمنية، طبيعتها، استقراريتها، و التكامل المشترك بالإضافة إلى نموذج تصحيح الخطأ.

المطلب الأول:ماهية السلاسل الزمنية.

إن الكثير من الظواهر خاصة الاجتماعية والاقتصادية تتغير بتغير الزمن الذي هو بحد ذاته متغير موضعي مستقل، وبما أن الزمن الملازم للظواهر فيمكننا أن نربط بين حالة أي ظاهرة وبين اللحظة التي تقابل هذه الحالة أو بين مجمل تطورات ظاهرة وبين الفترة الزمنية التي جرت فيها تلك التطورات.

أولا:تعريف السلاسل الزمنية.

هي عبارة عن سلسلة من القيم العددية لمؤشر إحصائي يعكس تغير ظاهرة ما بالنسبة للزمن بحيث أن لكل قيمة إحصائية فترة زمنية تقابلها.يكون متغير الزمن tمتغيرا مستقلا تقابلها قيمة إحصائية مرتبطة y_t. ومن أهم أسباب دراسة الظواهر واتجاهاتها هو التنبؤ بقيمها في المستقبل.ولتحديد و بلوغ ذلك يجب دراسة وتحليل معطيات الفترات السابقة لذة الظواهر قصد تحديد مسارها و اتجاهها العام.[1]

ثانيا: مركبات السلاسل الزمنية.

الدراسة الإحصائية لأي سلسلة زمنية تبدأ بتمثيلها بيانيا ثم يتم تحليلها بناءا على التغيرات التي تطرأ على الظاهرة، ويتم تصنيف التغيرات إلى أربعة مركبات وهي:[2]

1. **مركبة الاتجاه العام**:هي مركبة تشير إلى التغيرات التي تعكس مسار تطور الظاهرة المدروسة عبر الزمن، وهي تعطي فكرة واضحة عن تزايد أو تناقص السلسلة الزمنية، بغض النظر عن جميع الانحرافات أو التقلبات.

أهمية دراسة مركبة الاتجاه العام أنها تعطي صفة عامة لسلسة الزمنية تزايدا أو تناقصا وبناءا عليه يمكن الاستمرار أو التعديل

2. **المركبة الموسمية**:هي تغيرات نمطية تحدث في تتابع متسق على فترات زمنية معينة وهذا التغيير له طبيعة دورية تكون دوراته المتكررة ذات مدة زمنية قصيرة نسبيا.

[1] صحراوي سعيد، مرجع سبق ذكره، ص146.

[2] بن ختو يوسف، مرجع سبق ذكره، ص129-130.

قد تكون أهمية دراسة المركبة الموسمية من اجل التخطيط مثلا لعمليات الإنتاج وتوقيت الإعلان عن السلعة.

3. **المركبة الدورية:** هي حركات طويلة الأمد تمثل الارتفاعات المتكررة والهبوطات المتكررة لنشاط أو ظاهرة ما وقد تستمر الدورة عددا من المرات تزيد أو تنقص مكونة موجات متتابعة من التوسع والانكماش.
4. **المركبة العرضية:**هي مجموعة العوامل التي تؤثر بشكل عشوائي على الظاهرة ولا يمكن التنبؤ بوقوعها أو تحديد مقدارها حيث لا تتبع قاعدة أو قانون.

ثالثا:مفهوم والخصائص الإحصائية لصفة استقرار السلسلة.

السلسلة الزمنية المستقرة هي تلك السلسلة التي لا تحتوي لا على اتجاه عام ولا على تقلبات موسمية، و تكون السلسة الزمنية مستقرة إذا توفرت الشروط الآتية:[1]

- ثبات مستوى القيم عبر الزمن:

$$E(y_t) = E(y_{t+m}) = \mu \forall_t, \forall_m$$

- ثبات التوازن عبر الزمن:

$$Var(y_t) = E(y_t - \mu)^2 = \delta^2 \forall_t$$

- التغاير مستقل عن الزمن:يكون التباين المشترك بين قيمتين لنفس المتغير معتمدا على الفجوة الزمنية بين القيمتين وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عنده التغاير.

$$\mathrm{cov}(y_{t,}y_{t+k}) = \mathrm{E}[(y_t - \mu)(y_{t+k} - \mu)] = y_k$$

ويظهر من خلال هذه الخصائص انه يكون مسار لتشويش ابيض E_t به كلε_t مستقلين ويخضعون لنفس التوزيع N (δ_e^2) مستقرا.

إذن تكون سلسلة زمنية مستقرة فقط إذا كانت تحقق مسار مستقر، إذ يستلزم هذا أن السلسلة لا تحتوي لا على اتجاه عام ولا على تقلبات موسمية، وبصفة أكثر عمومية لا يكون أي عامل يتطور عبر الزمن.

رابعا:اختبارات الاستقرارية

يوجد هناك عدد من المعايير التي تستخدم في اختبار استقرارية السلاسل الزمنية نذكر منها:[2]

[1] صحراوي السعيد، مرجع سبق ذكره، ص148.

[2] بلهوشات مريم، لونيس عائشة، مرجع سبق ذكره،ص97.

1. الشكل البياني:

يعتبر الشكل البياني من بين الوسائل التي نستطيع من خلالها تحديد ما إذا كانت المجردة وليس بالاعتماد على أدوات إحصائية محضة،فهي مهمة في إعطاء ولو فكرة بسيطة عن إمكانية استقرارية السلسلة من عدمها.

إذا كانت السلسلة الزمنية لا توجد فيها لا مركبة الاتجاه العام أو على الفصلية أو الاثنين معا مع عدم وجود تغير هيكلي في شكل السلسلة فهي سلسلة مستقرة، خصوصا تلك السلاسل التي طرأ عليها تغيرات هيكلية، في غير مستقرة من شكل (DC)، كما ان السلاسل التي تقلباتها (تبيانها) غير ثابتة هي أيضا سلاسل غير مستقرة.

2. دالة الارتباط الذاتي:

إذا كانت قيم دالة الارتباط الذاتي تتناقص بسرعة إلى أن تنعدم قبل ربع المشاهدة، فانه يمكن اعتبار أن السلسلة التي بحوزتنا مستقرة، غير ذلك، فان السلسلة الزمنية غير مستقرة، مثلا: إذا لم تنعدم مدلوليه دالة الارتباط الذاتي حتى بعد ربع المشاهدات أو في حالة أخرى.

ومن بين استخدامات دالة الارتباط الذاتي نذكر:

- تقيس درجة الارتباط بين مشاهدات الظاهرة المدروسة؛
- تساعد في تحديد درجة نماذج المتوسطات المتحركة؛
- تساعد على تحديد مدى استقرارية السلسلة الزمنية، والذي يتجلى في أن المعاملات ذات الارتباط الذاتي؛
- تتلاشى بسرعة،أي قبل الدرجةk والتي تعادل $\left(\frac{T}{4}\right)$كما هو متفق عليه؛
- تساعد في كشف أسباب عدم الاستقرارية كالفصلية، الاتجاه العام...

3. اختبارات الجذر الأحادي

إن اختبارات الجذر الأحادي لا تسمح فقط بالكشف عن وجود صفة عدم الاستقرار، ولكن هي تحدد كذلك نوع عدم الاستقرارية أي المسار أو الاتجاه من نوع TS أو DS (الاتجاه المحدد أو العشوائي)،و بالتالي هي تحدد أحسن طريقة لإرجاع السلسلة مستقرة.

أ. اختبار الجذر الأحادي لديكي فولر,(Dickey – Fuller)

إن اختبار الجذر الأحادي لا تعمل فقط على كشف مركبة الاتجاه العام، ولكنها تعمل على تحديد الطرق المناسبة لجعل السلسلة مستقرة، ومن اجل فهم اختبارD-Fيجب أن نفرق بين نوعين من النماذج:[1]

نموذج TS: هذا النموذج غير مستقرة وتبرز عدم استقرارية السلسلة، ونأخذ الشكل التالي:

$$x_t = f_t + \varepsilon_t$$

حيث أن:

f_t: دالة كثير حدود زمنية (خطية أو غير خطية $(x_t = a_0 - a_1 t$

ε_t:تشويش ابيض.

النموذج الأكثر انتشارا هو $x_t = a_0 - a_1 t + \varepsilon_t$، هذا النموذج غير مستقر لان متوسطه $E(y_t)$ متعلق بالزمن، لكننا نستطيع جعله مستقرا بعد تقدير المعالم$a_0 a_1$و بطريقة المربعات الصغرى،ونطرح المقدار$(\hat{a}_0 + \hat{a}_1 t)$ من x_t اي:

$$\varepsilon_t = x_t - (\ \hat{a}_0 + \hat{a}_1 t)$$

نموذج*DS*:هذا النموذج غير مستقرة أيضا وبمعنى آخر فإنها تتميز بالعشوائيةStochastique ونأخذ الشكل التالي:$x_t = x_{t-1} + \varepsilon_t$، ويمكن حملها مستقرة باستعمال الفروقات على الشكل:

$$(1 - B)^d x_t = \beta + \varepsilon_t$$

حيث أن:

β: ثابت حقيقي، B: معامل التأخير، d:درجة الفروقات

ولتطبيق مثلا درجة الفروقات من الدرجة الأولى في هذه النتائج d=1 نكتب:

$$(1 - B)x_t = \beta + \varepsilon_t \leftrightarrow x_t = x_{t-1} + \beta + \varepsilon_t$$

[1]طويطي مصطفى، **الجودة التخطيط الإجمالي للإنتاج في المؤسسات المصرفية باستخدام النماذج الرياضية والإحصائية "حالة القرض الشعبي الجزائري"**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بحوث العمليات وتسيير المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة ابوبكر بلقايد، تلمسان، (2009-2010)، ص143.

ونأخذ هذه النماذج شكلين:

- إذا كان$\beta = 0$: يسمى نموذج DS بدون المشتقة ويكتب $x_t = x_{t-1}$
- إذا كان $\beta \neq 0$: يسمى نموذج DS بالمشتقة ويكتب $x_t = x_{t-1} + \beta + \varepsilon_t$

يعمل اختبار ديكي فولر عن بحث استقرارية سلسلة زمنية ما،وذلك بتحديد الاتجاه العام سواء كانت تحديدية أو عشوائية، وهذا الاختبار يتركز على نوعين:

أ.1. اختبار ديكي فولر البسيط (DF):

يسمح هذا الاختبار بتوضيح استقرارية سلسلة الزمنية من عدمها وذلك بتحديد مركبة الاتجاه العام سواء كانت تحديدية أو عشوائية حيث يتركز على ثلاث نماذج:

- نموذج الانحدار الذاتي ذو الدرجة الأولى:$[1]: x_t = \emptyset_1 x_{t-1} + \varepsilon_t$
- نموذج الانحدار ذو الدرجة الأولى مع ثابت:$[2]: x_t = \emptyset_1 x_{t-1} + c + \varepsilon_t$
- نموذج الانحدار الذاتي ذو الدرجة الأولى مع ثابت واتجاه عام:

$[3]: x_t = \emptyset_1 x_{t-1} + c + b_{t+}\varepsilon_t$ -

يقترح ديكي فولر اختبار الفرضية التالية: $\begin{cases} H_0: \emptyset_1 = 1 \\ H_1: |\emptyset_1| < 1 \end{cases}$

القرار:

نرفض الفرضيةH_0: إذا كانت$t_{\emptyset 1} > t_{cal}$وبالتالي لا يوجد جذر أحادي ومنه النموذج مستقر. نرفض الفرضية H_1: اذا كانت$t_{\emptyset 1} < t_{cal}$ وبالتالي يوجد جذر احادي ومنه النموذج غير مستقر.

إذا تحققت الفرضية$H_0: \emptyset_1 = 1$ في احد النماذج الثلاثة فان السلسلة الزمنية غير مستقرة، في النموذج:[3]اذا قبلنا الفرضية المقابلة أي $|\emptyset_1| < 1$ واذا كان $\widehat{b}$ معنويا مختلف عن الصفر، فان النموذج يكون من النوعTS ويمكن أن يجعله مستقرا بحساب البواقي بطرح اتجاه العام المقدرة ب$\hat{a} + \hat{b}t$ من x_tحيث مقدرة $\hat{a}, \hat{b}$بطريقة المربعات الصغرى وهذا الاختبار صالح في حالة AR(1) فقط.

أ.2. اختبار ديكي فولر المطور [1](ADF)

في النماذج السابقة كان ε_t عبارة عن صدمات عشوائية (شوشرة بيضاء) غير مرتبطة فيما بينها، وبما انه لا يوجد سبب من اجله تكون الأخطاء مستقلة عن بعضها البعض فقد تم بناء اختبار ديكي فولر المطورADF وقد عمل ديكي وفولر سنة1981 على إدراج هذه الفرضية لذلك فان الاختبار يتركز على النماذج التالية:

$$[4]: \Delta x_t = \rho x_{t-1} - \sum_{j=2}^{\rho} \emptyset_j \Delta\, x_{t-j+1} + \varepsilon_t$$

$$[5]: \Delta x_t = \rho x_{t-1} - \sum_{j=2}^{\rho} \emptyset_j \Delta\, x_{t-j+1} + c + \varepsilon_t$$

$$[6]: \Delta x_t = \rho x_{t-1} - \sum_{j=2}^{\rho} \emptyset_j \Delta\, x_{t-j+1} + c + bt + \varepsilon_t$$

المطلب الثاني: التكامل المشترك.

استخدام السلاسل الزمنية غير المستقرة لا يترتب عنه دوما انحدار زائف، وإنما يمكن إنتاج علاقة تكامل مشتركة بين هذه السلاسل تربط المدى القصير بالمدى الطويل والتحكم في الانحراف الذي يحدث لهذه العلاقة.

أولا: تعريف التكامل المشترك.

هو البحث عن وجود علاقة توازنية بين السلاسل الزمنية في الأجل الطويل، على الرغم من وجود اختلال في الزمن القصير. فهو ينظر إلى هذه العلاقات التوازنية حتى وإن احتوت كل سلسلة زمنية على اتجاه عام عشوائي (عدم الاستقرار)، لأنه في المدى الطويل ستتحرك هذه السلاسل في تقارب عبر الزمن ويكون الفرق بينهم ساكنا.

لذا يمكن القول أن فكرة التكامل المشترك تحاكي وجود توازن في المدى الطويل يؤول إليه النظام الاقتصادي، ويكمن السبب الرئيسي لعدم وجود التوازن في المدى القصير في ضعف مقدرة الوكلاء الاقتصاديين على التكيف مع المعلومات آنيا. [2]

---

[1] طويطي مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص143.

[2] عثماني الهادي، هيشر احمد تيجاني، **اختبار الارتباط في المدى الطويل بين متغيرات حساب الإنتاج وحساب الاستغلال لقطاع الزراعة في الجزائر باستخدام أسلوب التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ خلال الفترة (1974–2012)**، مجلة الدراسات القياسية الكمية، العدد01، جامعة الجيلالي اليابس،2015، ص65.

ثانيا:شروط التكامل المشترك.

نقول أن السلسلتين Y_t وX_t متكاملين إذا تحقق الشرطان التاليان:[1]

1- إذا خضعتا إلى اتجاه عشوائي له نفس الرتبة الفرق"d".

2- التوفيق الخطي لهاتين السلسلتين يسمح بالحصول على سلسلة ذات رتبة تكامل اقل من رتبة تكامل السلسلتين، أي:

$$\left.\begin{matrix} x_t \to I(d) \\ y_t \to I(b) \end{matrix}\right\} \Rightarrow \alpha x_t + \beta y_t \to \mathrm{I(d-b)}$$

حيث:$d \geq b \geq 0$،ونكتب عندئذ:$x_t , Y_t \to CI(d.b)$

و(α, β)شعاع الإدماج "Vecteur de Co-intégration".

وفي الحالة العامة وبوجود (k) متغيرة، يكون لدينا:$x_t = [x_{1t}, x_{2t}, \dots, x_{kt}]$

$$\left.\begin{matrix} x_{1t} I(d_1) \to \\ x_{2t} I(d_2) \to \\ \dots\dots\dots\dots \\ \dots\dots\dots\dots. \\ \dots\dots\dots\dots.. \\ x_{kt} I(d_k) \to \end{matrix}\right\}$$

ووجد شعاع التكامل المتزامن $\alpha_1 = [\alpha_1, \alpha_2, \alpha_k]$ ذو بعد(k,1)، فان المتغيرات التي عددها (k)هي متكاملة cointégrées وشعاع التكامل المتزامن هو α_i.

ثالثا:اختبارات التكامل المشترك.

من خلال النتائج السابقة للاختبارات الاستقرارية اتضح لنا أن المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى أي أنها ليست ساكنة في المستوى الأصلي، إلا أنها ساكنة في الفروقات الأولى لذا هي ستتقارب في الأجل الطويل وهذا هو التكامل المشترك، حيث تعتمد نظرية التكامل المشترك على تفسير السلاسل الزمنية الغير ساكنة لتخرج خليط خطي يتميز بالسكون في الأجل الطويل.

[1] طلحة محمد، **قياس أثر التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (سعر الصرف،النمو الاقتصادي)بالجزائر الفترة المتمددة 1970-2017**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، (2018-2019)، ص144-145.

ونجد الأدبيات الاقتصادية العديد من الاختبارات الإحصائية للتكامل المشترك التي تستعمل لتشخيص درجة التكامل بين مختلف السلاسل الزمنية قيد الدراسة و من بين هذه الاختبارات:[1]

1. اختبار Sargan-Bhargava(1983).

يسمى أيضا اختبار التكامل المشترك بدلالة ديربن واتسون (CRDW-Test)، ويعتبر اختبارا بديلا وسريع التطبيق يمكن استخدامه لمعرفة مدي تحقق التكامل المشترك بين المتغيرات، حيث يستند على إحصائية D-W المقدرة في نموذج انحدار التكامل المشترك.

وصياغة فرضية الاختبار كالتالي:

- الفرضية الصفرية:H_0:d=0 إذا كان $CRDW_C < CRDW_t$:لا توجد علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات؛
- الفرضية البديلة:H_1:0d≠ اذا كان $CRDW_C > CRDW_t$:توجد علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات؛

وقد قدم كل من (Sargan-Bhargava) القيم الجد ولية لإحصائية (CRDW) بالشكل التالي:

عند مستوى المعنوية:1%←0.511

عند مستوى المعنوية:5%←0.387

عند مستوى المعنوية:10%←0.322

إلا أن هذا الاختبار لا يعتمد على نتائجه كثيرا، لكون إحصائية D-W معروفة بحساسيتها الكبيرة للنموذج المقدر، وتظهر خصوصا في النموذج المقدر بين المتغيرات المتكاملة من الدرجة الأولى.

2. اختبار التكامل المشترك بطريقة انجل –غرا نجر.[2]

إن تحليل التكامل المشترك ل Engle-Granger سنة 1987 يعتبر احد أهم المفاهيم الجديدة في مجال القياس الاقتصادي وكذلك لتحليل السلاسل الزمنية، يستلزم هذا الاختبار المرور بمرحلتين. الأولى تقدير العلاقة بطريقة المربعات الصغرى العادية والحصول على البواقي من هذا التقدير.

$$e_t = y_t - \beta_1 - \beta_2 x_t$$

[1] طلحة محمد، مرجع سبق ذكره، ص146.

[2] العطري فاطنة، الداوي الشيخ، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة قياسية (2000–2017)**، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية،المجلد 06، العدد 01، 2020، ص299.

ثانيا اختبار البواقي عند المستوى فإذا كانت البواقي مستقرة عند المستوى دل ذلك على وجود تكامل مشترك بين المتغيرات وان العلاقة المقدرة في المرحلة الأولى هي صحيحة وغير مضللة. أما إذا كانت البواقي غير ساكنة في المستوى فلا توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات وان العلاقة السابقة مضللة ولا يمكن الركون إليها.

3. اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسن– جسليوس.

يتفوق هذا الاختبار على اختبار انجل غرانجر للتكامل المشترك السابق، نظرا لأنه يتناسب مع العينات الصغيرة، ويستخدم عندما يزيد متغيرات قيد الدراسة عن متغيرين لاحتمال وجود أكثر من متجه لتكامل المشترك، كما أثبتت الدراسات تفضيل منهج جوهانسن حتى في حالة وجود نموذج بمتغيرين. ولتحديد عدد متجهات التكامل المشترك بحسب اختبار جوهانسن هناك اختبارين هما:

- **اختبار الأثر**:يختبر فرضية العدم القائلة بان عدد متجهات التكامل المشترك يقل أو يساوي q ($r \geq q$)، في المقابل الفرض البديل الذي يقول أن عدد المتجهات يساوي q (r =q) ويحسب وفق الصيغة الآتية:[1]

$$\lambda_{Trace}(r) = -T \sum_{i=r+1}^{p} \ln(1 - \lambda_i)$$

- **اختبار القيمة الذاتية**:ويحسب وفقا للصيغة الآتية:

$$\lambda_{max} = -T \ln(1 - \lambda_{r+1})$$

ويتم اختبار فرضية العدم القائلة بان عدد متجهات التكامل المشترك r (q=r) مقابل الفرضية البديلة والتي تقول بان عدد متجهات التكامل المشترك يساوي r+1(q=r+1).

لكن يجب أولا تحديد عدد الفجوات الزمنية (p) التي تعطي اقل قيمة للمعيارينSchwarz و Akaika باستخدام نموذجVAR

المطلب الثالث:نموذج تصحيح الخطأ.

تتجه المتغيرات الاقتصادية المتصفة بالتكامل المشترك في المدى الطويل نحو الاستقرار أو ما يسمى بوضع التوازن، وبسبب بعض التغيرات الطارئة ينحرف وضع المتغيرات مؤقتا عن مساره، ولهذا يستخدم نموذج تصحيح

[1] العطري فاطنة، الداوي الشيخ مرجع سبق ذكره، ص 299-300.

الخطأ من اجل التوفيق بين السلوكيين طويل وقصير الأجل للعلاقات الاقتصادية، ويعبر هذا النموذج عن مسار تعديلي يسمح بإدخال التغيرات الناتجة في المدى القصير في علاقة المدى الطويل. [1]

تأخذ صيغة نموذج تصحيح الخطأ في الاعتبار كل من العلاقة طويلة الأجل والعلاقة قصيرة الأجل، أما عن كونها تأخذ في عين الاعتبار العلاقة طويلة الأجل فهذا يتم باحتوائها على متغيرات ذات فجوة زمنية، وفيما يتعلق باشتمالها على العلاقة قصيرة الأجل فهذا يتم بإدراج فروق السلاسل الزمنية فيها والتي تعبر عن التغيير بين القيم من يوم لأخر،أو من سنة لأخرى.[2]

لنفترض أننا بدأنا بالمتغيرين:Y_tو X_t، و قدرنا العلاقة بينهما باستخدام الصيغة البسيطة التالية:[3]

$$Y_t = \hat{\alpha}_0 + \hat{\alpha}_1 X_t + e_t$$

حيث أن:

y_t:قيمة المتغير التابع، x_t:قيمة المتغير المستقل.

عندئذ يمكننا الحصول على متغير جديد يسمى حد تصحيح الخطأ، والذي يتمثل في البواقي،حيث يمكن كتابة: $e_t = Y_t - \hat{\alpha}_0 - \hat{\alpha}_1 X_t$

باستخدام هذا الحد يمكن صياغة نموذج تصحيح الخطأ (ECM) على النحو التالي:

$$Dy_t = \beta_0 + \sum_{j=1}^{K} \beta_j \Delta x_{t-j} + \vartheta(y_t - \hat{\alpha}_0 - \hat{\alpha}_1 x_t)_{t-j} + e_t$$

حيث أن:

Dy_t:الفرق الأول للمتغير التابع.

(j):1.2....k:رقم الفجوة الزمنية لفروق المتغير المستقل (X_t).

(K):عدد الفجوات الزمنية المدرجة بالنموذج.

---

[1] عثماني الهادي، هيشر احمد تيجاني، مرجع سيق ذكره،ص66.

[2] بن مصطفي عبد القادر، مرجع سبق ذكره،ص179.

[3] محمد زكريا بن معزو، كمال حمانة،**قياس العلاقة بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام مؤشر (KAOPEN):دراسة قياسية (1970–2010)**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد13،2013، ص23.

(Δx_{t-j}):الفروق الأولى للمتغير المستقل.

ϑ:معامل سرعة التعديل وهو يشير إلى مقدار التغير في المتغير التابع نتيجة انحراف قيمة المتغير المستقل في الأجل القصير عن قيمته التوازنية في الأجل الطويل بمقدار وحدة واحدة.

المبحث الثالث:دراسة قياسية لنظرية تعادل القدرة الشرائية في الجزائر.

إن القدرة الشرائية للمواطن هي في علاقة عكسية مع المستوى العام للأسعار، فكلما ارتفعت الأسعار فان القدرة الشرائية للمواطن تنخفض والعكس صحيح، وبالتالي فهو مؤشر اقتصادي واجتماعي جار معد لقياس التغيرات عبر الزمن في المستوى العام لأسعار السلع الاستهلاكية والخدمات التي تحصل عليها الأسر أو تستخدمها أو تدفع لقاء استهلاكها، فهو مؤشر إحصائي يقيس تغيرات الأسعار والخدمات المشتراة من قبل المستهلك بين فترة وأخرى، لذلك فهو يؤثر على القوة الشرائية.وفي هذا المبحث سوف نتطرق إلى دراسة الاستقرارية لسلاسل الزمنية، بالإضافة إلى اختبار التكامل المشترك.

المطلب الأول:دراسة الاستقرارية لسلاسل الزمنية.

سنتطرق في هذا المطلب وبالاعتماد على برنامجEviews، إلى إجراء اختبار السلاسل الزمنية لكل من سعر الصرف ومؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر، وذلك لتأكد من فيما إذا كانت هذه المتغيرات مستقرة في المستوى، وتحتوي هذه السلاسل على معطيات تم جمعها بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات وبنك الجزائر، حيث تتعلق هذه المعطيات بالفترة الممتدة من 1990الى 2020.

أولا:اختبار استقرارية سعر الصرف.

باستخدام برنامجEviews سنقوم بدراسة اختبار مدى استقرارية سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار، وفي ظل تعدد الاختبارات الخاصة بالاستقرارية تم استعمال اختبار-ADF augmenté Dickey Fuller والمنحنى البياني التالي يبين تغير سلسلة سعر الصرف في صياغتها اللوغارتمية للفترة الدراسة:

المنحنى رقم (06) يبين تطور سعر الصرف مقابل الدولار(1990–2020) في صيغتها اللوغارتمية

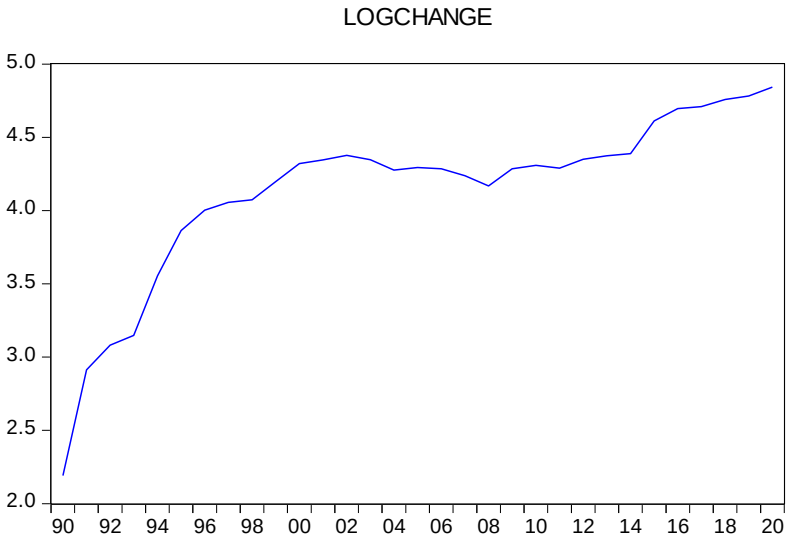

المصدر:من إعداد الطالب اعتمادا على برنامجEviews8 .

نلاحظ من خلال المنحنى (06) أن تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار خلال الفترة (1990-2020) في ارتفاع مستمر إلا أن وتيرة هذا التزايد تختلف من فترة إلى أخرى حيث نلاحظ انخفاض في قيمة سعر الصرف سنة 2008 لتعاود الارتفاع تدريجا سنة بعد سنة لتصل إلى أعلى قيمة لها سنة 2020، حيث يمكن أن نرجع هذا الارتفاع الذي يعرفه سعر الصرف منذ سنة 1990 إلى تخفيض قيمة العملة.

1. اختبار استقرارية سعر الصرف عند المستوى.

1.1.حالة الحد الثابت والاتجاه العام:[1]

جدول رقم(08) يبين نتائج اختبار ADF عند المستوى لسلسة سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار في صياغتها اللوغارتمية.

LOGCHANGE					
اختبار ديكي فولار ADF					
اختبار المستوى					
حد ثابت واتجاه عام					
درجة التأخير	القيمة المحسوبة	%1	%5	%10	الاحتمال
7	-1.921522	-4.394309	-3.612199	-3.2433079	0.6123

المصدر:من إعداد الطالب اعتمادا على برنامجEviews8 .

من خلال نتائج الجدول رقم (08) وباستعمال برنامج Eviews يتبين لنا أن القيمة $t\emptyset_j$ المحسوبة (1.921522-) أكبر من القيمة الحرجة الجدولية (4.394309)، (3.612199)، (3.2433079)، عند درجة معنوية 1%، 5%، 10% على التوالي مما يؤدي إلى قبول الفرضية العدمية H_0 أي وجود جذور أحادية، و ما يعزز نتيجتنا هو وجود الاحتمال المرافق للجدول ويساوي(0.6123) وهي أكبر من 5% والتي تعني قبول الفرضية العدمية H_0، وبالتالي سلسلة المتغير سعر الصرف في صيغتها اللوغارتمية غير مستقرة.

1 أنظر الملحق (01).

2.1.حالة الحد الثابت:[1]

جدول رقم(09) يبين نتائج اختبار ADF عند المستوى لسلسة سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار في صياغتها اللوغارتمية.

LOGCHANGE					
اختبار ديكي فولار ADF					
اختبار المستوى					
الحد الثابت					
درجة التأخير	القيمة المحسوبة	%1	%5	%10	الاحتمال
7	-6.210905	-3.670170	-2.963972	-2.621007	0.0000

المصدر:من إعداد الطالب اعتمادا على برنامجEviews8

من خلال نتائج الجدول رقم (09) وباستعمال برنامج Eviews يتبين لنا أن القيمة $t\emptyset_j$ المحسوبة (6.210905-) اقل من القيمة الحرجة الجدولية (3.670170)، (2.963972)، (2.621007-)، عند درجة معنوية 1%، 5%، 10% على التوالي مما يؤدي إلى قبول الفرضية البديلة H_1، وما يعزز نتيجتنا هو وجود الاحتمال المرافق للجدول الذي يساوي (0.000) وهي اقل من 5%، والتي تعني قبول الفرضية البديلة H_1 ونرفض الفرضية العدمية H_0 ومنه سلسلة سعر الصرففي صيغتها اللوغارتمية مستقرة أي عدم وجود جذر الوحدة.

ثانيا:اختبار استقرارية أسعار الاستهلاك في الجزائر.

من خلال استعمال برنامج Eviews سندرس اختبار مدى استقرار سلسلة أسعار الاستهلاك في الجزائر، وذلك بالاعتماد على نموذج ديكي فلور الموسع ADF، والمنحنى البياني التالي يبين تغير سلسلة أسعار الاستهلاك في صياغتها اللوغارتمية للفترة الدراسة:

1 أنظر الملحق (02).

المنحنى رقم (07) يبين تطور أسعار الاستهلاك في الجزائر (1990–2020) في صيغتها اللوغارتمية

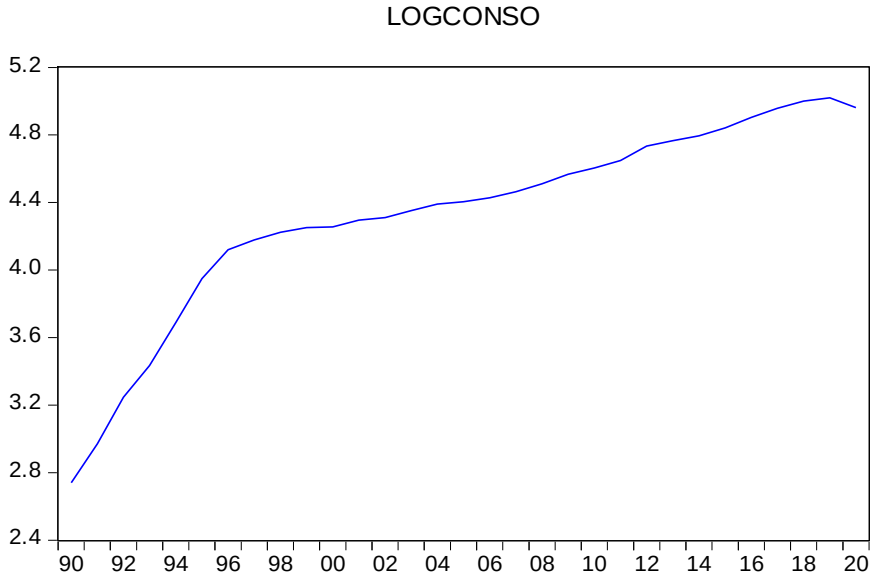

المصدر:من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج Eviews8

نلاحظ من خلال المنحنى (07) إن تطور مؤشر أسعار الاستهلاك يشهد ارتفاع تدريجيا خلال سنوات الدراسة ويبقى مستقرا إلى غاية الوصول إلى أعلى قيمة سنة 2019 لتعود وتنخفض بشكل محسوس سنة 2020.

1. اختبار استقرارية أسعار الاستهلاك عند المستوى:

1.1.حالة الحد الثابت والاتجاه العام:[1]

جدول رقم(10) يبين نتائج اختبار ADF لسلسلة أسعار الاستهلاك في الجزائر في صيغتها اللوغارتمية.

LOGCONSO					
اختبار ديكي فولار ADF					
اختبار المستوى					
حد ثابت واتجاه عام					
درجة التأخير	القيمة المحسوبة	%1	%5	%10	الاحتمال
7	-3.873396	-4.309824	-3.574244	-3.221728	0.0266

المصدر:من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج Eviews8

تظهر النتائج في الجدول رقم (10) أن القيمة $t\emptyset_j$ المحسوبة (3.873396-) أكبر من القيمة الحرجة الجدولية (4.309824-) عند درجة معنوية 1%، أما عند مستوى معنوية 5%، 10% فان القيمة $t\emptyset_j$ المحسوبة (3.873396-) أقل من القيمة الحرجة الجدولية (3.574244-)، (3.221728-) على التوالي،وهذا ما يؤدي إلى قبول الفرضية البديلة H_1، وما يعزز نتيجتنا هو وجود الاحتمال المرافق للجدول الذي يساوي (0.0266) وهي اقل من 5%، والتي تعني قبول الفرضية البديلة H_1 ونرفض الفرضية العدمية H_0 ومنه سلسلة أسعار الاستهلاكفي صيغتها اللوغارتمية مستقرة أي عدم وجود جذر الوحدة.

1 أنظر الملحق(03) و(08).

2.1.حالة الحد الثابت:[1]

جدول رقم(11) يبين نتائج اختبار ADF لسلسلة أسعار الاستهلاك في الجزائر في صيغتها اللوغارتمية.

LOGCONSO					
اختبار ديكي فولار ADF					
اختبار المستوى					
الحد الثابت					
درجة التأخير	القيمة المحسوبة	%1	%5	%10	الاحتمال
7	-7.993100	-3.670170	-2.963972	-2.621007	0.0000

المصدر:من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج Eviews8 .

من خلال الجدول رقم (11) وبناءا على نتائج برنامج Eviews، يتبين لنا أن القيمة $t\emptyset_j$المحسوبة (7.993100-) أقل من القيمة الحرجة الجدولية (3.670170)، (2.963972)، (2.621007-)، عند درجة معنوية 1%، 5%، 10% على التوالي مما يؤدي إلى قبول الفرضية البديلة H_1، وما يعزز نتيجتنا هو وجود الاحتمال المرافق للجدول الذي يساوي (0.0000) وهي أقل من 5%، والتي تعني قبول الفرضية البديلة H_1 ونرفض الفرضية العدمية H_0 ومنه سلسلة أسعار الاستهلاكفي صيغتها اللوغارتمية مستقرة أي عدم وجود جذر الوحدة.

المطلب الثاني:استخدام اختبار التكامل المشترك لتحديد مدى توافق نظرية تعادل القوة الشرائية مع الاقتصاد الجزائري.

نقوم في هذا المطلب باختبار وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج.

أولا:اختبار جوهانسن للتكامل المشترك.

يتفوق هذا الاختبار على أنجل جرانجر لتكامل المشترك السابق، نظرا لأنه يتناسب مع العينات صغيرة الحجم، وكذلك في حالة وجود أكثر من متغيرين، والاهم من ذلك أن هذا الاختبار يكشف عن ما إن كان هناك تكامل مشترك فريدا، أي يتحقق التكامل المشترك فقط في حالة انحدار المتغير التابع على المتغيرات المستقلة.

1 أنظر الملحق(04)و(08).

ويتطلب تطبيق اختبار التكامل المشترك أولا اختيار فترات الإبطاء حيث هناك عدة معايير تستعمل لهذا الغرض.[1]

وبعد إدخالنا للمعطيات في برنامج Eviews والقيام بعدة خطوات من أجل اختيار فترة الإبطاء المناسبة تحصلنا على النتائج التالية:[2]

جدول رقم(12) يبين اختيار فترة الإبطاء المناسبة.

HQ	SC	AIC	FPE	LR	Log L	Lag
-0.255950	-0.189883	-0.285041	0.002578	NA	5.990572	0
-5.533871	-5.335670	-5.621143	1.24e-05	140.5454	84.6900	1
−5.820357*	−5.490022*	−5.965810*	8.86e-06*	14.49877*	93.52134	2
-5.720540	-5.258072	-5.921475	9.37e-06	5.125662	96.93844	3

المصدر:من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج Eviews8 .

من خلال الجدول رقم (12) نلاحظ أن ثلاثة معايير قد اختارت درجة تأخير أو فترة إبطاء (p= 2)، حيث تعطى درجة التأخير على أنها الحد الأدنى.

وفيمايلي سنقوم بإجراء اختبار التكامل المشترك جوهانسن وذلك لتحديد متجهات (علاقات) التكامل المشترك، حيث أننا سوف نستعمل اختبار إحصائيتين هما:اختبار الأثر واختبار القيمة الكامنة العظمى.

وبعد القيام باختيار التكامل المشترك حسب طريقة جوهانسن بمساعدة برنامج Eviews تحصلنا على النتائج الملخصة في الجدول التالي:[3]

[1] عابد العبدلي، **محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ**، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، العدد32،1428هـ/2007م،ص24

[2] أنظر الملحق (05).

[3] أنظر الملحق (06)و(07).

جدول رقم (13) ملخص نتائج اختبار التكامل المشترك ل Johansen .

فرض العدم	الفرض البديل	اختبار الأثر	
		الإحصائية المحسوبة	مستوى المعنوية5%
$r = 0$	$r = 1$	56.18387	15.49471
$r \leq 1$	$r = 2$	15.87116	15.49471
$2r \leq$	$r = 3$	14.44127	15.49471
فرض العدم	الفرض البديل	اختبار القيمة الكامنة العظمى	
		الإحصائية المحسوبة	مستوى المعنوية5%
$r = 0$	$r \geq 1$	49.06259	14.26460
$r \leq 1$	$r \geq 2$	13.58756	14.26460
$2r \leq$	$r \geq 3$	13.29069	14.26460

المصدر:من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج Eviews8 .

من خلال الجدول (13) وبالنسبة لنتائج الأثر نلاحظ أن أعظم احتمال للقيمة الإحصائية المحسوبة تساوي 56.18387 وهي أكبر من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية 5%، وعليه نرفض فرض العدم بعدم وجود أي متجه للتكامل المشترك وقبول الفرض البديل بوجود متجه تكامل مشترك واحد وفريد.

ونلاحظ أيضا انه بالنسبة لاختبار القيمة الكامنة العظمى انه تم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل، بوجود متجه تكامل مشترك واحد عند مستوى معنوية 5% وبالتالي فهو يؤيد نتيجة اختبار الأثر.

وبناءا على النماذج السابقة نستنتج أنه يوجد تكامل مشترك واحد وفريد بين سعر الصرف ونسبة الأرقام القياسية لأسعار الاستهلاك في الجزائر، وبالتالي فقد توصلنا إلى نتيجة هامة هي أن سعر الصرف والذي يساوي (عدد الوحدات من الدينار الجزائري اللازمة من اجل الحصول على وحدة واحدة من الدولار الأمريكي) ونسبة الأرقام القياسية لأسعار الاستهلاك هي علاقة تكامل مشترك.أي توجد هناك توازنية في المدى الطويل بين هذه المتغيرات، هذا من جهة أما من جهة أخرى فاختبار جوهانسن على توافق مع نظرية تعادل القدرة الشرائية التي ترى بأن سعر الصرف التوازنية تتحدد في المدى الطويل وذلك بناءا على النسبة بين مستويات الأسعار في الداخل والخارج، وبالتالي فان وجد أي انحراف لأسعار الصرف في المدى القصير على عكس ما تحدده النظرية فسوف تتكفل قوى السوق بإعادته إلى مساره في الأجل الطويل.

وفي الأخير يمكننا القول انه في الأجل القصير لا يمكن أن تكون نظرية تعادل القدرة الشرائية محددة لسعر الصرف، نظرا لوجود عدة عوامل تمنع من ذلك تكون قصيرة الأجل ومنها طبيعة السلع التي تدخل ضمن سلة العملات المتبادلة بين دولتين (الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية)، بالإضافة إلى سلع أخرى يستحيل انتقالها من دولة إلى أخرى كالأراضي والبنايات.

فان وجود التكاليف والحواجز المختلفة يقف عائقا أمام انطباق أسعار الصرف التوازنية ونظرية تعادل القوة الشرائية، ولا ننسى بطبيعة الحال دور العوامل الأخرى قصيرة الأجل في التأثير على سعر الصرف.

ثانيا:اختبار التكامل المشترك لأنجل جرانجر.

للتأكد من أنه توجد علاقة سببية بين متغيرات الدراسة سعر الصرف وأسعار الاستهلاك أو عدمها في الجزائر خلال الفترة (1990-2020) وجب علينا إجراء اختبار السببية لجرانجر، هذا الأخير الذي يتأثر باختبار فترة الإبطاء المثلى لهذه المتغيرات حيث يعتبر من أهم الاختبارات المصاحبة للنماذج القياسية وذلك للتأكد من عدد التأخرات التي تدخل في النموذج، فبالإضافة إلى أهمية هذا الاختبار في تحديد عدد المتغيرات المتأخرة زمنيا التي تؤثر على المتغير التابع فان بعض النماذج شديدة الحساسية للتأخرات الزمنية مثل اختبار جرانجر لسببية وبعد إجراء الاختبار كانت النتائج كما بينه الجدول رقم (12) إذ يتم تحديد فترة الإبطاء المثلى بالاعتماد على معيار اكايك (ALC)ومعيار سيكوارز (SC) ومعيار هانان-كوين(HQ)إذ يتم اختيار مدة الإبطاء المثلى التي تحمل اقل قيمة لهذه المعايير والجدول رقم (12) يوضح نتائج هذا الاختبار.

ومن خلال نتائج الجدول السابق (12) الذي يحدد فترة الإبطاء المناسبة، إذ تبين نتائج أن فترة الإبطاء الأمثل هي فترة واحدة، لان جميع الاختبارات تشير إليها ويمكن ملاحظة ذلك من خلال وجود علامة النجمة على قيمة الاختبار والتي تمثل اقل قيمة من قيم الاختبار والتي هي القيمة التي تقابل فترة الإبطاء المثلى.

ومن أجل تحديد اتجاه السببية بين المتغيرات المتمثلة في سعر الصرف وأسعار الاستهلاك عند فترة الإبطاء المثلى، إذ يوضح هذا الاختبار اتجاه السببية فيما إذا كان باتجاه واحد أو باتجاهين متبادلين أو أن المتغيرين كلاهما مستقلين عن بعضهما البعض، بعد إجراء الاختبار كانت النتائج كما يوضحه الجدول رقم(14):

جدول رقم (14) يبين نتائج اختبار السببية لجرانجر لمتغيرات الدراسة.

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 05/23/22 Time: 11:11
Sample: 1990 2020
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LOGCHANGE does not Granger Cause LOGCONSO	29	2.22555	0.1298
LOGCONSO does not Granger Cause LOGCHANGE		4.64789	0.0197

المصدر:من إعداد الطالب اعتمادا على برنامجEviews8 .

من خلال نتائج اختبار السببية لجرانجر وبمقارنة القيمة الاحتمالية المقابلة للفرضية العدمية حيث تقبلها عندما تكون اكبر من 5% ونرفضها عند العكس.

وبالتالي نستنتج من نتائج التقدير للعلاقة بين المتغيرين:

- عدم وجود علاقة سببية تتجه من سعر الصرف إلى أسعار الاستهلاك، حيث بلغت قيمتها 2.22555 باحتمال 0.1298.
- وجود علاقة سببية تتجه من أسعار الاستهلاك إلى سعر الصرف، حيث بلغت قيمتها الإحصائية 4.64789 باحتمال 0.0197.

وبالتالي فإنه توجد علاقة سببية باتجاه واحد بين المتغيرين من أسعار الاستهلاك إلى سعر الصرف.

خاتمة الفصل:

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى تحليل سعر الصرف وتعادل القوة الشرائية (أسعار الاستهلاك) في الجزائر. تعرفنا فيها على أهم مراحل تطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال فترة الدراسة (1990-2020)، بالإضافة إلى أدبيات السلاسل الزمنية والتكامل المشترك.

أما في الدراسة القياسية فقد تم تطبيق اختبار درجة استقرارية السلاسل الزمنية على (سعر اصرف الدينار الجزائري، ومستوى أسعار الاستهلاك)، حيث اتضح أن السلاسل الزمنية مستقرة عند المستوى وعليه فان متغيرات الدراسة على علاقة تكامل مشترك، وهذا ما يؤدي إلى استنتاج أن هناك علاقة توازنية في الأجل الطويل بين سعر الصرف الاسمي والذي يمثل عدد الوحدات من الدينار الجزائري التي تقابل واحد دولار أمريكي ونسبة مستويات الأسعار في الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية.

وبالتالي نستنتج أن نظرية تعادل القوة الشرائية يمكن أن تتحقق على المدى الطويل والمتوسط، وتكون غير ذلك في المدى القصير ويعود السبب وراء هذا إلى وجود بعض التأثيرات مثل: تدخلات الدولة في سوق الصرف وتوقعات المتعاملين بشأن ارتفاع وانخفاض قيمة العملة وغيرها.

خـــاتمة عـــامة

خاتمة عامة

يعتبر سعر الصرف من الركائز الأساسية التي تقوم عليها العلاقات الدولية، حيث انه يؤثر تأثير هام وفعال على نمو اقتصاديات الدول وازدهارها، بالإضافة إلى انه حلقة وصل بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وكذا في الاقتصاد العالمي، حيث أنه عندما تكون قيمة العملة الأجنبية منخفضة يؤدي ذلك إلى انخفاض سعر السلع الأجنبية المنافسة للعملة الوطنية. وبالتالي يؤدي إلى زيادة الطلب عليها هذا من جهة، أما من جهة أخرى فان قدرة السلع المحلية المنافسة تقل في الأسواق الخارجية والعكس صحيح.

ونتيجة للأهمية البالغة لسعر الصرف توالت على الاقتصاد العالمي عدة أنظمة نقدية دولية عرفت بأنظمة الصرف، بحيث تهدف هذه الأخيرة إلى تنظيم المبادلات الدولية بناءا على قواعد معترف بها دوليا. وقد مرت أنظمة سعر الصرف بثلاثة صيغ أبرزها: سعر الصرف الثابت، المرن (العائم)، وأنظمة الصرف الوسيطية.

ونظرا للانشغال الكبير من طرف الباحثين والاقتصاديين بتحديد سعر الصرف فقد مرت عليه العديد من النظريات محاولين بذلك تفسير مضمون تطوراته، ومن بين هذه النظريات نظرية العالم السويدي

" غوستاف كاسل" والتي عرفت باسم نظرية تعادل القدرة الشرائية والتي تنقسم بدورها إلى صيغة ومطلقة وأخرى نسبية.وتعمل هذه النظرية على دراسة العلاقة بين المتغيرين الاقتصاديين محل الدراسة سعر الصرف وأسعار الاستهلاك.

كما نعرف أن الجزائر لديها ارتباطات اقتصادية مع الدول الخارجية من بينها الولايات المتحدة الأمريكية وباعتبار أن عملة هذه الأخيرة تعتبر العملة الرئيسية للتعاملات التجارية والدولية، هذا يؤدي إلى وقوع الجزائر في مشكلة مع المتغيرات الاقتصادية، كتضررها من الأزمة النفطية 1986 التي نتج عنها عجز كبير في ميزان المدفوعات، وباعتبار أن البترول هو المورد الرئيسي الذي يقوم عليه الاقتصاد الجزائري،الأمر الذي دفع بها إلى السعي وراء تحقيق الاستقرار لعملتها وتصحيح الاختلالات التي مست اقتصادها وذلك بالاعتماد على سعر الصرف.

ومن خلال محاولة تطبيق نظرية تعادل القدرة الشرائية على الاقتصاد الجزائري،تم البحث عن وجود علاقة طويلة المدى بين سعر الصرف وأسعار الاستهلاك، وذلك بدراسة استقرارية السلاسل الزمنية بالإضافة إلى تطبيق اختبار التكامل المشترك لجوهانسن واختبار العلاقات السببية لغرا نجر.

اختبار الفرضيات

فيما يخص الفرضية الأولى أثبتت الدراسة القياسية أنه هناك علاقة تكامل بين سعر الصرف ومستويات أسعار الاستهلاك في الجزائر على المدى الطويل منذ الفترة (1990-2020)، مما يؤكد توافق نظرية تعادل القوة الشرائية مع واقع الاقتصاد الجزائري.

أما بالنسبة للفرضية الثانية أثبتت الدراسة توجد علاقة سببية في اتجاه واحد من مؤشر أسعار الاستهلاك إلى سعر الصرف ومنه الفرضية خاطئة .

نتائج الدراسة:

- سعر الصرف يمثل أداة وصل بين الاقتصاد المحلي وباقي اقتصاديات الدول.
- تعتبر نظرية تعادل القدرة الشرائية منطلق ومرتكز أساسي للعديد من النظريات المحددة لسعر الصرف.
- يتمتع الدولار الأمريكي بوزن كبير عند استعمال النظام المربوط بسلة من العملات بسبب الأهمية التي تحظى بها في حصيلة الصادرات ومدفوعات خدمات الدين.
- استمرار انخفاض سعر صرف الدينار مقابل الدولار، نتيجة التخفيض المستمر في قيمة العملة (الدينار الجزائري) بالإضافة إلى قلة الموارد والاعتماد المطلق على واردات الصادرات النفطية.
- تدهور قيمة الدينار الجزائري وعدم قدرة البنك المركزي على تلبية الطلبات على العملة الصعبة، و وجود نظام رقابة صارم على سعر الصرف أدى ذلك إلى ظهور سوق الصرف الموازية في الجزائر.
- أظهرت الدراسة القياسية أن أعظم قيمة إحصائية محسوبة لاختبار الأثر (56.18387) تشير إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين سعر الصرف وأسعار الاستهلاك في الجزائر، مما يعني أن

هناك علاقة توازنية على المدى البعيد بين هذه المتغيرات خلال فترة الدراسة 1990-2020، وهذا ما تنص عليه نظرية تعادل القدرة الشرائية.

- وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد تتجه من أسعار الاستهلاك إلى سعر الصرف حسب نتائج اختبار السببية لجرانجر.

اقتراحات البحث:

- ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات وتنويع الإنتاج الاقتصادي لسماح برفع احتياطي الصرف من خلال التركيز على الثروات الصناعية والزراعية.
- عدم التوجه إلى تخفيض العملة باستمرار لأنه يفقد ثقة المقيمين وغير المقيمين بالعملة المحلية، الأمر الذي يمكن أن ينعكس سلبا على التوازنات الداخلية والخارجية.
- الحد من نشاط وتوسع سوق الصرف الموازي وهذا عن إنشاء مكاتب صيرفة عبر الوطن، بالإضافة إلى تحسين وتكثيف العمليات التي تمارسها البنوك الخاصة بالتحويل والصرف بأقل تكلفة هذا ما يزيد تشجيع الأعوان الاقتصاديين لتقرب أكثر لهذه السوق التي أصبح فيها سعر الصرف الرسمي غير بعيد عن سعر الصرف الموازي.

المراجـــع

المراجع باللغة العربية:

1. الكتب:

1. رضا عبد السلام، العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2007.
2. سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
3. سي بول هالوود، ورونالد ماكدونالد، النقود والتمويل الدولي، تعريب محمود حسن حسني، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية،2007.
4. صالح طاهر الزرقان، العوامل المالية والاقتصادية المؤثرة في عوائد الأسهم –النظرية والتطبيق، دار جليس الزمان، عمان، الأردن، 2009.
5. الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية،ط2، 2015.
6. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط6، 2007.
7. عادل احمد حشيش، مجدي محمود شهاب، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة،الإسكندرية، 2005.
8. عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي،سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية (نظرية وتطبيقات)،دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1 2011.
9. عبد الرزاق بن الزاوي، سعر الصرف الحقيقي التوازني، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2016.
10. عدنان نايه النعيمي،إدارة العملات الأجنبية،دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة،2012.
11. قدي عبد المجيد،المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييميه، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
12. لحلو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية دراسة تحليلية للآثار الاقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي، مكتبية حسين العصرية، لبنان، ط1، 2010.
13. مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية،2007.
14. محمد عبد العزيز عجيمة، الاقتصاد الدولي دراسة نظرية وتطبيقية، الإسكندرية، 2000.
15. محمد علي إبراهيم العامري، الإدارة المالية الدولية، دار وائل للنشر، الأردن، ط1، 2013.
16. محمود عزت اللحام، مصطفى يوسف كافي،وآخرون،المالية الدولية، دار الإعصار العلمي، عمان، الأردن، ط1، 2017.

17. مدحت محمود العقاد، محمد عبد العزيز عجيمة، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1999.
18. موسى سعيد مطر وآخرون، المالية الدولية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2003.
19. نشأت نبيل محمد الوكيل، التوازن النقدي ومعدل الصرف (دراسة تحليلية ومقارنة لسوق النقود وسعر الصرف)، دار ناس للطباعة،ط1، القاهرة، مصر، 2006.
20. نوري موسى شقيري وآخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
21. هيل عجمي، جميل الجنابي، التمويل الدولي والعلاقات النقدية الدولية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.
22. وسام ملاك، الظواهر النقدية على المستوى الدولي، دار المنهل اللبناني، لبنان، ط1، 2001.

2. المجلات والمؤتمرات:

1. بغداد بنين، سياسات سعر الصرف في ظل الأزمات المالية (أزمة الأرجنتين نموذجا)، مجلة الدراسات الاقتصادية والعالمية، العدد10، الجزء01، جامعة الوادي، الجزائر،2017.
2. بن بوزيان محمد، زياني الطاهر وآخرون، فعالية سعر الصرف الموازي في الجزائر، مجلة اقتصاد مناجمنت، العدد01، 2002.
3. عابد العبدلي، محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، العدد1428،32 هـ/2007م.
4. عبادة عبد الرؤوف،حميدات عمر، اثر تقلبات سعر الصرف على النمو الاقتصادي لدى دول إفريقيا: دراسة حالة الجزائر،تونس والمغرب خلال الفترة من 1990الى غاية 2018، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد13، العدد1، 2020.
5. عبد الحق بوعتروس، تقنيات إدارة مخاطر سعر الصرف، مؤتمر إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة الأردنية، الأردن، دون سنة.
6. عبد الرحمان علي الجيلاني، أنظمة أسعار الصرف وعلاقتها بالتعويم، مجلة التنظيم والعمل، المجلد04، العدد03، سبتمبر2015.

7. عبودة عبد المجيد،بن زاير مبارك، اختبار تعادل القوة الشرائية في تحديد سعر صرف الدينار الجزائري-دراسة قياسية- خلال الفترة 1990/01 الى2017/06، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، العدد07، 2018.

8. عثماني الهادي، هيشر احمد تيجاني، اختبار الارتباط في المدى الطويل بين متغيرات حساب الإنتاج وحساب الاستغلال لقطاع الزراعة في الجزائر باستخدام أسلوب التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ خلال الفترة (1974-2012)، مجلة الدراسات القياسية الكمية، العدد01، جامعة الجيلالي اليابس،2015.

9. العطري فاطنة، الداوي الشيخ، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة قياسية (2000-2017)، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية،المجلد 06، العدد 01، 2020.

10. محمد راتول، الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات وإعادة التقويم، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 4، جامعة الشلف.

11. محمد زكريا بن معزو، كمال حمانة،قياس العلاقة بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام مؤشر (KAOPEN):دراسة قياسية (1970-2010)، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد2013،13.

12. محمد عبيلة،وليد لوشان، محددات سعر الصرف وشروط نجاح تخفيض العملة كسياسة لتحفيز الصادرات، مجلة المدبر، العدد6، جامعة الجزائر3، جوان2018.

13. محمد علي إبراهيم العامري،اعتصام جابر الشكرجي،إدارة مخاطر أسعار الصرف الأجنبي باستخدام أدوات التحوط المالي دراسة تحليلية تطبيقية،مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد الثامن، العدد23، الفصل الثاني،جامعة بغداد،2013،ص24.

14. مريم ايت بارة، محمد صاري، تسيير خطر الصرف في المؤسسة الاقتصادية-دراسة حالة شركة ارسلور ميتال فرع عنابة-، مجلة الباحث، العدد14، جامعة باجي مختار، عنابة، 2014.

15. مصطفى بن شلاط، فاطمة الوالي، دراسة قياسية لتحديد سعر الصرف الدينار الجزائري حسب نظرية تعادل القدوة الشرائية، مجلة التنظيم والعمل، المجلد4، العدد4.

16. نعمان سعيدي، تغطية مخاطر الصرف بين صرامة نظام الرقابة على الصرف وجمود نصوصه القانونية والتنظيمية –الجزائر نموذجا، مجلة صوت القانون،جامعة التكوين المتواصل، العدد الرابع، 2015.

3. الرسائل والأطروحات:

1. باريك مراد، التحرير التجاري وسعر الصرف الحقيقي-دراسة حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان.
2. بدراوي شهيناز، تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الدول النامية-دراسة قياسية باستخدام بيانات بانل لعينة من 18 دولة نامية (1980-2012)-، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي يكر بلقايد، تلمسان، (2014-2015).
3. بلبيوض خديجة، أثر تخفيض قيمة العملة على التوازن الاقتصادي الجزائري دراسة قياسية (1990-2014)، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، (2016-2017).
4. بلهوشات مريم، لونيس عائشة، اختبار نظرية تعادل القوة الشرائية في تحديد سعر الصرف دراسة قياسية حالة الجزائر(2009/01/01-2016/01/01)، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، (2015-2016).
5. بن حمودة فاطمة الزهراء، أثر تقلبات أسعار الصرف على التنمية الاقتصادية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر، دون سنة نشر.
6. بن قدور علي، دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر(1970-2010)، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، (2012-2013).
7. بن مصطفى عبد القادر، إدارة سعر الصرف ونظرية تعادل القدرة الشرائية دراسة قياسية: حالة الجزائر، تونس، المغرب، مذكرة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2009 -2010.
8. بوادي سليمة،محاولة نمذجة سلوك سعر صرف الدولار/اورو دراسة قياسية:(2000-2010)، مذكرة ماجستير، في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، (2012-2013).
9. بوحركات بوعلام، أثر تغيير أسعار صرف العملات الرئيسية على الإيرادات البترولية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، (2019-2020).
10. بورحلي خالد،تأثير تغير سعر الصرف على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1990-2012)،مذكرة ماجستير،في العلوم الاقتصادية،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة، (2014- 2015).
11. بورعدة حورية، الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر دراسة سوق الصرف الموازي، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، جامعة وهران، (2013-2014).
12. بوشمال محمد، اثر سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية – قياسية مقارنة مع بعض الدول العربية خلال الفترة 1990-2016، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، (2019-2020).

13. بوعلي هشام، سعر الصرف وأثره عل النمو الاقتصادي دراسة حالة MENA، أطروحة دكتوراه، جامعة أبو بكر بلقايد، (2018-2019).

14. بومدين وفاء، اثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر(1990-2018)، أطروحة دكتوراه(غير منشورة) في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد الشريف مساعدية، سوق أهراس، (2020-2021).

15. جعفري عمار، إشكالية اختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية- دراسة حالة نظام الصرف في الجزائر للفترة(1990-2010)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، (2012-2013).

16. درقال يمينة،دراسة تقلبات أسعار الصرف في المدى القصير اختبار فرضية التعديل الزائد في دول المغرب العربي،شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية،جامعة أبي بكر بلقايد،تلمسان،(2010-2011).

17. دوحة سلمى،اثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها (دراسة حالة الجزائر)،شهادة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر،بسكرة،(2014-2015).

18. زاهر عبد الحليم خضر،تأثير سعر الصرف على المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني (1994-2010)،مذكرة ماجستير،جامعة الأزهر، غزة،2012.

19. زهير سعيدي، نموذج قياسي لاختبار نظرية تعادل القوى الشرائية في تحديد سعر الصرف دراسة تطبيقية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990-2006)،مذكرة ماجستير في علوم التسيير،جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، (2008-2009).

20. زيات عادل، إدارة خطر الصرف و سبل تطوير تقنيات التحوط في البلدان الناشئة ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،جامعة سطيف، (2016-2017)،

21. زيان بغداد، تغيرات سعر صرف اليورو والدولار وأثرها على المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد دولية، مدرسة الدكتوراه، جامعة وهران،(2012-2013).

22. سلامة نجاح، تأثير تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري – دراسة حالة الجزائر- (1990-2012)، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية واقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة بسكرة، (2012-2013).

23. سي محمد فايزة، اختلال سعر الصرف الحقيقي- فعالية سعر الصرف الموازي-دراسة قياسية لحالة الجزائر (1974-2012)، شهادة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، (2014-2015).

24. صحراوي سعيد، محددات سعر الصرف: دراسة قياسية لنظرية تعادل القوة الشرائية والنموذج النقدي في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، (2009-2010).

25. طلحة محمد، قياس اثر التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (سعر الصرف،النمو الاقتصادي)بالجزائر الفترة المتمددة 1970-2017، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، (2018-2019).

26. طويطي مصطفى، الجودة التخطيط الإجمالي للإنتاج في المؤسسات المصرفية باستخدام النماذج الرياضية والإحصائية "حالة القرض الشعبي الجزائري"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة ابوبكر بلقايد، تلمسان، (2009-2010).

27. عامري رضوان، العلاقة بين النمو وسعر الصرف –حالة الدول النامية-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجيلالي ليابس، سيدي بلعباس، 2016-2017.

28. لقجع فاطمة زهراء، غوميض شهرزاد، العلاقة بين سعر الصرف الموازي والقدرة الشرائية في الجزائر – دراسة تحليلية قياسية للفترة 1987-2015، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بلحاج بو شعيب، (2017-2018).

29. مدوري حادة، النمذجة و التنبؤ بسلوك سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي والاورو- دراسة مقارنة-بين النماذج القياسية المعلمية والنماذج القياسية غير المعلمية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، (2020-2021).

30. المراحي البشير،تحليل محددات سعر الصرف للدينار الجزائري المقاربة النقدية للفرانكل كنموذج (1994-2010)، مذكرة ماجستير، جامعة وهران2، (2015-2016).

31. نوفل بعلول، اثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري (دراسة مقارنة مع مجموعة من الدول العربية)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، (2017-2018).

المراجع باللغة الأجنبية:

1. Samia Oulounis, Gestion Financière Internationale, office de publications universitaires, France,2005.

4. المواقع:

https://data.albankaldawli.org/indicator

الملاحق

الملحق رقم 01:اختبار استقرارية سعر الصرف عند المستوى حالة الحد الثابت والاتجاه العام

Null Hypothesis: LOGCHANGE has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 6 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.921522	0.6123
Test critical values:	1% level	-4.394309	
	5% level	-3.612199	
	10% level	-3.243079	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LOGCHANGE)
Method: Least Squares
Date: 05/20/22 Time: 19:37
Sample (adjusted): 1997 2020
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOGCHANGE(-1)	-0.236373	0.123013	-1.921522	0.0739
D(LOGCHANGE(-1))	0.188891	0.232205	0.813467	0.4287
D(LOGCHANGE(-2))	-0.265573	0.206488	-1.286147	0.2179
D(LOGCHANGE(-3))	0.191833	0.206371	0.929550	0.3673
D(LOGCHANGE(-4))	0.006221	0.181126	0.034344	0.9731
D(LOGCHANGE(-5))	0.265409	0.152589	1.739373	0.1024
D(LOGCHANGE(-6))	0.125236	0.154160	0.812376	0.4293
C	0.817392	0.467907	1.746912	0.1011
@TREND("1990")	0.011356	0.004464	2.543784	0.0225

R-squared	0.449789	Mean dependent var	0.034994
Adjusted R-squared	0.156343	S.D. dependent var	0.066711
S.E. of regression	0.061274	Akaike info criterion	-2.466921
Sum squared resid	0.056318	Schwarz criterion	-2.025151
Log likelihood	38.60306	Hannan-Quinn criter.	-2.349720
F-statistic	1.532782	Durbin-Watson stat	2.038228
Prob(F-statistic)	0.226544		

الملحق رقم 02:اختبار استقرارية سعر الصرف عند المستوى حالة الحد الثابت.

Null Hypothesis: LOGCHANGE has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.210905	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.670170	
	5% level	-2.963972	
	10% level	-2.621007	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LOGCHANGE)
Method: Least Squares
Date: 05/20/22 Time: 19:32
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOGCHANGE(-1)	-0.206092	0.033182	-6.210905	0.0000
C	0.935313	0.137699	6.792426	0.0000

R-squared	0.579424	Mean dependent var	0.088360
Adjusted R-squared	0.564403	S.D. dependent var	0.158677
S.E. of regression	0.104726	Akaike info criterion	-1.610589
Sum squared resid	0.307094	Schwarz criterion	-1.517176
Log likelihood	26.15883	Hannan-Quinn criter.	-1.580705
F-statistic	38.57535	Durbin-Watson stat	1.439402
Prob(F-statistic)	0.000001		

الملحق رقم 03: اختبار استقرارية أسعار الاستهلاك عند المستوى حالة الحد الثابت والاتجاه العام.

Null Hypothesis: LOGCONSO has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.873396	0.0266
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	
	10% level	-3.221728	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LOGCONSO)
Method: Least Squares
Date: 05/20/22 Time: 20:53
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOGCONSO(-1)	-0.158822	0.041003	-3.873396	0.0007
D(LOGCONSO(-1))	0.478402	0.123424	3.876095	0.0007
C	0.631186	0.156880	4.023363	0.0005
@TREND("1990")	0.005730	0.002053	2.790994	0.0099

R-squared	0.850582	Mean dependent var	0.068680
Adjusted R-squared	0.832652	S.D. dependent var	0.080707
S.E. of regression	0.033016	Akaike info criterion	-3.856212
Sum squared resid	0.027251	Schwarz criterion	-3.667619
Log likelihood	59.91507	Hannan-Quinn criter.	-3.797147
F-statistic	47.43861	Durbin-Watson stat	1.852375
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق رقم 04:اختبار استقرارية أسعار الاستهلاك عند المستوى حالة الحد الثابت.

Null Hypothesis: LOGCONSO has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-7.993100	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.670170	
	5% level	-2.963972	
	10% level	-2.621007	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LOGCONSO)
Method: Least Squares
Date: 05/20/22 Time: 20:48
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOGCONSO(-1)	-0.121549	0.015207	-7.993100	0.0000
C	0.596933	0.065990	9.045787	0.0000

R-squared	0.695287	Mean dependent var	0.074044
Adjusted R-squared	0.684404	S.D. dependent var	0.084569
S.E. of regression	0.047509	Akaike info criterion	-3.191444
Sum squared resid	0.063200	Schwarz criterion	-3.098031
Log likelihood	49.87166	Hannan-Quinn criter.	-3.161560
F-statistic	63.88965	Durbin-Watson stat	0.724325
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق رقم05: يبين اختيار فترة الإبطاء المناسبة.

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LOGCHANGE LOGCONSO
Exogenous variables: C
Date: 05/22/22 Time: 19:10
Sample: 1990 2020
Included observations: 28

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	5.990572	NA	0.002578	-0.285041	-0.189883	-0.255950
1	84.69600	140.5454	1.24e-05	-5.621143	-5.335670	-5.533871
2	93.52134	14.49877*	8.86e-06*	-5.965810*	-5.490022*	-5.820357*
3	96.93844	5.125662	9.37e-06	-5.924175	-5.258072	-5.720540

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

الملحق رقم 06: يمثل اختيار القيمة الكامنة العظمى.

Date: 05/23/22 Time: 09:37
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: LOGCHANGE LOGCONSO
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.374083	15.87116	15.49471	0.0439
At most 1	0.075724	2.283593	3.841466	0.1307

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.374083	13.58756	14.26460	0.0637
At most 1	0.075724	2.283593	3.841466	0.1307

Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegrating Coefficients (normalized by b'*S11*b=I):

LOGCHANGE	LOGCONSO
6.958833	-3.344360
-6.109209	7.188451

Unrestricted Adjustment Coefficients (alpha):

D(LOGCHANGE)	-0.030853	0.019183
D(LOGCONSO)	-0.022698	-0.001469

1 Cointegrating Equation(s): Log likelihood 94.38282

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

LOGCHANGE	LOGCONSO
1.000000	-0.480592
	(0.11880)

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

D(LOGCHANGE)	-0.214698
	(0.11180)
D(LOGCONSO)	-0.157953
	(0.04153)

الملحق رقم 07: نتائج اختبار التكامل المشترك ل Johansen .

عند الحالة $= 0$

Date: 05/23/22 Time: 10:40
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: LOGCHANGE LOGCONSO
Lags interval (in first differences): No lags

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.805129	56.18387	15.49471	0.0000
At most 1 *	0.211305	7.121275	3.841466	0.0076

Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.805129	49.06259	14.26460	0.0000
At most 1 *	0.211305	7.121275	3.841466	0.0076

Max-eigenvalue test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegrating Coefficients (normalized by b'*S11*b=I):

LOGCHANGE	LOGCONSO
-2.751535	1.083755
6.253082	-6.815743

Unrestricted Adjustment Coefficients (alpha):

D(LOGCHANGE)	0.125327	-0.031949
D(LOGCONSO)	0.069819	0.013473

1 Cointegrating Equation(s): Log likelihood 79.08288

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

LOGCHANGE	LOGCONSO
1.000000	-0.393873
	(0.05924)

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

D(LOGCHANGE)	-0.344841
	(0.04831)
D(LOGCONSO)	-0.192108
	(0.02348)

عند الحالة = 1

Date: 05/23/22 Time: 10:42
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: LOGCHANGE LOGCONSO
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.374083	15.87116	15.49471	0.0439
At most 1	0.075724	2.283593	3.841466	0.1307

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.374083	13.58756	14.26460	0.0637
At most 1	0.075724	2.283593	3.841466	0.1307

Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegrating Coefficients (normalized by b'*S11*b=I):

LOGCHANGE	LOGCONSO
6.958833	-3.344360
-6.109209	7.188451

Unrestricted Adjustment Coefficients (alpha):

D(LOGCHANGE)	-0.030853	0.019183
D(LOGCONSO)	-0.022698	-0.001469

1 Cointegrating Equation(s): Log likelihood 94.38282

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

LOGCHANGE	LOGCONSO
1.000000	-0.480592

	(0.11880)

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

D(LOGCHANGE)	-0.214698
	(0.11180)
D(LOGCONSO)	-0.157953
	(0.04153)

عند الحالة = 2

Date: 05/23/22 Time: 10:47
Sample (adjusted): 1993 2020
Included observations: 28 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: LOGCHANGE LOGCONSO
Lags interval (in first differences): 2 to 2

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.377908	14.44127	15.49471	0.0716
At most 1	0.040259	1.150578	3.841466	0.2834

Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.377908	13.29069	14.26460	0.0708
At most 1	0.040259	1.150578	3.841466	0.2834

Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegrating Coefficients (normalized by b'*S11*b=I):

LOGCHANGE	LOGCONSO
-5.773543	1.905129
6.877998	-7.491410

Unrestricted Adjustment Coefficients (alpha):

D(LOGCHANGE)	0.031049	-0.012594
D(LOGCONSO)	0.028606	0.001166

1 Cointegrating Equation(s): Log likelihood 87.90766

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

LOGCHANGE	LOGCONSO
1.000000	-0.329976
	(0.15229)

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

D(LOGCHANGE)	-0.179263
	(0.08761)
D(LOGCONSO)	-0.165158
	(0.04379)

الملحق رقم08:أسعار الصرف وأسعار الاستهلاك مقابل الدولار الأمريكي.

أسعار الاستهلاك مقابل الدولار الأمريكي	السنة	أسعار الصرف الاسمي مقابل الدولار الأمريكي	السنة
15.5	1990	8.96	1990
19.5	1991	18.47	1991
25.7	1992	21.84	1992
31.0	1993	23.35	1993
40.01	1994	35.06	1994
51.9	1995	47.66	1995
61.6	1996	54.74	1996
65.2	1997	57.71	1997
68.3	1998	58.74	1998
70.20	1999	66.57	1999
70.44	2000	75.26	2000
73.41	2001	77.22	2001
74.46	2002	79.68	2002
77.63	2003	77.39	2003
80.71	2004	72.03	2004
81.83	2005	73.28	2005
83.72	2006	72.65	2006
86.79	2007	69.29	2007

91.01	2008	64.58	2008
96.24	2009	72.65	2009
100	2010	74.39	2010
104.52	2011	72.74	2011
113.82	2012	77.54	2012
117.52	2013	79.37	2013
120.95	2014	80.58	2014
126.74	2015	100.69	2015
134.84	2016	109.44	2016
142.38	2017	110.97	2017
148.46	2018	116.59	2018
151.36	2019	119.35	2019
149.9	2020	126.78	2020